

إيران من الشاه إلى آيات الله

إعداد إلكتروني من طرف جريدة المناضل-ة
السبت 22 أيار (مايو) 2010

بقلم: شابور حقيقات

IRAN
LA REVOLUTION ISLAMIQUE
Chapour Haghghat
Avec un témoignage de Paul Balta
Editions Complexe
Bruxelles 1985

سقوط الملكية

في الحادي عشر من شباط فبراير 1979، وفي ساعة متأخرة من الليل، وبعد يومين من الهياج الشعبي والمعارك العنيفة، اكتسح الشعب الثائر، بمساعدة وحدات من الجيش الموالية للخميني، ومجموعات من رجال العصابات، اكتسح طهران بالكامل واستولى على النقاط الإستراتيجية في العاصمة. جرى رد القوات الملكية على أعقابها وإجبارها على الاستسلام.

سقطت الثكنات، والمخافر، والسجون، ومقر السافاك، وقصر رئيس الوزراء، والبرلمان، والمقر العام للقيادة العليا للحكم العرفي، سقطت الواحد تلو الآخر. انهار الجهاز الإمبراطوري، البالغ من العمر 2500 عام، تحت ضربات جمهور هائج. لقد انتصرت الثورة. كيف تم الوصول إلى هذا المآل؟ ما هي الأحداث التي قادت إلى قلب إحدى الديكتاتوريات «الأشد صموداً» في العالم؟ إمبراطورية الصمت

قبل عامين من الثورة، في بداية عام 1977، لم تكن توجد أية قوة معارضة منظمة في إيران. استطاع جهاز قمعي تدعمه شبكة مخيفة من المصلح السرية وقوى النظام كلية الحضور، أن تخنق أية إرادة احتجاج. وكان نظام اجتماعي مهيب يضمن للدولة ظاهر هدوء، وتنبط كثافة القمع كل مقاومة. لا شك أن احتجاجات في الجامعة وإضرابات عمالية كانت تحدث بصورة متفرقة، رغم التوقيفات والإجراءات الزجرية، لكن سرعان ما كان يجري تطويقها وقمعها. وفي حين كانت إيران خاضعة على الصعيد الخارجي، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً للغرب، لا سيما الولايات المتحدة، كان الفساد في الداخل ومحاببات الأقارب على مستوى العائلة الملكية ورجال البلاط ينخران الإدارة وجهاز الدولة.

منذ انقلاب آب أغسطس 1953، الذي دبرته المخابرات المركزية الأميركية، وسقوط حكومة مصدق، سعى النظام الإمبراطوري لتوطيد سلطته، مستخدماً كل الوسائل المتاحة. ومع أن ديمقراطية برلمانية شكلية ظلت قائمة، كانت هيمنة البلاط على كل الحياة السياسية والاجتماعية ساحقة. فالشاه يشرف على الأحزاب وعلى المجلس (البرلمان)؛ والقضاء تحت قبضته؛ والرقابة صارمة والصحافة مكبوتة. وبوجه خاص، فإن السفاك، الشرطة السياسية السرية، النشأة منذ عام 1957، كانت تزرع الرعب بين السكان.

عام 1963، وضع الشاه، تحت ضغط إدارة كندي، خطة «إصلاحات اجتماعية»، جرت تسميتها «الثورة البيضاء». كانت تلك الإصلاحات توجه ضرباتها المباشرة إلى المجتمع التقليدي، لصالح البرجوازية الجديدة؛ وقد أثارت غضب رجال الدين وتجار البازار، الذين انتفضوا بوجه خاص ضد إعادة توزيع الأرض (التي يملك رجال الدين ثلثها) وضد تحرير النساء. كما كان التوتر كبيراً أيضاً في صفوف المثقفين والطلاب، الذين احتجاجوا، من جهتهم، على القمع وطالبوا بتدابير لإطلاق الحريات السياسية. كل حالات الاستياء هذه أدت في حزيران يونيو 1963 إلى صدامات دامية، شاركت فيها القوى المحافظة والقوى الليبرالية في آن معا.

بعد ذلك وقت قصير، وبحفز من إدارة الدولة، وافق المجلس على قانون يضمن الحصانة الدبلوماسية للملاك العسكري الأميركي المقيم في إيران. وللحال، عمدت المعارضة إلى التنديد بهذا القانون، حيث رأت فيه عودة إلى نظام «الامتيازات» الذي جرى إلغاؤه عام 1928. كان آية الله الخميني وجها بارزاً في تيار الاحتجاج هذا. وإذا كان محافظاً على الصعيد الديني، فقد حظي بنتيجة مواقفه السياسية الجذرية بتعاطف قسم من الحركات التي تمردت على عنف النظام القائم. وبعد عام من ذلك الحين، أي في عام 1964، جرى نفيه إلى تركيا، ومن هناك لجأ إلى العراق، حيث أمضى سنوات طويلة في المنفى.

أدت تصفية قوى المعارضة التقليدية في نهاية الستينات وبداية السبعينات إلى بروز حرب عصابات مدينية تضع على بساط البحث نزعة الانتظار لدى الجبهة الوطنية المصَدِّقِيَّة [نسبة إلى رئيس الوزراء الإيراني الإصلاحي مصدق الذي اطلحه الشاه عام 1953 (م)] وحزب توده (الشيوعي)، على يد فدائيي الشعب (نوي الاتجاه الماركسي)، ومجاهدي الشعب (المنتسبين إلى إسلام تقدمي). لكن سرعان ما سحق قمع شرس حركة حرب العصابات هذه. إلا أن هذه الحركة، إذا لم تقلق النظام بالفعل، فقد نجحت على الأقل، لقاء الكثير من الضحايا، في كسر صمت طويل وتوجيه ضربة إلى أسطورة النظام «الذي لا يُقهر». في نهاية السبعينات، كانت مجموعة المغاورين هذه منهكة ومحطمة، بالإضافة لانقسامها إلى اتجاهات ايدولوجية متعارضة. وهي لن تتمكن من إعادة تجميع نفسها إلا أثناء العصيانات الشعبية. سوف تساهم آنذاك في إطلاق إضرابات، وتشارك في أعمال عسكرية خلال الأيام الحاسمة التي أجهزت على الحكم.

المثقفون وحقوق الإنسان

انطلاقاً من بداية عام 1977، يمكن ملاحظة العلامات المبشرة بحركة اجتماعية خطيرة وعميقة، لقد كان لموقف الإدارة الديمقراطية الأميركية الجديدة لصالح احترام حقوق الإنسان انعكاس لا جدال فيه على الأوساط السياسية في كل البلدان التابعة التي يتوقف استمرارها على القوة بشكل أساسي. أثارت التصريحات المججلة للمرشح ثم الرئيس كارتر (المنتخب في 2 تشرين الثاني 1976) أملاً كبيراً لدى المثقفين الجامعيين الإيرانيين. في كانون الثاني/يناير 1977، انفجرت أحداث في الجامعة. تحرك الطلاب لطرده قوى النظام وأعضاء السفاك، الذين كانوا يؤمنون منذ عام 1972

الرقابة على الحرم الجامعي. وبعد ذلك بوقت قصير، في شهر آذار/مارس، نشر باحث وعالم اجتماع إيراني مشهور، هو علي أصغر حاج سيد جوادي، رسالة مفتوحة إلى الشاه يزيد طولها عن منتي صفحة، يعرض فيها وضع إيران. كانت اللهجة ودية وتتطوي على الاحترام لكنها نقدية بما فيه الكفاية. هذه الرسالة التي سحبت منها عدة آلاف من النسخ وجرى توزيعها سرّياً، لم تثر أية ردة فعل لدى السلطة. لم يجر إزعاج كاتبها ولا توقيفه. وكان لهذا الحدث غير المنتظر وقع كبير لدى الإيرانيين، الذين استقبلوه برضى ممزوج الدهشة. بعد عدة أشهر أبصرت النور تجمعات أو جمعيات عديدة، من مثل لجنة الدفاع عن السجناء السياسيين، ولجنة حقوق الإنسان، واتحاد الحقوقيين، واتحاد الكتاب، الخ...، أو أعيد تشكيلها. وقد راحت تطالب باحترام الحريات الأساسية، وتضاعف من عدد العرائض، والرسائل المفتوحة، وتوزع منشورات سرّية.

في حزيران/يونيو 1917، احتج أربعمون مثقفا وكاتباً على انعدام حرية التعبير وطالبوا بالترخيص الرسمي بإعادة فتح اتحاد الكتاب الإيرانيين، الذي شل عمله منذ عام 1968. وقد نظموها فيها بعد أمسيات ثقافية، ألقى خلالها أدباء قصائد وقرؤوا نصوصاً؛ وغالباً ما كانت النقاشات تنفذ إلى مجادلات سياسية. هذه الدفقة المفاجئة من الحريات أثارت حماساً كبيراً وراح يزداد عدد المشاركين في هذه الاجتماعات (أكثر من 15 ألفاً أحياناً). بعد شهر، أسست مجموعة من الحقوقيين التقدميين جمعية الحقوقيين ووقّعت على عريضة تطالب فيها باستقلال الأجهزة القضائية وإلغاء المحاكم العسكرية.

وبدأ رجال السياسة ينتظمون أيضاً. ففي حزيران، عاد ثلاثة قياديين للجبهة الوطنية، كريم سنجابي، وداريوش فوروهار وشابور بختيار، عادوا إلى الظهور على الملأ، بعد سنوات طويلة من السرية. وفي رسالة إلى الإمبراطور، أبدوا أسفهم لخطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ودعوا الشاه للعودة لمبادئ دستور 1906. وأعاد الليبراليون القوميون، والمصدقون، والراديكاليون تنظيم أحزابهم. وأطلق مهدي بزرگان من جديد حركة تحرير إيران (ح ت إ)، ذات الاتجاه القومي والديني؛ وحشدت الجبهة الوطنية (ج و) قواها وجددت نفسها بقيادة كريم سنجابي، وأسس رحمة الله مقدم مراغي حركة راديكالية.

رداً على تكاثر المنظمات الليبرالية وتوسع المطالب الإنسانية، تحاشت السلطة، تحت ضغط واشنطن، وربما رغبة في تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي، استخدام القمع المباشر وقبلت باتخاذ بعض تدابير إطلاق الحريات السياسية. لكنها بالإضافة إلى ذلك لم تتردد في الاعتماد على عصابات قطاع طرق وعلى ميليشيات خاصة من أقصى اليمين راحت تزرع الرعب في صفوف المثقفين الليبراليين، ناهية مساكنهم، ومنذفة إلى منديبات النقاش والجدل العامة بهدف اختلاق المشادات فيها...

الأزمة الاقتصادية

في تلك الفترة، كانت أزمة عميقة تعصف بجهاز الدولة. لم يكن محاصراً بمطالب الليبراليين وحسب، بل كان عليه أيضاً أن يواجه موضوعاً أكثر إلحاحاً يثير الانشغال، متمثلاً بتدهور الوضع الاقتصادي.

إن وصول البترول ودولارات الكثيف بعد مضاعفة أسعار النفط الخام أربع مرات عام 1973-1974 كان وراء الارتفاع الجنوني لكلفة المعيشة. فالحقن الفظ للاقتصاد الوطني بالرسميل زاد الطلب وسبب إفراطاً في اللجوء إلى الاستيراد. إن الواردات التي كانت تقدر في كل فترة الخطة الحكومية الرابعة (من 1969 إلى 1973) بثلاثة مليارات دولار، ارتفعت إلى 11.8 مليار دولار للعالم الضريبي 1974-1975 وحده. وكانت النتيجة المحتومة لتضاعف الواردات ركود القطاعات الإنتاجية وهبوط النمو الصناعي، الذين أدبا بدورهما إلى انعطاب سوق الاستخدام. إن ارتفاع سعر المنتجات المستوردة، الذي تلا، بين ما تلا، زيادة كلفة المواد الأولية (بنسب 20% عام 1975)، كان قد فاقمه أيضاً بطء إرسال السلع، وقصور المرافق، والانتظار على الطرقات. كان يتم الوصول هكذا، في السوق الداخلية، إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 50% إلى 60%، لاسيما بالنسبة للمنتجات الضرورية جداً، هكذا ارتفعت كلفة المعيشة بين عامي 1975 و1977 بنسبة 200%.

من أجل أن تواجه الحكومة التضخم تبنت موقفاً عدائياً وتنكدياً في الغالب حيال التجار، الأمر الذي لم يكن من شأنه الحد من لاشعبية النظام. كانت الأسعار تحت رقابة صارمة. وأصحاب الحوانيت الصغار، المتهمون بالمسؤولية عن زيادة كلفة المعيشة، جرى تحويلهم إلى محاكم استثنائية. وقد حكم على عدة آلاف من تجار البازار بغرامات أو بالسجن.

وكانت سياسة السلطة في موضوع الإسكان مشابهة. لقد زادت المضاربة العقارية من كلفة البناء وقيمة الإيجارات، وبسبب تفاقم وضع السكن، جرى إبعاد كتلة واسعة من السكان نحو أطراف العاصمة، في المناطق غير الصحية حيث يتكدس آلاف النازحين من الأرياف منذ سنوات عديدة. وفي عام 1977، ضاعفت الحكومة من ضغوطها لـ«طردها» السكان من الأراضي المعتبرة غير صالحة للبناء. طوال ذلك العام، حصلت مجابهايات بين قوات الشرطة والسكان، في الأحياء الطرفية من طهران (أصفاربه في الجنوب الشرقي، وإسماعيل آباد في الجنوب الغربي، والمجيدية، وشميران-ناو وشمسباد في الشمال الشرقي) وفي مدينة الري (القريبة من طهران). وقد أدت تلك الصدمات إلى سقوط عدة قتلى، وعشرات الجرحى، وتحولت أحياناً إلى فتن حقيقية.

كل هذه الاشتباكات وسّعت جدياً دائرة الاستياء الشعبي، لا سيما أن النظام كان يتصدى بذلك لجمهور من المحرومين الراضخين والغائبين حتى ذلك الحين كلياً عن ساحة الاحتجاج السياسي.

في حين كان الانخفاض في الكمية المبيعة من النفط (-11% عام 1975 و-6% عام 1977) يصيب مداخيل الدولة، كانت قيمة طلبات الأسلحة تزداد من عام لعام: من مبلغ 5 مليارات دولار على امتداد الفترة بين 1953 و1973، ارتفعت القيمة إلى 20 مليار دولار بين 1973 و1978. إن الاختلال الاقتصادي، وتعكر المناخ الاجتماعي، بالإضافة إلى المطالب السياسية، أدت إلى تغيير حكومي في-أب/أغسطس 1977. فبناء على طلب الشاه أخلى أمير عباس هويدا، الوزير الأول منذ 12 عام، على رأس حكومة نصيرة لسياسة «دعهم يفعلوا» و«اغتنوا»، أخلى المكان لجمشيد أموزيغار وفريق من التكنوقراطيين الذين سوف يسعون للحد من التبذير والفساد وخفض نفقات التنمية و الأموال المرصودة للمشاريع الاقتصادية الكبرى.

بدء التمردات الشعبية

بين 14 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، التقى الشاه الرئيس كارتر في البيت الأبيض. لم يعد موضوع حقوق الإنسان وارداً. فالنتائج الاقتصادية التي قدمها العاهل الإيراني (تجميد أسعار النفط لمدة عام، شراء مفاعلات نووية) دفعت بكل الاعتبارات الإنسانية إلى المحل الثاني، وفي نهاية كانون الأول، أعلن كارتر الذي كان يزور طهران خلال جولة في الشرق الأدنى، أن الشاه يشاركه كلياً وجهات نظره بصدد موضوع حقوق الإنسان.

في تلك الفترة، شهدنا انعطافة كبرى في توجه النضال السياسي، تميزت ببدأ العصيانات الشعبية. لقد كان توقيف آية الله طالقاني في تموز/يوليو 1977 أغضب الأوساط الدينية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، كان المتظاهرون قد طالبوا خلال تجمعات جرى تنظيمها في جامعة طهران (بمبادرة من الطلاب المسلمين)، وفي الري، وفي قم، بإطلاق سراح القادة الدينيين المعتقلين، وطالبوا أيضا للمرة الأولى بعودة آية الله خميني. لكن لم يكن لهذه المظاهرات غير اتساع محدود ولم تتسبب بأي حادث خطير.

لكن حادثة تافهة سوف تشعل النار في البارود وتثير موجة من الهياج الشعبي الذي سينتشر في كل البلد خلال عام 1978. ففي 7 كانون الثاني/يناير 1978، نشرت الجريدة الموالية للحكم، اطلاعات، مقالا مهينا بحق آية الله خميني. فنزل في اليوم التالي عشرة آلاف تلميذ في مدرسة اللاهوت في قم إلى الشارع للاحتجاج ضد نشر هذا المقال. ودام الاحتجاج يومين، وارتفع التوتر. فأطلقت الشرطة النار، متسببة بسقوط العديد من القتلى والجرحى. وكان ذلك بداية دورة عنف سوف تؤدي فيما بعد إلى نهاية الحكم القائم.

جرى الاحتفال بأربعين شهداء قم، وفقا للطقوس المتعارف عليها وقواعد الحداد لدى الشيعة، في مدن عدة. وفي 18 و 19 شباط/فبراير، حصلت في تبريز (عاصمة الأذربيجان والبصرة التاريخية لحرركات التحرر في إيران، لا سما أثناء الثورة الدستورية) مظاهرات جماهيرية تحولت خلال 36 ساعة إلى انتفاضة شعبية حقيقية. وقد جرى نهب المصارف ودور السينما والمخازن الباذخة وإحراقها. كما هوجم مقر الحزب الواحد (حزب رستاخيز)، وقصر الشبيبة (مركز توجيه الشبيبة الإيديولوجي). ولم يكن العنف أعمى، حيث أن السكان كانوا يهاجمون بشكل انتقائي كل رموز النظام، والوجهة العدائية لنظام يعتبرونه فاسدا ولا أخلاقيا. وأمام شعور الشرطة بالعجز، انسحبت واستدعت الجيش، الذي أغرق التمرد بالدم. وقد جاءت النتائج مخيبة: على الأقل مئة قتيل وعدة مئات من الجرحى.

دخول رجال الدين المسرح

كان لانتفاضة تبريز صدى عظيم لدى الشعب الإيراني وشكلت تَبَدُّلا فظا ومعبرا في مضمون الاحتجاج وشكله. وإزاء اتساع الغضب الشعبي، بدت المطالب وذات الطابع الإنساني التي رفعها الليبراليون مطالب تافهة. بدأ المثقفون العلمانيون والسياسيون القوميون المعتدلون، الذين كانوا يمسكون حتى ذلك الحين بعنان حركات الاحتجاج ويقاوتون بصدد مسألة حقوق الإنسان، وقد تخطأهم وصول الجماهير إلى ساحة المعركة السياسية، فسلموا زمام القيادة تدريجيا لرجال الدين الذين راحت حظوتهم تزداد باضطراد لدى السكان.

بدأ اليسار والجهة الوطنية والوسطيون يسلمون بأنه من الأسهل والأكثر فعالية حشد السكان عن طريق ترك رجال الدين يعملون، على أن تتم استعادة الحركة فيما بعد من أيديهم. من جهة أخرى، لم تكن تنقص نقاط التلاقي بين المعارضة العلمانية ورجال الدين. فالطرفان كان ينددان بالاستبداد والفساد، وكان كلاهما من ضحايا القمع. أضف إلى ذلك أن مناهضة الغرب لدى رجال الدين كانت تتوافق مع العداء للإمبريالية لدى البعض والنزعة القومية لدى الآخرين.

منذ الأشهر الأولى لعام 1978، كان من رأي الجميع ترك الأئمة يتصرفون. وقد سرع هذا التبديل في اتجاه المعارضة السلوك الأرعن للشاه، الذي في حين وعد بإطلاق الحريات بادر إلى القمع البوليسي الشرس.

بعد أربعين يوما على مجازر تبريز، جاءت الاحتفالات بذكرى الضحايا مناسبة لاضطرابات جديدة في مدن إيران الرئيسية (طهران، قم، أصفهان، عبادان، الأهواز، قزوین، كاشان، بابل). في 29 و 30 آذار مارس، أدت مجابهات عنيفة في يزد بين السكان والجيش إلى سقوط عشرات القتلى. كان الجو متوترا؛ وراح الجيش ينشط، فلقد تلقى تعليمات بالغة الحزم. وإزاء رفض النظام أن يأخذ بالحسبان الاستياء المعبر عنه، امتد التمرد شيئا فشيئا إلى كل البلد. ولم تكن مراكمة الضحايا ملائمة لتهدئة العواطف.

في بداية شهر أيار/مايو، استؤنفت الاضطرابات في طهران وشيراز وبابل وكاشان وكرمان وقزرون، وإصفهان وجهروم ومشهد، وفي 9 و 10 أيار/مايو، أدت المظاهرات التي حصلت في قم في ذكرى مجازر يزد إلى مقتل عدة عشرات من الأشخاص من جديد. وفي 17 حزيران (بعد 40 يوما على مظاهرات قم)، جرى الإعلان عن يوم حداد وطني، وأغلقت bazارات كل المدن الكبرى.

مع نهاية تموز/يوليو، باتت التمردات شبه يومية. وفي نهاية ثلاثة أيام من الصدمات الدامية في مشهد، جرى إحصاء 150 إلى 200 قتيل وعدة مئات من الجرحى. وامتد الانتفاضات حوالي عشرين مدينة. وفي 10 آب/أغسطس، أدت انتفاضات في أصفهان إلى اصطدامات عنيفة مع قوى الأمن. ومن جديد، جرى تخريب دور سينما وبارات وشركات طيران، وفنادق ومخازن كبرى ومؤسسات حكومية. وقد تم إعلان الأحكام العرفية في أصفهان، وبعد يومين في نجف أباد وهمايونشهر.

وفي 19 آب/أغسطس، هلك 400 شخص في الحريق المفعل في سينما شعبية في عبادان، ورأت المعارضة في هذا العمل الإجرامي استفزازا دبرته السلطة. وقد عمدت هذه عن سابق تصور وتصميم، ولفترة من الزمن، إلى ترك الفوضى تسود بهدف إخافة البورجوازية الكبرى المحلية ولكي تُظهر لخلقاتها الغربيين، لا سيما الولايات المتحدة، أن إطلاقا للحرريات يمكن أن يؤدي إلى انقلاب اجتماعي حاسم. إلا أن النظام لاقى بالفعل صعوبات في التحكم بالوضع، إزاء اتساع الحركات الجماهيرية.

في 27 آب/أغسطس، استقالت حكومة آموزيغار، وتم استبدالها بفريق جديد على رأسه جعفر شريف إمامي، أحد أعيان البلاط، الذي قدم بعض التنازلات بهدف نزع الفتيل من حالات الاستياء: وعد بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وخفف الرقابة بأن سمح بحرية النقاش في الصحافة والبرلمان، وزاد الأجور بصورة أساسية.

في غضون ذلك، كانت المعارضة منقسمة بخصوص ملاءمة استمرار الانتفاضات وبخصوص الأهداف القادمة للحركة. ففي حين كان أنصار الخميني يطالبون بإلغاء الملكية ويرفضون أي مساومة مع الجهاز القائم، كان رجال الدين الشيعة المعتدلون في قم، وعلى رأسهم آية الله شريعتمداري، يتفقون مع الليبراليين وقادة الجبهة الوطنية على اعتبار رحيل الشاه مستحيلا، ويرون أنه أكثر تعقلا الاكتفاء بمطلب الاحترام الدقيق للدستور. أعلن شريعتمداري «ينبغي المطالبة بأن يملك الشاه دون أن يحكم، والحصول على ذلك.»

لكن تصلب الخميني، الذي كان يعبر بحدة عما يتمناه الشعب في أعماقه، زاد من شعبيته وعزل الأجنحة المعتدلة في المعارضة، الميالة للمصالحة مع الملكية.

قوى شهر رمضان الروابط بين رجال الدين الخمينيين والشعب. فالهيجان الثوري، الذي زادته الاحتفالات الدينية حدة، دفع الجماهير إلى الأمام، وفي الرابع من أيلول/سبتمبر، بمناسبة عيد الفطر، نظم مئات الألوف من الأشخاص صلوات جماعية في شوارع طهران مطالبين بعودة الخميني وبادروا إلى حملة تأخ مع العسكريين: «يا إخوتنا الجنود، لا تطلقوا النار على إخوتكم.»

في 7 أيلول سبتمبر، سخرت الحشود من الشاه، وطالبت بسقوط الملكية واستفتت الخميني. بين ذلك اليوم من التجمع الشعبي، الذي ضم حوالي مليون متظاهر في طهران، مدى قوة رجال الدين الخمينيين، وهمش رجال الدين المعتدلين وأعضاء الجبهة الوطنية. بات الخميني مذاك رمزا للرفض ومقاومة الديكتاتورية.

الجمعة السوداء

ذروة الإرهاب

كان تعمق الأزمة وصعود الموجات الثورية يهزان السلطة. ولقد أخافت محاولة التأخي الموجهة إلى الجنود القصر بوجه خاص وقادة الجيش ووضعتهم في مأزق مرعب. وقد جرى إعلان الحكم العرفي ليل 7-8 أيلول/سبتمبر في طهران وإحدى عشرة مدينة أخرى، وحظر أية مظاهرة وأي تجمع على الطريق العام.

في اليوم التالي كانت الجمعة السوداء. كان ألف وخمسمائة إلى ألفي شاب جالسين قرب ساحة جاله حين وجدوا أنفسهم فجأة بمواجهة قوات وجهت إنذارا ثم أطلقت النار على الجمهور مخلفة عشرات القتلى. وقد تسببت هذه المأساة بمواجهات متفرقة في كل الأحياء الجنوبية الشرقية من العاصمة. نشب قتال شوارع واجهه السكان خلاله الدبابات. وقد رُفعت متاريس مرتجلة، وأحرق المتمردون دواليب المطاط، وأطلقوا زجاجات المولوتوف، وحجارة، وأحرقوا الباصات. تحولت هذه المعارك إلى مذابح سقط فيها عدة آلاف من القتلى. وكان ذلك اليوم الأكثر دموية الذي شهدته إيران منذ مجازر حزيران/يونيو 1963.

ألغى الشاه سفره إلى رومانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وعمد الجيش إلى التوقيف الجماعي لرجال دين وقادة في الجبهة الوطنية. وقد أدت هذه الحادثة المأساوية إلى انضمام المعتدلين وأنصار المصالحة إلى أطروحات الأكثر تصلبا وختمت بالدم وحدة كل قوى المعارضة المتفرقة، التي اصطفت تحت راية الخميني.

لقد كرس يوم الجمعة الأسود انتصار الإمام. فشراسة النظام لم تثبط هم الشعب، بل سغرت، على العكس، غضبه. وفي التاسع من أيلول/سبتمبر، وصف الخميني الشاه، من منفاه في النجف، بالمجرم وأطلق نداء إلى المقاومة. وبعد أسبوع، حشد يوم الحداد المنظم في ذكرى ضحايا يوم الجمعة الأسود الشعب في مقبرة بهجة الزهراء، حيث دفن الشهداء. جرى التقيد في كل أنحاء إيران بإضراب سلمي لمدة يوم.

في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، حلت الحكومة حزب رستاخيز (الحزب الأوحدي)، الذي كان منذ تأسيسه عام 1975 أداة لإخضاع الجماهير للملكية، وارتبط بفصائح مالية ولعب دور مَقْفَر للطموح الشخصي لحاشية الشاه.

مذاك اتجهت الحركة نحو مرحلة جديدة: نما الاحتجاج في أماكن العمل. انفجرت تدريجيا إضرابات في الإدارات والقطاعات الصناعية وشلت النشاط الاقتصادي في البلد. في البدء أصابت النقل العام، والمصارف، والجمارك، ومصفاة النفط في طهران، والمجمع البتروكيماوي في بندر شابور، ومصنع الصلب في أصفهان، ومعمل الأدوات الآلية في تبريز، ثم امتدت إلى كل فروع الإنتاج. في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1978، توقفت عن العمل بالكامل أكبر مصفاة في إيران، مصفاة عبادان. حاولت الحكومة تحاشي الكارثة الاقتصادية، لكن عبثا.

تواصلت المظاهرات والهيجمات في الشارع، برغم القانون العرفي. وفي 28 و29 تشرين الأول/أكتوبر، حدثت صدامات مع الجيش في أكثر من 30 مدينة.

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد يومين من الهياجات الشعبية التي اكتسحت طهران، قرر الشاه تصليب المواجهة وإرساء حكومة عسكرية مؤلفة من سبعة جنرالات وأميرال وثلاثة مدنيين. وعيّن في منصب الوزير الأول الجنرال غلام رضی أزارى، رئيس أركان الجيش.

إلا أن الشاه، الواعي مدى خطورة الوضع، سعى وراء مساومة لأجل عزل المتطرفين. فجرى توقيف قائد السافاك السابق، وموظفين كبارا متهمين بالفساد. وأعلن الإمبراطور في حديث بالإذاعة والتلفزيون: «إبني أقسم بأن أخطاء الماضي لن تتكرر (...). لقد سمعت رسالتكم الثورية!». وفي حين كان العنف يتواصل في الشارع ويطلق الجيش النار على الشعب (21 تشرين الثاني/نوفمبر في شيراز، وأول كانون الأول/ديسمبر في طهران). كان الشاه يضاعف اتصالاته لتشكيل حكومة ائتلاف.

في 3 كانون الأول/ديسمبر، بداية شهر محرم (وهو شهر حداد عند الشيعة)، بدأت سلسلة جديدة من الاضطرابات في كل أنحاء البلد. قبل وقت قصير، كان الخميني دعا الشعب ليريق دمه «من أجل حماية الإسلام وإطاحة الطاغية». تحولت المسيرات الدينية إلى معارك شوارع. وفي المساء، بعد إعلان منع التجول، اتخذ المتظاهرون مواقع لهم على السطوح وعلى شرفات المنازل وهم يصيحون «فليسقط الشاه»، «الله أكبر». وخلال الاحتفال بالتاسوعاء والعاشوراء (يوما تذكاري طقسي لموت الإمام الحسين في كربلاء)، تظاهر مليوننا شخص وطالبوا برحيل الشاه.

ظلت إضرابات متعاقبة تهز الاقتصاد الوطني بعنف. في 26 كانون الأول/ديسمبر، أوقفت الصادرات النفطية، وحشر النظام في الزاوية. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان من الواضح أن الحكومة العسكرية لم تنجح، رغم قساوتها القسوى، في إعادة الهدوء، ولا في إعادة تحريك الإدارة والآلة الاقتصادية للبلد.

نهاية حكم

إلا أن الشاه توصل لكسب شخصية معروفة في المعارضة، سوف يكلفها بتشكيل حكومة «وحدة وطنية». ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 1978، قدم الجنرال أزارى استقالته للشاه، الذي عين شابور بختيار وزيرا أول.

لكن تشكيل هذه الحكومة لم يتمكن من تهدئة حالات التمرد. جرى وصف بختيار بـ«المتعاون» واتهامه بالسعي للإبقاء على ملكية ولت أيامها، إلا أنه حاول رغم كل شيء أن يطلق سلسلة من التدابير الاجتماعية، ووعد بإعادة الحريات والإلغاء التدريجي للقانون العرفي، وأقنع الشاه بالسفر إلى الخارج. كما جرى حل السافاك، وإلغاء الرقابة على الصحف، وتلقى العسكريون تعليمات دقيقة بالاعتدال.

لكن هامش المناورة لدى بختيار ظل ضيقا. فلما كان معزولا سياسيا، يعاونه فريق ضعيف، وينبذه أصدقاؤه الخاصون في الجبهة الوطنية الذين أخذوا عليه ركوبه الفرصة لوحده، ويثير أيضا حذر جنرالات يحنون إلى الماضي وينظرون باستياء إلى كل محاولة لإطلاق للحريات بينما هم محاصرون ومضايقون من كل الجهات، ويندد به القادة الدينيون لمواقفه العلمانية الصريحة لا بل المعادية لرجال الدين، في وقت لم يكن يجرؤ فيه أحد على تحد سلطة هؤلاء، لكل هذه الأسباب لم يكن لديه الكثير من الفرص للصمود طويلا.

في 16 كانون الثاني/يناير، غادر الشاه إيران إلى مصر. ووفقا للمادة 42 من الدستور، جرى تشكيل مجلس وصاية مؤلف من الوزير الأول، ورئيسي المجلسين، وقادة القوات المسلحة، ووزير البلاط وأربع شخصيات سياسية. اعتبر الإيرانيون رحيل الشاه تنازلا عن العرش، وأثار ذلك الغبطة الشعبية.

انطلاقاً من ذلك الحين، تبدلت فجأة الشعارات التي يطلقها رجال الدين الخمينيون. فيما أنهم اعتبروا أن نهاية الحكم باتت في متناول اليد، حاولوا تعبئة الشعب بهدف إقامة جمهورية إسلامية. وكانت البيانات الصادرة عن هيئة أركان الخميني في نوفل - لو- شاتو (حيث استقر منذ 6 تشرين الأول/أكتوبر 1978) تأخذ المنحى نفسه. ولم يكن المثقفون التقدميون، المتسائلون حول طبيعة هذه الجمهورية والمكانة التي ينوي الخميني أن يشغلها في المجتمع، يخفون قلقهم.

كان تضاييق رجال الدين عظيمًا، إزاء المجادلات الإيديولوجية التي أطلقتها قوى اليسار. وقد حاولوا إيهام الناس بوجود «مؤامرة شيوعية». وردت التجمعات التقدمية بأنه باسم النضال ضد الشيوعية سوف ينتهي الأمر بحرمان كل التشكيلات العلمانية من حرية الكلام. وفي 22 كانون الثاني/يناير، قامت مجموعات إسلامية ونشطاء مسلمون بمهاجمة مظاهرة مستقلة تضم منظمات اليسار وتتألف من عشرة آلاف شخص، وذلك على صيحات «لا حزب غير حزب الله». وأطلق الخميني عندئذ نداء يطالب فيه كل التشكيلات بـ«التخلي عن إيديولوجيتها لأجل الالتحاق بالإسلام.»

عودة الخميني

لم يؤد ابتعاد الشاه إلى زوال التوتر. وإزاء اتساع التظاهرات، وإضرابات القطاع العام وشلل الاقتصاد، بدت حكومة بختيار عاجزة. أضف إلى ذلك أنها لم تتوصل إلى التحكم بالجيش بصورة فعالة. فاستفزات المجموعات شبه العسكرية و«متصليبي» الجيش في الأهواز تسببت في 17 كانون الثاني/يناير بحوادث خطيرة، مخلفة عشرات الضحايا، الأمر الذي وجه ضربة قاسية لمصداقية بختيار. وبعد يومين، في 19 كانون الثاني/يناير، خلال الاحتفال بالأربعين (اليوم الأربعين بعد موت الحسين)، طالب ما بين أربعة ملايين والخمسة ملايين من الأشخاص في طهران وشيراز وأصفهان وديزفول وتبريز باستقالة بختيار ومجلس الوصاية وإقامة الجمهورية الإسلامية.

في أول شباط/فبراير 1979، عاد الخميني بصورة مظفرة إلى إيران، حيث استقبله جمهور هائل، مؤلف من ملايين الأشخاص الذين احتشدوا على الطريق المؤدية من مطار مهرباد إلى مقبرة بهجة الزهراء. وفي الخطاب الذي ألقاه هناك أدان حكومة بختيار «غير الشرعية»: «سوف أضرب الحكومة الحالية على وجهها (...). وأحول كل هؤلاء الناس إلى القضاء، أمام محاكم سأؤولى تشكيلها». كان رمزا لمقاومة نظام مكروه، وأصبح الرجل المركزي في الثورة بعد استفتاءات متعددة من دونه، لم يعد يمكن تقرير شيء بصدد المستقبل.

في الخامس من شباط/فبراير، كلف مهدي بزرگان -القریب من بورجوازية البازار ورجال الدين، والمعروف بسنوات طويلة من النضال ضد الشاه- بتشكيل وزارة جديدة، وهدد كل من قد يعمل ضد هذا القرار بـ«النار الإلهي». وفي نص تعيين بزرگان، رسم ما يأتي: «على الموظفين والجيش وكل المواطنين التعاون بشكل كامل مع حكومتكم المؤقتة لبلوغ هدف الثورة المقدس وإعادة النظام إلى البلاد». وفي 9 شباط/فبراير، قدم بزرگان حكومته وحدد أهدافها: الاستحصال على نقل السلطة، وتنظيم استفتاء حول مسألة تغيير النظام، وإعداد انتخاب الجمعية التأسيسية والبرلمان وطلب من الشرطة والجيش ورجال الدرك تقديم دعمهم.

نقل السلطة

خلال تلك الفترة، كانت قوتان متضادتان تمسكان بمستقبل الأمة: رجال الدين والعسكريون. ومع أن الطرفين كانا يتعارضان أمام الجمهور، فقد كانا يبحثان في الكواليس عن أرضية للتفاهم. هذا السعي وراء المساومة كانت تنصح باستمرار به واشنطن، التي لم تنفك على اتصال بالقيادة العسكرية الإيرانية العليا، طوال الأحداث.

في بداية شباط/فبراير، لجأ البيت الأبيض، الواعي عجز حكومة بختيار، إلى كل الوسائل التي تتيح تحاشي قطيعة مؤسسية فظة، وحماية وحدة الجيش قدر الإمكان. وقد نجح مستشارو الرئيس كارتر في إقناع المذكور بأن المبادئ الأساسية لسلطة دينية لا تتعد بالضرورة عن اديولوجية «العالم الحر»، وبأن أصولية إسلامية مضاعفة بمزايدة قومية قد تكون حتى أفضل متراس في وجه النفوذ السوفياتي.

حاول البيت الأبيض عندئذ دفع الجنرالات الإيرانيين إلى القبول بفكرة جمهورية إسلامية وحفزهم للاتصال ببزرگان. وفي 7 شباط/فبراير، ظهر تبدل في اللهجة خلال خطاب ألقاه رئيس أركان الجيش، الجنرال غرباغي، متوجهاً به إلى تلامذة الضباط. شدد فيه على وحدة الجيش، وثنى العسكريين عن التدخل في السياسة، وذكرهم بأن أول واجب لديهم هو الحفاظ على وحدة الوطن والأرض (كيهان، 8 شباط/فبراير 1979). وفي 9 شباط/فبراير، ضم اجتماع سري ممثلين للإمام وقادة عسكريين. أعلن عندئذ بزرگان أن قوات الجيش تريد «ما نريده»، ما عدا بعض العناصر «السادية والحاقد». هكذا، عشية معركة طهران، التي ستؤدي إلى وقف المفاوضات السلمية بين رجال الدين والجيش، كان كل شيء على وشك الإنجاز ليتم انتقال السلطة بهدوء.

في ذلك اليوم بالذات (9 شباط/فبراير)، وفي ساعة متأخرة من المساء، عمد جنود الحرس الإمبراطوري، الجافيدان (الخالدون)، الذين أدلهم رحيل الإمبراطور وجرحهم موقف بعض وحدات الهومافاز (ضباط سلاح الجو)، التي أعلنت ولاءها للخميني وشاركت في 8 شباط/فبراير في مظاهرة دعم لبزرگان، عمدوا إلى القيام بحملة اقتصاص وهاجموا قاعدة سلاح الجو، دوشان تابه، الواقعة في حي فرح آباد جنوبي طهران. دامت المعارك طوال الليل. ولكي يدافع الهومافاز عن أنفسهم تركوا ثكناتهم وأخذوا مواقع لهم على السطوح وخلف مناريس ارتجلها سكان الحي. وقد وصل فدائيو الشعب ومجاهدو الشعب لنجدتهم بأعداد كثيفة، فأدت مقاومة الهومافاز، الحاظين بدعم السكان، إلى دفع الحرس الإمبراطوري إلى الوراء، وانسحابهم بعد أن منوا بخسائر عديدة.

كانت هذه المواجهة نقطة انطلاق انتفاضة دامت يومين وامتدت لتشمل العاصمة بكاملها. وقعت مستودعات الأسلحة بين أيدي المهاجمين، وتم توزيع آلاف البنادق الآلية والرشاشات على السكان الذين استولوا على المراكز الإستراتيجية في المدينة، الواحد بعد الآخر. وقد أفلقت هذه الأعمال المسلحة ومبادرات قوى اليسار أوساط رجال الدين الذين لم يكونوا يمتنون أن تأخذ زمام القيادة وتتدخل في قيادة الحركة وقد ضاعف رجال الدين من نداءاتهم للاعتدال، بعد أن أصيبوا بالذعر، وتجاوزتهم الأحداث، ولم يعودوا يستطيعون تقنية العصيانات المسلحة ولا التحكم بها.

في حين بات الشعب الثائر سيد طهران تقريبا؛ واجتاح المباني العامة، ومخافر الشرطة وثكنات الجيش، أعلن الناطق بلسان الخميني: «لم يأمر قائدنا الشعب بأكثر من الاستعداد للمعركة. وهو لم يقرر الجهاد المقدس، لذا طلبنا جمع الأسلحة من جديد قبل إعادة توزيعها حين تحين الساعة (...).» (لوموند، 13 شباط/فبراير 1979).

أدى امتحان القوة الذي انخرط فيه الجافيدان إلى إفساد المفاوضات السرية التي كانت ستؤدي إلى النقل السلمي للسلطة والحفاظ على وحدة الجيش. وانقسمت هيئة الأركان إلى متصليين ومعتدلين. وقد أدى تفكك الوحدات، وفرار المجندين إلى أن يصبح من الصعب التحكم بالقوات. دفع التسارع اللفظ وغير المتوقع للإحداث القادة العسكريين إلى الموافقة بأسرع وقت ممكن على مرحلة انتقالية لمنع التفكك النهائي للقوات المسلحة.

بعد ظهر الحادي عشر من شباط/فبراير، أعلن مجلس أعلى للجيش، انعقد بصورة طارئة، حياؤه الكامل وأمر الجنود بالعودة لثكناتهم «لتفادي الفوضى وحمام الدم». وفي المساء ذاته، أعلن بازركان في كلمة متلفزة: «لقد أكد رئيس الأركان في لقاء شخصي معي تعاونه مع حكومتي». وطلب من المواطنين استقبال «الأخوة الجنود والضباط» (أينديفان، 12 شباط/فبراير 1979).

في اليوم التالي، كانت السلطة بكاملها بين أيدي الحكومة الإسلامية المؤقتة جرى إلغاء الملكية، واختفى بختيار، بينما استقر بازركان في قصر الوزير الأول. وسارعت الحكومة الجديدة إلى استعادة الأسلحة كي لا يتم استعمالها لأهداف «متطرفة». دعا الخميني السكان، في بلاغ مذاع ومتلفز، للحيلولة دون أن «تقع الأسلحة بين أيدي أعداء الإسلام.»

بعد شهر على سقوط النظام الإمبراطوري، ألقى الخميني خطابا في قم شدّد فيه على التذكير بأهداف الثورة: «لم يكن هدف الثورة إطاحة النظام الملكي، بل وضع أسس جمهورية موحى بها إلهيا» (وكالة بارس، 23 أيار/مايو 1979، خطاب مذاع ومتلفز).

الثورة والطبقات الاجتماعية هل كانت إقامة جمهورية إسلامية ذات توجه تيوقراطي، بعد إطاحة النظام الإمبراطوري، المأل الوحيد الممكن؟ لا شك أن صعود السلطة الدينية في إيران ناجم جزئيا عن ظروف «ملائمة» وعن الأحداث المتعددة التي تمت خلال سقوط الملكية وبعده؛ لكنه ناجم بوجه خاص عن تطور تاريخي طويل مرتبط سواء بالإفلاس الاقتصادي والاجتماعي للنظام السابق أو بضعف المنظمات الديمقراطية وبليلة العناصر التقدمية وعجز البروليتاريا. إن الأقسام المختلفة من السكان، التي شاركت بنشاط في النضال ضد الجهاز الملكي، لا تنتمي لطبقة اجتماعية واحدة ولا تحركها التطلعات السياسية نفسها. لقد تحالفت كل طبقات المجتمع ضد نظام قمعي وفساد: المثقفون، والطلاب، وتجار البازار، والموظفون، ورجال الدين. لذا فثمة صعوبة في تحليل الثورة الإيرانية مستخدمين مصطلحات الطبقات. إلا أن أنه يمكن أن نستخلص منها بعض الملامح الأساسية.

قبل كل شيء، ولدت حركات الاحتجاج بشكل خاص في المدن الكبرى والمناطق ولم يلعب الفلاحون غير دور ثانوي في مسار الأحداث. ومن جهة ثانية، انطبع بطابعها العفوي، على الأقل في البدء. لم يحركها تجمع أو تيار سياسي منظم يعتمد على برنامج محدد، ولديه استعداد لمواجهة المشكلات اللاحقة. وأخيرا، سرعان ما سيطر على الوضع في كل الجوانب، ممثلون للبرجوازية التقليدية والبرجوازية الصغيرة، ومن ضمنها التيار الديني، المتنافر والمتنوع هو أيضا. بهذا المعنى، فإن المعارك الشرسة التي سوف تدور في ظل النظام الجديد تشير إلى صراع من أجل السلطة بين أجنحة مختلفة من البرجوازية أكثر مما إلى مجابهة حقيقية بين طبقات اجتماعية متضادة.

مع أن رجال الدين كانوا العامل الأول في الثورة، فقد كانوا غائبين عمليا عن حركات الاحتجاج حتى النصف الثاني من عام 1977. لم يلعبوا أي دور خلال التحركات الجامعية ولم يشاركوا في الأعمال التي قام بها المثقفون المنبثقون من الطبقة الوسطى الجديدة -أساتذة، وحقوقيون، وشعراء والدين- الذين كانوا يسعون لفصح القمع وانتهاك الحريات الديمقراطية. إلا أنه كان لموجات الاحتجاج تلك صدى سريع لدى البازريين ورجال الدين، المعادين تقليديا للنظام الإمبراطوري والذين أرغموا على الصمت منذ عقود.

بدأ النشاط الحقيقي لرجال الدين في بداية عام 1978، حين تزايدت في مدن شتى الانتفاضات الشعبية، التي شاركت فيها البرجوازية الصغيرة (حرفيون، أصحاب حوانيت، مستخدمون، موظفون صغار) وجمهور الفقراء (العاطلون عن العمل والبروليتاريا الرثة المدنية). سرعان ما تخطى تمرد الطبقة الشعبية أعمال الاحتجاج الصادرة عن البرجوازية الليبرالية، ومع تمدد ذلك التمرد أتاح لرجال الدين أن يوسعوا نفوذهم ويتدخلوا في قيادة النضال كما في تأطير السكان، وأخيرا أن يمسكوا بزمام الحركة. استيقظت الجمعيات الدينية القديمة من سباتها وجرى إنشاء أخرى جديدة. وتطورت النشاطات في المساجد وانتشرت في كل البلد شعارات الملائمات [جمع ملاً] mollah م (المعدلة لتعزيز اللون الإسلامي للتظاهرات والتجمعات الشعبية).

لماذا توصل رجال الدين إلى السيطرة على الحركة الثورية؟ يمكن أن نعرض بصورة ترسيمية بعض الأسباب الرئيسية.

البؤس والتدين المفرط

كان تطور الرأسمالية البرية [أي المنفلتة من عقال (م)] في إيران قد استبعد من عالم الإنتاج ومن النظام الجديد للتراكم قطاعا مهما من الشعب وأقل عليه في عالمه التقليدي. كان التفاوت الاقتصادي يتقل كاهل الطبقات المحرومة التي أدى حرمانها وإبعادها عن المجتمع إلى فرض شروط حياة غير محتملة عليها.

بقدر ما كان الفقر يمتد في المناطق المدنية، كان نفوذ رجال الدين يزداد. هكذا فإن أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأكثر إملاقا- النازحون من الريف وسكان أحياء التنك والعمال الفقراء- كانوا أوائل من التحقوا بشعارات الملائمات. تماما كما في أميركا اللاتينية (نيكاراغوا والبرازيل مثلا)، دفع الاضطهاد واللامساواة قسما كبيرا من السكان للجوء إلى الكنيسة والدين. فبمواجهة الاستبداد وصعود النزعة الفردية والأناثية، كانت الطبقة المضطهدة تتطلع إلى قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والأخوة والتضامن. وعبر الإسلام بالذات اكتشفت هذه الكتلة المحرومة وسيلة للتعبير عن هويتها الاجتماعية والثقافية. فالإسلام، «بما هو ثقافة الفقراء»، بات أداة نضال ضد الاضطهاد، ومنح هذا الملائمات دورا اجتماعيا مهما.

تضاف إلى ذلك السلطة الرسولية للخميني بالذات: شخصيته الخاصة به والعطف الذي كان يلقاه لدى السكان بسبب ماضيه الطويل كعارض للنظام الإمبراطوري. لقد استفاد من الفراغ السياسي ومن إعلام منظم بشكل جيد ليصبح الشخص المركزي و«مرشد» الثورة. ضعف البرجوازية الليبرالية

لا تشكل البرجوازية الإيرانية كلاً متماسكا، وليست مرتبطة باديولوجية أو بمعتقد يمثلها مجملها.

إن البرجوازية الكبرى الاحتكارية ترفض بسبب تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية حيال العالم الخارجي الأفكار القومية، وتحترق الديمقراطية، التي تخاطر كثيرا بتهديد وجودها، لا بل تعبر أحيانا عن اتجاهات فاشية.

وإذا كنا نجد تطوعات ليبرالية متذبذبة، ومشاعر قومية تعبر عن نفسها، ففي أوساط البرجوازية الوسطى. فهذه الأخيرة تنظر بعين الحذر إلى التوجهات المعادية للديمقراطية لدى البرجوازية الكبرى بقدر ما إلى «تجنر» القاعدة. ولكونها تؤيد السلام الاجتماعي والانسجام العام، فهي تتطلع إلى تعاون بين الطبقات المتضادة وتقبل بتقديم بعض التنازلات أو بعقد مساومات مع الجمهور فاقد الخطوة. ونظرا لموقعها في المجتمع، فهي تختار موقفا معتدلا في السياسة كما في الاقتصاد. وإذا كان حدث في تاريخ إيران الحديث أن انتفضت مرارا ضد البرجوازية الكبرى الاحتكارية، التي كان لها، هي التابعة للعالم الخارجي، سلوك غير شريف يزيغ قواعد المنافسة، فهي بالمقابل لم تتردد، منذ الثورة، في الرد بعنف ضد المطالب الشعبية وتمردات العمال، التي كانت تهدد مصالحها بالقدر نفسه. هكذا حين تكون هذه البرجوازية الليبرالية بمواجهة جهاز ذي

منحى فاشي تناضل من أجل الحقوق الديمقراطية، دون أن يعني ذلك أنها تؤيد ديمقراطية «بلا حدود»، إذ إنها تسعى، على العكس، لوضع السود أمام اسرافاتها.

إن مصطلح البورجوازية الليبرالية يختلف هنا، في بعض وجوهه، عما يعنونه في الغرب بهذه العبارة. لما كانت هذه البورجوازية قد ولدت من الحركة القومية في الخمسينات، وذات اتجاه علماني (الجهة الوطنية) أو إسلامي صريح (حركة تحرير إيران)، فهي لا تتبنى كليا أطروحات الليبرالية الاقتصادية، وحين يتعلق الأمر بوضع حدود لمصالح الأجانب تكون بجانب تدخل ما للدولة في الاقتصاد الوطني، لا سيما في القطاعات الحيوية المحروفة لصالح السوق الخارجية. بالمقابل فهي تعارض تدخل حكومي في السوق الداخلية وكل ما يمكن أن يعيق المبادرات الخاصة. إلا أن الليبراليين لا يمتلكون على الصعيد السياسي منظمات مبنية بشكل جيد. ولما كانوا متعلقين بدولة الحق وبحريات المواطنين، جرى إبعادهم باستمرار وتحتيهم. ففي إيران كما في بلدان العالم الثالث الأخرى، تمكنت الرأسمالية، المنقولة إلى نظام إقطاعي، من أن تستغني بقدر من السهولة عن الديمقراطية ومنعت البورجوازية من أن تتشكل كطبقة مستقلة. لقد وقف الاقتصاد التابع حائلا دون توسع القطاع الوطني كما لم يسمح بالتطور العضوي للمؤسسات السياسية الخاصة به: برلمانية أصيلة وانتخابات حرة وأحزاب سياسية. مع أن الليبراليين كانوا أوائل المحتجين على الجهاز الفعلي للنظام السابق، فهم لم يفكروا يوما بوضع بنية الدولة الإمبراطورية بالذات موضع الاتهام. كانوا يضعون كل أملهم في إصلاح سياسي يُلين جهاز الدولة ويحد من صلاحيات الشاه المفرطة، بحيث تتم المبادرة إلى توزيع أفضل للمداخل النفطية على صعيد الطبقة الوسطى والى إضعاف وزن الإمبريالية، لصالح البورجوازية الوطنية.

إبان تنامي الانتفاضات، تردد الليبراليون طويلا في وضع أنفسهم على طريق ثورة كلبية. وهذا التحفظ في دعم تطلعات الطبقات المحرومة دعما كاملا هو الذي اجتذب القوى الشعبية إلى معسكر رجال الدين. أضف إلى ذلك أن المحرومين لم يفهموا يوما، لا تاريخيا ولا اجتماعيا، معنى ما كان يدعوه الليبراليون الحريات الديمقراطية. فلقد كان انعدام المساواة والاستبعاد اللذان يعانون منهما مرتبطين بظلم اقتصادي أكثر مما بقمع سياسي مباشر أو انتهاك للحريات الفردية. ولما كانوا بعيدين على الصعيدين الثقافي والاجتماعي عن البورجوازية الليبرالية، لم تكن لديهم أسباب كثيرة للتعرف فيها على ممثلهم الشرعي في الساحة السياسية.

من جهة أخرى، راهن الليبراليون على الفرضية القائلة بأنه حالما تصل الفعاليات الدينية، غير الكفوءة إلى السلطة، ستكون عاجزة عن إدارة شؤون الدولة وتخلي المكان لهم. لذا لم يترددوا في التخلي لرجال الدين عن مهمة تعبئة الجماهير، وذلك بسهولة ناجمة عن أن أحدا لم يكن يدرك في تلك الفترة ما هي حقيقة طموحات رجال الدين. وإذا كان البعض قد خشوا أن يجعل هؤلاء من أنفسهم حراسا للنظام الأخلاقي للمجتمع، فقلة هم أولئك الذين كانوا يحسدون بإرادتهم التدخل مباشرة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

عجز البروليتاريا

كان تحالف الطبقة الوسطى والبروليتاريا حاسما في انتصار حركات التمرد، لكن الطبقة العاملة لم تكن تمثل مع ذلك القوة المسيطرة في الثورة. فهي لم تظهر في ميدان النضال إلا متأخرة، ابتداء بتموز/يوليو و1978، في حين كان التمرد قد امتد إلى كل المدن تقريبا، وكانت المظاهرات في الشوارع تتوالى. إلا أن تدخلها أدى إلى الشلل العام في الإنتاج ووجه رصاصية الرحمة إلى النظام الإمبراطوري. وكانت تلك الفترة من الإضراب العام، ولا سيما في صناعة النفط، والمجمعات البتروكيميائية ووسائل النقل البرية، والكهرباء وسكك الحديد، هي التي ارتفعت بأزمة الدولة إلى الذروة.

من البديهي أن اتساع التحرك العمالي حدّ من التوجه الإسلامي الذي كان رجال الدين يحاولون إضفاءه على الحركة، لا سيما أن نفوذ هؤلاء كان معدوما تقريبا في المصانع والوحدات الإنتاجية. لكن بالمقابل أتاح ذلك الاتساع تقوية الشبكات التي أقامها الملاهات ورجال البازار، الذين كان يدعمون المضربين ماليًا، ويشرفون على لجان الدعم والمساعدة العامة، المكلفة بتقديم الغذاء والنفط للسكان.

لم يكن الشغيلة قادرين على المشاركة في قيادة الحركة الثورية، بسبب الافتقار إلى نقابات ومنظمات عمالية تمثيلية. وأن ضعفهم وهشاشتهم يجدان تفسيرهما إلى حد بعيد في القمع والرقابة الذين كانوا يتعرضون لهما. أضف إلى ذلك أن أي عمل إجمالي ومنسجم على صعيد عالم العمل كان يتسم بالصعوبة بسبب التكوين الحديث للطبقة العاملة، بلا ريب، التي تأتي بمعظمها من التحول السريع لطبقة الفلاحين إلى بروليتاريا صناعية، لكن كذلك بسبب التفاوتات الموجودة بين المأجورين. فالأكثر تخصصا بينهم، أولئك الذين يعملون في البتروكيمياء والنفط، يتمتعون بامتيازات اجتماعية مهمة وأجور مناسبة، في حين لا يستفيد غير المتخصصين، لا سيما في صناعة البناء وفي المناجم -أو نادرا ما يستفيدون- من حماية اجتماعية، ومداخلهم هزيلة.

هكذا لم تكن الثورة الإيرانية تستلهم اتجاهها سياسيا وايدولوجيا واحدا. وإذا كانت الشرائح الشعبية الأكثر تضادا والأشد تنوعا شكلت جبهة متحدة لإزالة النظام الإمبراطوري، فهذا الائتلاف لم يعتم أن انفجر شظايا بعد سقوط الشاه. ففي تلك المرحلة التي تلت الثورة، اتخذت النزاعات الطبقيّة، التي انضافت إليها الانقسامات الإثنية والدينية والثقافية، طابعا أكثر حسما وأدت تباينات في الإيديولوجية وفي المصالح، إلى بروز شقاقات بين مختلف المجموعات الاجتماعية.

كان يعتقد البعض إن الثورة تهدف فقط إلى زوال السلطة الملكية، وأنه بعد حصول ذلك، لن يكون ثمة مجال لاستمرار النشاطات الثورية. تأملوا تطبيع الوضع سرّيعا، وكان بودهم الاكتفاء بتغيير سياسي، ونقل بسيط للسلطة، دون مساس حقيقي ببنية المجتمع. فيما كان آخرون يريدون، على العكس، التحويل العميق للعلاقات الاجتماعية وإلغاء التفاوتات الصارخة أكثر من غيرها. وكان غيرهم أيضا يتمنون إعادة بناء نظام أخلاقي ويدعون للعودة إلى الماضي والى التراث الإسلامي. لكن إجمالا، كان هناك العديد ممّن يتطلعون إلى إقامة نظام ديمقراطي، من شأنه تأمين عدالة أكبر وضمان الحقوق المدنية بالإضافة إلى الحريات الإثنية، الثقافية والدينية.

هيمنة رجال الدين

من ديمقراطية وهمية إلى تنمية الليبراليين

حين عيّن آية الله خميني بازركان في منصب الوزير الأول، كان يترك زمام البلد مؤقتا بين أيدي البورجوازية الليبرالية (الجهة الوطنية وحركة تحرير إيران)، وذلك لأسباب عملية وتكتيكية. ففي تلك الفترة، لم يكن رجال الدين يمتلكون بعد أجهزة ومؤسسات سياسية خاصة بهم. فبالرغم من دورهم الراجح جدا في المواقع الثورية ومن نفوذهم الكبير في الحركة الشعبية، لم يكن لديهم حزب ولا تشكيلة سياسية معترف بها تماما-فحزب الجمهورية الإسلامية تأسس بعد الثورة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تشكيل حكومة لون واحد، مؤلفة بمعظمها من رجال الدين، كان أمرا لا يمكن التفكير به آنذاك، لأنه كان ينطوي على خطر تفنيت الوحدة وتثني قسم كبير من الشعب عن اللحاق بالخميني. وكانت الانفلاقات داخل الجسم الديني بالذات أحد الأسباب أيضا وراء هذا التواري المؤقت. فالأسباب متباينة، كان بعض آيات الله، كالطالقاني وشريعتمداري، يقفون بحزم ضد تدخل رجال الدين في شؤون الدولة.

غداة الثورة، كانت الأهداف الأولى للحكومة الليبرالية الإبقاء على هذا الحد أو ذاك على بنية الدولة الإمبراطورية، وإعادة النظام والأمن، وإزاحة المنظمات الماركسية، والمبادرة إلى التطبيع السريع للوضع، وهو أمر لا غنى عنه من أجل النهوض الاقتصادي للبلد من جديد. ولما كان الليبراليون يؤيدون الإبقاء على قوى النظام التقليدية، فقد كانوا ضد التطهيرات في الإدارة والحيش والشرطة، وسعوا لحل المؤسسات المنبثقة من الثورة. لكن سرعان ما جرى إفساد مساعهم عن طريق التدخلات المتكررة والمدروسة لرجال الدين في الشؤون العامة والاقتصاد، وتزايد مراكز القرار. من شباط/فبراير 1979 حتى بداية آب/أغسطس من العام نفسه شهد المجتمع الإيراني (ما عدا الأقليات الإثنية التي تعرضت للقمع بعد الثورة مباشرة) نوعا من الديمقراطية، المحدودة بلا ريب، لكن غير المعروفة من قبل. أدى غياب السلطة المركزية القوية وعجز النظام الجديد عن حجز الاندفاعات الشعبية إلى سيادة مناخ من «الفوضى» استمعت بفضلها كل شرائح المجتمع بحرية نسبية. كانت تلك الفترة، رغم قصرها، ملائمة لبعض التجارب التي استفادت منها كل الطبقات الاجتماعية تقريبا.

تضاعفت المنظمات السياسية وراحت تنتشر كراساتها بحرية. وغدت الجامعة مركز نقاشات دائمة، ومكانا للتجمع والتعبئة بالنسبة لتيارات تقدمية متنوعة. وتعممت الجمعيات الحرة -الشورى- في المصانع والأحياء والإدارات. ومارس العمال رقابتهم على الإنتاج وشاركوا في حياة المنشآت التي يعملون فيها: انتخبوا قادتهم ووقفوا ضد أية تدابير صرف. ومنذ سقوط الملكية تكثفت النضالات الفلاحية، التي كانت متأخرة عن الثورة. راح الفلاحون يصادرون الأراضي جماعيا في مقاطعات غيلان ومازندران وكردستان، وفارس.

لكن التطلعات الشعبية اصطدمت مبكرا جدا بحزم حكومة بازركان، التي حاولت إيقاف هذه «الفوضى» باتخاذها منذ الشهر الأول بعد الثورة تدابير قمعية وسلطوية أثارت غضب الشعب.

كانت الأقليات الإثنية هي التي طالبتها تلك التدابير بصورة الأكثر خطورة. فقد كان الرد على مطالبها فظاً وغير متوقع. وقد انتهى ذلك في آذار/مارس ونيسان/أبريل 1979 باصطدامات عنيفة في كردستان، وبقمع التركمان في غوناباد، وفي نهاية أيار/مايو بمعارك دموية في مدينة خرمشهر في الخوزستان. وبمواجهة تمردات الفلاحين، كان رد الحكام مماثلا تقريبا. وفي بعض المناطق، دافع مأمورو الحكم وحراس الثورة (البازدران) بصورة مكشوفة عن الملاكين الكبار وطردهوا الفلاحين من الأراضي التي صادروها.

ولم يُخف النظام ازدياداً بالحريات النقابية والمنظمات الجديدة للشغيلة. وقد أدى حظر الإضرابات، وبوجه خاص التدابير التي تم تبنيها بعد ثلاثة أشهر فقط على الثورة للحد من الأعمال السياسية داخل المصانع، إلى صعود التوتر في عالم العمل.

في شهر تموز/يوليو 1979، وبالرغم من الوعود التي كان قطعها الخميني، تخلى عن فكرة انتخاب جمعية تأسيسية واسعة تمثل مجمل الشعب، وتتولى وضع نص الدستور، ودعا لانتخاب جمعية ضيقة من الخبراء الإسلاميين (مجلس- إي خبيرغان). وقد تم الانتخاب في 3 آب/أغسطس، وسط مقاطعة التشكيلات اليسارية والجهة الوطنية والأقليات الكردية والعربية. وفي الواقع، جرى اختيار المرشحين بعناية وكانوا بغالبيتهم الساحقة من رجال الدين القريبين من حزب الجمهورية الإسلامية.

هذا الانعطاف اللاديموقراطي الصريح زاد من حدة الخلافات، ليس فقط على صعيد البلد، بل كذلك داخل الفريق الحاكم، بين الليبراليين ورجال الدين. كانت تلك خطوة حاسمة خطاها رجال الدين في السباق إلى السلطة.

الصراع لأجل السلطة

لقد أدرك رجال الدين الخمينيون، في الواقع، أن تقاسم السلطة مع البورجوازية الليبرالية صعب، لا بل مستحيل. فهذه الأخيرة، المعادية لإقامة ديكتاتورية تيوقراطية، لم تنفك تندد بوضع يدهم على الآلة الاقتصادية للبلد وعلى الإدارات. كما أن الليبراليين كانوا قد سارعوا لإبداء عدم رضاهم على المحاكم الإسلامية وعلى التوقيفات وأعمال الاضطهاد الدائمة، وعلى المحاكمات السريعة لرجال النظام السابق والإعدامات بحقهم.

كان رجال الدين الأصوليين -مع تواطؤ هؤلاء الليبراليين بالذات- قد توصلوا تقريبا منذ الثورة إلى إزاحة التشكيلات اليسارية، التي سبق أن شاركت إلى حد بعيد في إسقاط النظام الإمبراطوري، وإلى القمع الشرس للتمردين الكردي والعربي. كان قد أن الأوان بالنسبة إليهم لإقصاء أولئك الذين شكّلوا باستمرار، بسبب من قناعاتهم «الليبرالية»، عائقا أمام مشروع رجال الدين لأسلمة المجتمع، وكانوا يقفون ضد هيمنة الدين في الدولة. في خريف عام 1979، بلغ عهد الديمقراطية النسبية نهايته، فلقد تضاعفت التدابير القمعية. تعرضت الصحافة لضربات أكثر فأكثر قساوة بعد إصدار قوانين جديدة تحد من حرية التعبير، وجرى حظر المظاهرات في الشوارع. وبعد محاولة قصيرة للإدارة من القاعدة وانتخاب مجالس العمال، استعاد التنظيم من الأعلى سيطرته.

لا شك أن الوضع الاجتماعي كان مقلقا بوجه خاص، وكانت الفوضى والحيرة تقلقان السلطات الدينية حقا. فالتصلب القومي الكردي كان يعرض باستمرار عملية توطيد الدولة الإسلامية وإضفاء الشرعية عليها للخطر. وكانت الإضرابات وأعمال الاحتجاج متواصلة في المصانع. ورغم القمع كانت تجمعات اليسار تتقدم إلى الأمام.

وسط هذا المناخ حصل بغتة احتلال «الطلبة المسلمين» (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1979) للسفارة الأميركية. وسواء كان هذا الحدث نتيجة تخطيط أو لم يكن، فقد شكّل نعمة حقيقية هبطت على رجال الدين القريبين من الخميني. أتاح لهم إضعاف موقع الليبراليين وشل المعارضين اليساريين. أضف إلى ذلك أنه عزز الوحدة الشعبية -التي كانت تنفتت باستمرار- وقدم أعظم العون لتمير مشروع دستوري كان يثير جدلا متعاطما، إذ كان يهدف لإقامة السيطرة المطلقة لـ«ولاية الفقيه» على كل دوائر الحياة في البلد.

رأى الناس في عملية الرهائن امتدادا للنضال ضد الجهاز الملكي، الذي كان مرتبطا سياسيا واقتصاديا بالغرب، ولا سيما بالولايات المتحدة. لقد قوّت الفكرة القائلة أن إعادة بناء حقيقية للمجتمع لا يمكن أن تتم بدون نوع من وضع النظام الإمبريالي موضع الاتهام، ومن دون قطع مع البنى الموروثة عن الماضي.

إذا كانت الموجات المعادية للإمبريالية تستهدف، على الصعيد الخارجي، المصالح الأميركية في إيران، فلقد كانت موجهة في الداخل ضد أولئك المؤيدين مباشرة لمساومة مع الغرب. فخلال الأشهر التسعة التي كانت قد تلت الثورة، لم تكن حكومة بازركان قد اتخذت أي تدبير بهدف تخليص الاقتصاد الإيراني من سيطرة السوق الرأسمالية. على العكس، فقد سعى الحكام الجدد، منذ وصولهم إلى السلطة، لتطبيع العلاقات مع البلدان الغربية وإقامة تبادل غير متكافئ، من جديد، كان يبدو لهم ضروريا، في الحالة الراهنة، لإعادة تسيير الاقتصاد الوطني. لم يأخذوا أي تدبير للجم

الفوضى الاقتصادية، وإيقاف صعود البطالة ومعالجة ركود الجهاز الإنتاجي. سوف يقدم احتلال السفارة أذا للطبقات الشعبية مناسبة للتذكير بمطالبها التي أهملها النظام الجديد، إذا لم يكن كافحها -قصداً أودون قصد-، ولفضح جمود الحكام واشتراط إصلاحات في العمق. إزاء صعود التوتر هذا، اندفع رجال الدين الأصوليون في مزادة ديماغوجية كليا. فمن جهة، إذ اصطفوا في معسكر «الراديكاليين» ونشروا خطابا «مساواتيا»، كانوا يفقدون حكومة بازركان حظوتها، وقد حملوها مسؤولية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن رجال الدين كانوا قد شاركوا مباشرة والى حد بعيد في إدارة البلد وأن نفوذهم كان عظيما في مجلس الثورة، الذي كان يقر كل القرارات المهمة للدولة. ومن جهة أخرى، إذا كان أخذ الرهائن ذلك يطلق الآمال الثورية من جديد، فلقد كان القادة الدينيون يسعون جهدهم لإفقاد الحظوة لكل احتجاج يذهب أبعد من عداء لفظي للإمبريالية ومن طلب استرداد الشاه لا أكثر.

مع أن قوى اليسار كانت مهتمة بعدم الاستسلام أمام النزعة المحافظة لدى الحكم، فقد تحاشت الدخول في مواجهة مباشرة مع السلطات. فمنذ بداية العملية، دعمت مبادرة رجال الدين «المعادية للإمبريالية»، وتوقفت عن ذكر مآخذها على النظام الإسلامي وامتنعت مؤقتا عن الانتفاض ضد الصرامة والأزدياء اللذين كانت عرضة لهما. كانت تأمل أن يؤدي هذا «التجزر» من جانب رجال الدين على حساب الليبراليين إلى مشروع مجتمع ثوري حقا والوصول إلى تدابير ملموسة لوضع حد للعلاقات الاقتصادية مع البلدان الإمبريالية.

هذا الدعم المخفّف سيكون فيما بعد سببا لانقسامات وخلافات داخل صفوفها: سوف يقف أولئك الذين أبدوا للحال نوعا من التشكك بصدد نوايا رجال الدين الأصوليين وفهموا مناوراتهم بمواجهة أولئك الذين فضلوا بالحق بالخميني، في تلك الفترة، مشددين على النضال المعادي للإمبريالية أكثر مما على معارضتهم للنظام الإسلامي.

بعد رحيل بازركان (6 تشرين الثاني/نوفمبر 1979)، بقي منصب الوزير الأول شاغرا وتولى مجلس الثورة تصريف الأعمال الجارية. وقد سمح ذلك بإطلاق يدي كبار رجال الدين لمذ رقابتهم بحيث تشمل كل آلة الدولة.

كان نص الدستور، الذي تبنته جمعية الخبراء في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وأقره استفتاء جرى في بداية كانون الأول/ديسمبر، مصدرا لمعارضة معمّمة لم تتجاوز نسبة المشاركين في الاستفتاء 50% من الجسم الانتخابي، وقد حدثت صدامات دامية بين الأقليات القومية وقوات النظام في أذربيجان وكرديستان.

خلال الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير 1980، خلق انتصار بني صدر، لمرتبط جزئيا بضيق الخيارات السياسية والانقسام والبلبل داخل حزب الجمهورية الإسلامية، العاجز عن تسمية مرشح يلقي القبول على مستوى وطني، خلق انتعاشا للأمل لدى البورجوازية الليبرالية وأطال بعمر ازدواجية السلطة بين رجال الدين والليبراليين.

لجأ بني صدر إلى معسكر الليبراليين منذ الأيام الأولى لرناسته، مدافعا عن أطروحاتهم وراضخا لمطالبهم، وذلك إما للوقوف بوجه تدخل رجال الدين في الشؤون العامة وإما لإرساء أسس سلطته الخاصة به، أو عن قناعة. وكعضو قديم في الجبهة الوطنية، لم يكن تصوره السياسي يختلف جزئيا عن تصور مهدي بازركان. فرغم انتقاداته الحادة أحيانا للتوجهات «الإصلاحية» لدى هذا الأخير، التي لا تتفق في رأيه مع سلوك ثوري، لم يتردّد فيما بعد في الانخراط في الطريق ذاته.

منذ استلام بني صدر زمام البلد، كان همه الأول مركزة السلطة وإعادة تثبيت النظام العام. ولما كان مهتما بإعادة القوى التقليدية (الجيش، والشرطة والدرك) بسرعة إلى مواقع السلطة، فقد عارض بحزم أي إبقاء على المنظمات المنبثقة من الثورة (اللجان، حراس الثورة). وقد أبدى نوعا من النزعة المحافظة على الصعيد الاجتماعي. رفض حتى في ذروة سلطته إعادة النظر في التدابير التي شنتها الحكومة السابقة وكانت تهدف للحد من الحقوق النقابية ومن النشاط السياسي للعمال. ولما كان من أنصار التخلي عن المجالس -الشورى- التي لم يحظرها الدستور، فهو لم يعارض يوما إحداث تطهيرات في المصانع، لا بل أبدى تأييده لذلك.

غالبا ما تصرّف بصورة حازمة حيال التشكيلات التقدمية، وهددها على طريقة «أبيه الروحي» بـ«عقاب رادع» إذا هي لم تحترم الدستور. ولم تكن محاولاته الهزيلة للانفتاح على الشعب الكردي ذات أهمية تذكر. في كل حال، سرعان ما تراجع وأدان المتمردين الأكراد بصرامة وأيد القمع الجاري، الذي كان يستهدف «تطهير» كردستان.

على الصعيد الاقتصادي، لم يكن مشروعه يهدف إلى تعديل علاقات الإنتاج القديمة ووضع حد لسيطرة البلدان الغربية؛ على العكس، فقد شجّع هو أيضا الاستئناف السريع للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الغرب، على القواعد ذاتها التي كانت سائدة في السابق، مع أنه نادى بتعاون ومبادلات مع اليابان وأوروبا بدلا مما مع الولايات المتحدة.

ولكي يبرر تعاطفه مع «العالم الحر»، حرّك مرارا فرّاعة «الخطر الشيوعي» وتهديد الإمبريالية السوفياتية. وكان ذلك السلوك يقلق حتى رجال الدين القريبين من حزب الجمهورية الإسلامية الذين كانوا يرون فيه مناورا إلهاء معدة لتقويض دعاوتهم المعادية للإمبريالية. لا شك أنه بسبب القيود الدستورية التي كانت تحد من سلطته، والتآكل المتواصل لسلطانه، من الصعب تحميله المسؤولية الكاملة عن أخطاء النظام الإسلامي وانحرافاته، لا سيما أنه عارض -ليس من دون قدر من الشجاعة- أعمال المآهات السيئة، واعتباط المحاكم الإسلامية، والتعديت على الحرية والمحاولات التوتاليتارية لـ«رجال الدين الفاشيين»، عن طريق فضح عدم كفاءتهم في السياسة والاقتصاد. إلا أنه بالرغم من تلك الاحتجاجات، لم تكن لديه أية نية في التصدي للأسس الدستورية للجهاز الإسلامي، بل فقط في أن يدخل عليه بعض الإصلاحات المتلائمة مع أدواقه الخاصة به.

منذ آذار/مارس 1980، وبمناسبة السنة الفارسية الجديدة وفي خضم أعمال التعبئة المعادية لأميركا، أخطر الخميني السلطات بضرورة «أسلمة» التعليم العالي، وإبعاد الطلاب «المشبهين» وتنحية المدرّسين «المتعاطفين مع الشرق أو الغرب»، وذلك في حين كان يأمر بإعادة الاعتبار لعملاء قدامى للسافاك، وبإعادة دمجهم في الإدارة.

بعد شهر، ونزولا عند تلك الأوامر، وبالاتفاق مع مجلس الثورة، أطلق بني صدر «الثورة الثقافية الإسلامية» وطلب إغلاق مكاتب كل المنظمات السياسية في الجامعة، مهددا باستدعاء الشعب ليتولى طرد «الكفار» إذا هم قاوموا أو عصوا الأوامر. وقد نتجت عن ذلك مجابهات دموية دامت أربعة أيام بين أعضاء «حزب الله» والطلاب اليساريين، وكانت حصيلتها عشرات القتلى.

صعود رجال الدين

حدّ نجاح حزب الجمهورية الإسلامية في الانتخابات التشريعية في شهري آذار/مارس وأيار/مايو 1980 بصورة كبيرة من دور الرئيس وأفسد مبادراته. مذاك بات هذا الحزب القوة السياسية الرئيسية في البلد، حيث جعل من البرلمان مكانا للقرار والرقابة راجح الكفة بالنسبة للسلطة

التنفيذية. لقد وظّف رجال الدين هكذا جهاز الدولة، ولما كانوا فخورين بانتصارهم ومنتشجين بشرعيتهم المؤسسية، فقد سعوا لتوسيع سيطرتهم على الاقتصاد وعلى إدارة البلد.

لا شك أن تلك الانتخابات شكّلت نهايةاً للتعددية السياسية، تلك التعددية الهشة في كل حال وسريعة العطب. وباستناد حزب الجمهورية الإسلامية إلى البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة المدنية، والعاطلين عن العمل والشرائح المفقرة -وهي الأوساط التي جرى تجميع أعضاء المنظمات والميليشيات الإسلامية منها-، فهو لم ينفك يرهب كل الفئات «غير المرغوب فيها» التي تهدّد مشاريعه ويقصّيها عن الساحة السياسية. خلال كل تلك الفترة، تزايدت إلى حد بعيد نشاطات البروليتاريا الرثة وعناصر مشاغبة من حزب الله، مسلحة بعصي وسكاكين. فقدت المظاهرات طابعها العفوي. أضف إلى ذلك أنه لما كان رجال الدين الأصوليون يسيطرون على اللجان وعلى منظمات البازدران، التي كان بازركان وبني صدر يستنكران وجودها، فقد كان تحت تصرفهم، إلى جانب الجيش النظامي، قوات موازية قادرة على ضمان النظام الإسلامي.

أدت مراوحة مسألة الرهائن في المكان، وفشل مجموعة الكوماندو الأميركية التي جرى نقلها بالطائرات إلى طبس (24-25 نيسان/أبريل 1980) والحصار الاقتصادي لإيران من جانب البلدان الغربية، إلى إعطاء أعمال التهييج المعادية للأميركيين وتيرة منتظمة وإتاحة المجال أمام قرض سلطة الليبراليين بصورة عميقة.

لكن إذا كان صحيحاً أن البورجوازية الليبرالية كانت قد ضعفت آنذاك بصورة متزايدة وأبعدت عن الحكم وعن المواقع القيادية للبلد، إلا أن نفوذها بقي منتشراً داخل الإدارة وفي الآلة الاقتصادية. وكان ذلك يشكل حاجزا جدياً دون مساعي رجال الدين الأصوليين. كانت الطبقة الوسطى الجديدة (الكوادر الكبار، الضباط، الموظفون، الأساتذة، المحامون، الأطباء، التقنيون)، هذه الطبقة العصرية، المعتادة على نمط حياة وعلى عادات لا تتوافق مع الصرامة الإسلامية، لا تزال مستقرة في الجهاز الإداري. ورغم محاولات متعددة للتطهير والفصل، كانت سيطرتها لا تزال كبيرة في الوزارات والمنشآت العامة، والجيش والجامعة. ومع أنها كانت متشكّكة وغير منتظمة، إلا أنها كانت تشكل عائقاً دون نشر الإيديولوجية الإسلامية.

بعد مرور أشهر على الانتخابات التشريعية، كانت حكومة رجائي -التي شكّلت تعيينها نقطة انطلاقاً لخصومات بين حزب الجمهورية الإسلامية ورئيس الجمهورية- تسعى لإقصاء كل أنصار بني صدر، وتعتمد إلى "تطهير" الإدارة العامة، والصحافة والمصانع، كي تضع فيها عناصر «مكتبيين حقاً» (أنقياء ونزيهين) و«مئة بالمئة في خط الإمام».

أمكن آنذاك رؤية تدفق رجال دين إلى الجيش والشرطة والمنشآت العامة، مكلفين بالرقابة على سير مختلف المصالح، لكن خاصة بمعاينة اليساريين والتصدي لكل إرادة ليبرالية. وتحت عصا حزب الجمهورية الإسلامية، تسللت الجمعيات الإسلامية إلى المشاريع أو الإدارات كي تتصدى للمنظمات العمالية المستقلة كما للكوادر القياديين والتكنوقراطيين القريبين من الليبراليين، الذين عيّنت حكومة بازركان معظمهم.

هكذا امتدت الازدواجية التي كانت سائدة داخل السلطة إلى كل دوائر الحياة العامة. كانت البلبلة في ذروتها. أضف إلى ذلك أنه إلى صراع الاتجاهات والفوضى في عمل جهاز الدولة، انضافت الأزمة المالية للدولة. والاعتداءات وأعمال التخريب ضد المنشآت النفطية والمؤامرات المتعددة داخل الجيش.

كان ذلك هو الوضع حين اجتاحت القوات العراقية جنوبي إيران في أيلول/سبتمبر 1980. ولا شك أن انفجار الحرب كان واحداً من الأحداث الأكثر أهمية التي وطدت النظام الإسلامي الجديد وعزّزت وضع رجال الدين في السلطة. لقد فسح لهم ذلك في المجال أمام تضخيم دورهم في الإدارات والمدارس والجامعات، وتوسيع موجات التطهير والقمع بفعل المرسوم الذي فرض تشريعاً خاصاً. وقد جرى إنزال العقاب الصارم بأعمال الاحتجاج، وحظرت المظاهرات غير الإسلامية، والإضرابات، وتم تحويل «المحرّضين» إلى المحاكم العسكرية.

لقد عزّزت رعشة القومية والوطنية التي ولّدها الاعتداء العراقي التضامن والتماسك الشعبيين، وهذأت الاشتراطات الديمقراطية ولطّفت المطالب الاجتماعية-الاقتصادية.

وسهّل النزاع أيضاً السيطرة العسكرية لحزب الجمهورية الإسلامية في البلد. أما حراس الثورة (البازدران) والميليشيات الإسلامية، الأفضل تنظيمياً والذين تخلصوا من العناصر «المشبوّهة» في صفوفهم، فقد حصلوا على مكانة راجحة في ميدان القتال. وقد كان إضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات «الثورية»، التي باتت تتمتع بذلك بإدارة خاصة بها وموازنة مستقلة، حرياً بإغضاب أولئك الذين كانوا يأملون زوالها.

كان الجيش، الذي يضم ضباطاً ينتمون إلى البورجوازية العصرية والمغربة، متهماً بأنه بؤرة «ثورة مضادة كامنّة» وبقي مشبوهاً في نظر رجال الدين. وكان المجتهدون الجدد من صفوف الطبقات الشعبية، كالملاّهات والفلاحين والعمال والعاطلين عن العمل، يبدون لهم أضمن من الجهاز العسكري القديم، المعرّض للميل في نهاية المطاف إلى الليبراليين. وهذا هو السبب في أنهم أيّدوا في الحال «المقاومة الشعبية»، خلافاً للرئيس بني صدر الذي كان يشدد على كفاءة الضباط أكثر مما على أيديولوجيتهم وكان بوّده أن يترك للجيش وحده مسؤولية الدفاع عن البلد.

تضايق البورجوازية

سرعان ما تحول النزاع الإيراني-العراقي إلى حرب استنزاف، الأمر الذي جعل الصراع على السلطة يقفز مجدداً إلى الحلبة.

منذ بداية عام 1981، بلغ الشقاق بين رئيس الدولة وحزب الجمهورية الإسلامية درجة حاسمة. وكانت نداءات بني صدر لصالح الحرية ومعارضته لـ«ديكتاتورية الملاّهات» تجتذب قسماً كبيراً من المستائين على اختلافهم.

كان تسلسل الأحداث، التي تلاحقت بسرعة فيما بعد وأدّت إلى إقالة الرئيس، تجلياً لنزاع اجتماعي لا بد أن ينفجر عاجلاً أو آجلاً. وكانت فئة متنامية من البورجوازية وصلت إلى استنتاج أنها لن تستطيع الحصول على أي شيء من حكومة الإمام، وأن عليها بعد الآن أن تتباعد وتعدّ لقيام مجتمع آخر، أكثر توافقاً مع أهدافها ومصالحها. وفي الواقع، كان ثمة أسباب كثيرة وراء هذا الانعطاف.

كان غياب السلطة المركزية القوية الناتج عن تناقضات الفريق الحاكم، يؤخر إعادة النظام. وكانت أعمال التبعية «المعادية للإمبريالية» تفسد بصورة جديّة إعادة الاستقرار للبلد وبالتالي دفع الاقتصاد من جديد. أضف إلى ذلك أن الحرب مع العراق كانت تزيد من حدة تفكك المجتمع وتتيح للنظام -العاجز عن إخماد الأزمة السياسية والمباشرة بمشروع اقتصادي ذي ديمومة- أن يخفي افتقاره إلى الكفاءة وجموده.

فضلاً عن ذلك، كان تدهور الوضع الاقتصادي يخلق بورجوازية الأعمال كما تجار البازار، الذين أصابهم ركود القطاعات المنتجة، وهبوط الاستهلاك، والرقابة على الأسعار وتدخل الدولة في التوزيع. وقد أصيبت الطبقة الوسطى الجديدة أيضاً، سواء على المستوى الاجتماعي (الحد من الحريات، والتتكديات، والتزهيات، والتسريحات) أو على الصعيد الاقتصادي (الخفوض المهمة في الأجور العالية، ندرة بعض منتجات الترف وغلاؤها). أضف إلى ذلك أن النداءات الدائمة من جانب رجال الدين الخمينيين لصالح «المساواة الإسلامية» كانت تغذي مناخ «حقد على الأغنياء» يستهدف البورجوازية الميسورة بمجملها.

هذه الفئة من البورجوازية، التي راح يزداد ضيقها بسلطة الملاحات ولم تكن لها كذلك مصلحة في الانضمام إلى المعارضة الملكية، كانت تبحث دون جدوى عن خيار «مريح» أكثر من الخيار الذي يقدمه أصحاب الحنين إلى النظام القديم. في ذلك الوقت بالذات قررت، راضخة، أن تعقد تحالفا تكتيكيا مع الجناح المعتدل في اليسار ومع المجاهدين. وسيكون إعفاء بني صدر نتيجة لهذا التحالف، الذي انضم إليه أيضا معارضون آتون من شتى الاتجاهات.

إن مقاومة المجاهدين محاولات الهيمنة من جانب رجال الدين الأصوليين، وماضيهم النضالي الطويل، بالإضافة إلى إيديولوجيتهم السياسية -التي تستوحي الإسلام وتشد على نوع من الراديكالية في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي- كانت اجتذبت غداة الثورة قسما من الطلاب والشبيبة المنتمين إلى البورجوازية الصغيرة المثقفة ذات الاتجاه الإسلامي، وأثرت في بعض أعضاء الطبقة الوسطى التقليدية ورجال الدين، وربما في قسم من الطبقة العاملة أيضا.

في حين كان المجاهدون يتقدمون ويلقى عملهم صدى إيجابيا لدى السكان، فإن اليسار الماركسي الذي هزته بعقم موجات القمع، وكان عاجزا عن تبني خيار واقعي وتقديم مشروع متماسك، والمنقسم بوجه خاص بصدد مسألة الطبيعة «المعادية للإمبريالية» للنظام، سوف يفقد كل تأثير في الصراعات السياسية الجارية وينتهي إلى التفتت.

إلا أن المجاهدين، المتمرسين بحرب الغوار المدنية والمعتادين على الأعمال المسلحة الدقيقة، لم يكونوا قادرين على أن يبعثوا بصورة كافية الطبقة المعسرة والبروليتاريا. فهؤلاء الأخيرون، وبالرغم من الحرمان والكبت، كانوا يبقون على تضامنهم مع حكومة الإمام، بسبب قربهم الثقافي والديني منها، أو أنهم كانوا يستفيدون من تمرد البورجوازية ومناخ البلبل للتعبير عن استيائهم بصورة مستقلة ومشتتة، أو كانوا يغرقون في اللامبالاة، بسبب غياب حركة مرتبطة حقا بالدفاع عن قضيتهم.

إن تقارب المجاهدين مع بني صدر والجيش وممثلي البورجوازية الليبرالية -وهي قوى كانت تحالفت في السابق موضوعيا مع حكومة الخميني لأجل قمع القوى التقدمية وتصفيتهما- لم يكن ليضع حدا للتباينات في فهمهم السياسي والإيديولوجي. كانت وجهات النظر لا تقبل التوفيق فيما بينها، لا سيما بصدد بعض المسائل التي كان المجاهدون يصرون عليها بوجه خاص، من مثل اللامركزية في السلطة، وديمقراطية مجالس الشورى والمشاركة الشعبية. لكن الحاجة الفورية إلى ائتلاف بددت التناقضات لوقت من الزمن.

شهرت التشكيلات الماركسية المعادية بوجه خاص للخميني (جناح الأقلية في الفدائيين، الكوماله، بيكار) بهذا التحالف. كانت تشعر في الواقع بأنها غير معنية كثيرا بالنزاعات بين الأوساط القيادية، ولم تكن ترى فيها غير صراع بين قطبين في الطبقة الوسطى، احدهما تقليدي وعسبوي وشعبوي، والآخر عصري وإصلاحي وليبرالي.

إن رد الفعل العنيف من جانب رجال الدين ردا على التحركات التي حدثت في نهاية حزيران/يونيو 1981، في فترة إقالة بني صدر، كان شاهدا على تصميمهم على التصفية النهائية لأعداء الجمهورية الإسلامية.

وقد أدى الاعتداء الدموي الذي وقع في 28 حزيران/يونيو 1981 ضد مقر حزب الجمهورية الإسلامية وأوقع 74 ضحية في صفوف المقامات الدينية الشيعية العليا، ثم الاعتداء الذي أخذ في طريقه بعد أسبوع من ذلك الحين رئيس الجمهورية الجديد محمد رجائي ووزيره الأول، إلى خدمة مصالح أولئك الذين كانوا يريدون أن يبرروا في نظر الرأي العام شراسة القمع الجاري وتصاعد الإرهاب. تمت آلاف التوقيفات وأعمال التفتيش ومئات الإعدامات دون محاكمة، لاسيما في صفوف المجاهدين وبيكار وجناح الفدائيين الأقلي والمناضلين الأكراد. تم هكذا تفكيك تكوينات المعارضة وملاحقتها، ووضعت اليد على مخازن أسلحة وذخيرة ضخمة. كان النظام مقتنعا آنذاك بأنه لن يدوم طويلا إذا لم يعمد إلى إبادة خصومه.

كانت إطاحة بني صدر آخر معركة يخوضها رجال الدين ضد أعدائهم السياسيين. كانت تلك أيضا هزيمة البورجوازية الليبرالية بمجملها وانحدار كل التشكيلات العلمانية. مذاك باتت غلبة رجال الدين في آلة الدولة مطلقة. باتوا يسيطرون لا على البرلمان ومجلس الرقابة (شورى-بي-نيغاهبان) وحسب بل كذلك على الأجهزة التنفيذية، الحكومة ومجلس القضاء الأعلى. توازن هش

في نهاية كانون الأول/ديسمبر 1982، وفي بيان من ثماني نقاط، هاجم آية الله خميني تجاوز حد السلطة والمبالغ التي يقترنها حراس الثورة واللجان -توقيفات اعتباطية، مصادرة الأملاك والاعتداءات على الحياة الشخصية، وقد كلف سلطات الدولة، التي كانت في الواقع هي المسؤولة عن الإرهاب، بإعادة استتباب العدالة ومعاقبة أعمال الابتزاز والاعتصاب. وفي الحقيقة، فإن أهمية هذه الأوامر بما يخص احترام الحريات كانت محدودة، لا سيما أن رافة الإمام لم تكن تنطبق إطلاقا على معارضي النظام. وقد جرى الاقتصاص على معاقبة بعض الموظفين، وبعض المدعين العامين المحليين والقضاة الإسلاميين، أو على فصلهم.

في الواقع، كانت تعليمات خميني تنطوي على نوايا أخرى: كانت ترسم التوجه الاقتصادي الجديد للنظام الذي اكتشف بعد فترة طويلة من الديماغوجية «الثورية» فضائل الليبرالية. لما كان القادة مهتمين بإعادة الثقة والحد من القلق لدى رجال البازار، والكادرات، والتكنوقراطيين والصناعيين ورجال الأعمال -الممسكين بالثروة والمعرفة الذين يبدو مستحيلا، من دون تعاونهم، جعل الآلة الاقتصادية تقلع من جديد-، فقد أرادوا أن يبينوا أنه باتت لديهم بعد الآن النية الحازمة لحماية الحياة الخاصة، والأملاك والأشخاص. كانوا ينوون إفهام البورجوازية أن إقصاءها عن حكم البلد لا يعني إطلاقا تهديدا لوضعها الاجتماعي، وطمانة أولئك الذين أصيبوا بالهلع أمام مناخ الإرهاب من دون أن يتخذوا موقفا سياسيا منحازا.

بعد أن أراحت السلطات الإيرانية المعتدلين والليبراليين بحجة أنهم معادون لـ«تجذير» الثورة، كانت تفضل اختيار طريق «العقل» وتعي ضرورة وضع حد للتجاوزات الثورية التي كانت تهدد مذاك وجودها الخاص بها.

التوجهات الاقتصادية الجديدة

إن السياسة الاقتصادية التي بات ينادى بها من الآن وصاعدا تتشابه بصورة غريبة مع تلك الخاصة بالبورجوازية الليبرالية التي طالما جرى التنديد بها منذ الثورة.

(1) يلاحظ تعديل للمثل المساواتية لصالح فكرة الصدقة والمساعدة المادية الظرفية للمستضعفين. حتى الأكثر «تقدمية» ضمن الفريق الحاكم لم يعودوا يقبلون بمفهوم التقدم الاجتماعي إلا ضمن شروط: عدم التكلم بعد الآن على المساواة بل على الحد الأدنى من العدل، الذي يمكن أن يجعل من الممكن تعايش الأغنياء والفقراء. الجميع يتشاركون الرأي القائل إن المساواة لا توجد إلا أمام الله. والنزاع الاجتماعي الوحيد المعترف به هو النزاع بين المؤمنين وغير المؤمنين.

2) إن التراجع عن السياسة «المكتيبيّة» (التي تكون التقوى بموجبها الصفة الأولى المطلوبة للقبول في الوظائف العامة، والإدارة والدولة) أفسح في المجال أمام البحث عن الكفاءة والإتقان والجدارة. ويأخذ المنحى ذاته الحث على عودة الاختصاصيين والمتقنين الإيرانيين الذين يعيشون في الخارج. إلا أن ثمة تشديداً على الحياد السياسي.

عبر عن هذا الانعطاف بوضوح حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، رئيس المجلس: «إذا لم يكن اختصاصي خطراً، إذا كان يضطلع بواجبه ولا يخلق اضطرابات، لن نضع في مكانه أبداً مكتيباً، عاجزاً عن الاضطلاع بهذا الدور. هذا ظلم. وبالتالي، فالاختصاص والمعرفة والعلم والاطلاع تمثل بالنسبة إلينا قيماً ونحترمها بما هي كذلك» (إطلاعات، 30 تموز/يوليو 1983).

3) إن إخضاع القطاع الخاص للمصلحة العامة، وضرورات الدولة والخدمة العامّة-وهي فكرة عزيزة على قلوب الراديكاليين- لم يعد وارداً. بالمقابل، يُبدل جهداً لتشجيع تطوير قطاع خاص مستقل، يحركه فقط السعي إلى الربح والتراكم، وتجري محاولة للحد من التأميمات، لا سيما في الفروع التي تشهد عجزاً. وهذا الاتجاه مرئي بوجه خاص في برنامج الحكومة، الذي يسعى لحفز السوق الحرة والتوظيفات الخاصة، وإعادة الأموال الصناعية المصادرة سابقاً.

ولا يخفي آية الله منتظري، الخليفة المفترض للخميني وزعيم السائرين في «خط الإمام» ميوله الليبرالية الجديدة. ففي آب/أغسطس 1983، خلال لقاء مع وزير التصميم والموازنة، أعلن ما يلي: «يجب التصرف بحيث يتم تشجيع القطاع الخاص على التوظيف وعلى بذل جهد لرفع مستوى الإنتاج لأن التجربة برهنت أنه إذا كان الجهاز الإنتاجي تحت إشراف الحكومة والتعاونيات حصراً، لا يكون هناك حافز كاف كي تُستغل كل الإمكانيات وكل المواهب، وبالتالي لا يزداد مستوى الإنتاج (...). يجب أن تتبنى الدولة سياسة يعرف على أساسها المنتج المحلي أن الإنتاج يعود عليه بالمنفعة (...).» (وكالة بارس، أول آب/أغسطس 1982).

4) جرت إعادة المبادلات مع البلدان الرأسمالية وهي تقوم على المبادئ نفسها التي كانت تقوم عليها قبل الثورة. لاشك أن القادة الحاليين لا يتحملون كامل المسؤولية عن ذلك. فلهذه العودة إلى السوق الغربية سبب يتمثل بالإفلاس الاقتصادي للنظام الإمبراطوري، والتأخر المراكم بفعل تبعية طويلة، والصدمة إبان الثورة، وتخلف الزراعة والحاجة الحيوية لدى البلد لاستيراد التكنولوجيا الغربية. أضف إلى ذلك أن إطالة الحرب وتدهور القاعدة الاجتماعية للنظام لا يسمحان بفرض القحط والتقصّف طويلاً ويجبران السلطات على التوجه نحو العام الخارجي بسبب ملاءمة ذلك.

الخلافات

إلا أنه صحيح أن مجمل هذا التوجه لا يلقي الإجماع داخل الفريق الحاكم. فالخلافات السياسية والدينية كبيرة على صعيد كل الموضوعات المهمة تقريباً التي تشغل بال البلد: مواصلة الحرب، الإصلاح الزراعي، التجارة الخارجية، قانون العمل، الرقابة على الأسعار، التعاونيات الزراعية والصناعية. ثمة مجموعات متخاصمة مختلفة، وزمر وجماعات تتعارض داخل البرلمان، وبين البرلمان والحكومة، وبين هذين الأخيرين ومجلس الرقابة.

إلا أنه خلافاً لما هو معتقد بصورة شائعة، لا تأتي هذه الانقسامات من تعارض كتلتين متميزتين من رجال الدين: الراديكاليين الذين يتمنون تحقيق إصلاحات أياً يكن الثمن والمحافظين الذين يعارضون ذلك بعناد. فعالم رجال الدين يقلت من العقل السياسي، إذ إن ما هو عقلائي وما ليس عقلائي يتلاقيان فيه. فالنزعة المحافظة هي تيار شائع فيه ليس له حد دقيق ويختلف فقط درجات.

على صعيد هذه النقطة، فإن التفرع الثنائي-الذي غالباً ما يجري الحديث عنه- بين الحجّية، وهي جماعة دينية مفرطة في المحافظة، ومعادية للبهائيين وللشيوعيين، تعيق باستمرار وضع الإصلاحات الاجتماعية موضع التطبيق، والإمامية، المناصرة لـ«خط الإمام»، لا يعبر إلا بصورة جزئية عن الواقع. ولنكون أكثر وضوحاً، لا يوجد حالياً في إيران رجال دين تقدميون.

صحيح أن المتطرفين يميناً الذين يسيطرون على مجلس الرقابة تمكنوا من وقف العديد من نصوص القوانين التي تبناها البرلمان، مستندين إلى التعاليم الإسلامية الدقيقة، إلا أن هذه النصوص ذاتها مطبوعة إلى حد بعيد بالنزعة المحافظة. على سبيل المثال، فإن مشروع تأميم التجارة الخارجية الذي رفضه مجلس الرقابة مرتين (في نهاية عام 1981 وفي حزيران 1982) كان يترك في الواقع هامش مناورة واسعاً لبعض فئات المستوردين الخاصين ورجال البازار. كذلك فإن القوانين التي تحدد وضع الأراضي والإصلاح الزراعي، التي تبناها المجلس وأبطلها المجلس ذاته، لم تكن تهدف إطلاقاً إلى توزيع فعلي ومععم للأراضي الزراعية، بل كانت تقف عند الحد من مساحة بعض المزارع بالغة الاتساع التي كان يملكها الملاكون العقاريون الكبار.

تنبغي الإشارة إلى أن بعض الإصلاحات الأساسية التي جرى عرضها منذ زمن طويل للنقاش في المجلس نادراً ما اقترحها رجال الدين الكبار، بل بالأحرى ممثلو البورجوازية الصغيرة، والشرائح السفلى من رجال الدين في البرلمان. نادرون هم رجال الدين الذين ينبذون كلياً فضائل المبادرة الحرة والملكية الخاصة. والشقاق داخل الفريق الحاكم يأتي في الواقع من مصدرين أساسيين.

فبادئ ذي بدء، ينقسم هذا الفريق حول دور الدولة في الاقتصاد، فالبعض يحبذون ليبرالية تحت الرقابة، وتأميمها جزئياً لوسائل الإنتاج وحداً للقطاع الخاص، بينما يعارض الآخرون أي تدخل للدولة في هذا الحقل.

ثم إن الخلافات تتناول محاسبة التعاليم الدينية والاقتصاد الحديث. فالبعض يعتقدون أن توسيع النظام الإسلامي إلى الاقتصاد، والتأويلات الصارمة والتقليدية للمصادر الدينية، يمكن أن تكون لها نتائج سلبية بخصوص حياة البلد الاقتصادية وأن تخلق توترات اجتماعية خطيرة. بينما يعتقد الآخرون أن على الدين أن يتحكم بكل الأمور الأخرى.

وإذا كانت الجماعتان متفاهمتين تقريباً بصدد الحقوق المدنية أو الجزائية، فبالنسبة للقوانين المتعلقة بالمصارف والتوظيفات والفوائد يفضل «المعتدلون» تخفيف الصرامة الإسلامية والحد من العوائق دون السير الحسن للاقتصاد. وتكشف «الليبرلة» الاقتصادية والاجتماعية التي تم اعتمادها قبل عام أن التيار الأكثر اعتدالاً والأكثر واقعية بما يخص تطبيق المبادئ الإسلامية يميل إلى التغلب على المفردتين في المحافظة. إلا أن هذا التيار ينصاع على صعيد المسألة الاقتصادية، قدر ما ينصاع أولئك الآخرون، للميول اليمينية لليبرالية التقليدية.

بحثاً عن استقرار

في أيار/مايو 1983، عمل هذا التيار ذاته، بدعم من المتطرفين يميناً، على تفكيك حزب توده الموالي للسوفييات -جرى توقيف قادته وألفين من أعضائه- وعمد إلى طرد الدبلوماسيين السوفييات، وذلك لوضع حد للتأملات بصدد نوايا الشيوعيين وتواطئهم المحتمل مع السلطة الإسلامية. وقد جرى البرهان على أن حزب توده لم يكن يمثل أي خطر بالنسبة إلى مستقبل إيران، خلافاً للأفكار الشائعة في بعض الأوساط الغربية.

«لم ينفك الغربيون يؤكدون في دعواتهم ضد إيران أن حزب توده خطر، وأن إيران ستصبح شيوعية وتسقط في كف الإتحاد السوفياتي (...) وكنا نقول باستمرار أن الأمور ليست على هذا الحال». (إطلاعات، 30 تموز/يوليو 1983، خطاب ألقاه آية الله رفسنجاني).

لا نعرف حقاً مضمون إغراءات فلاديمير كوزيشكين -الدبلوماسي السوفياتي الذي لجأ إلى بريطانيا عام 1982- حول نشاطات الكاجي بي في إيران. وحتى إذا كان ثمة بعض الحقيقة فيها، فقد جرت المبالغة عموماً بتقدير مدى اتساع تسلل حزب توده إلى داخل القوات المسلحة، وحراس الثورة والإدارة. فثمة أمر أكيد: بسبب تبعية هذا الحزب التكتيكية للنظام الإسلامي وماضيه المشكوك فيه، لم يكن له غير تأثير ضعيف على الرأي العام، ولم تثر التوقيفات استنكاراً ولا احتجاجاً من جانب السكان.

صحيح أن الوجود الغربي لهذا الحزب، بالرغم من طواعيته حيال السلطة القائمة، كان يثير عظيم القلق لدى رجال الدين الأصوليين. إلا أن حله لم يكن يستهدف تصفية مصدر تناقض سياسي داخلي بقدر ما كان يستهدف الانصياع لضرورات السياسة الدولية. كان يستجيب جزئياً لتدهور العلاقات مع الإتحاد السوفياتي، لا سيما منذ استأنف هذا البلد دعمه العسكري للعراق وأبدى عداوة لمواصلة الحرب. أضف إلى ذلك أن هذا التوتر مع موسكو لم يكن يطمئن فقط للبورجوازية الإيرانية، بل كان يسمح كذلك بالحصول على ثقة «العام الحر» ويعطي إيران المصادقية التي هي بحاجة إليها.

هذا البحث عن التهدئة والمصادقية ضروري للسلطة الإسلامية لا سيما أنه يجد صعوبة في التحكم بالصعوبات الاقتصادية وفي منع تدهور المناخ الاجتماعي.

فالجهاز الإنتاجي يسير ببطء وغالباً بخسارة. وخطط التنمية على المدى القصير والطويل التي اعتمدها الحكومة لا تستجيب للحاجات المباشرة للاقتصاد ونكشفت بالأحرى اهتمام النظام بإبراز رغبته في الاستمرار. أضف إلى ذلك أن التقييدات البيروقراطية التي خلقتها المؤسسات الموازية، من مثل مؤسسة «الجهاد لإعادة البناء» التي تنافس وزارات التصميم والإسكان والزراعة، تحد من فعالية التدابير الحكومية.

إن الأزمة المالية للدولة التي سببتها مراكمة حالات العجز في المشاريع المؤممة، والحاجة المتزايدة لاستيراد سلع استهلاك جار وبوجه خاص لاستيراد السلاح، قادت الحكومة لإعادة النظر في سياستها النفطية، وانطلاقاً من النصف الثاني من عام 1982 لمضاعفة الإنتاج، الذي بلغ حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً خلال عام 1983.

إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية للنزاع مع العراق، والعدد المرتفع من العاطلين عن العمل (3 إلى 5 ملايين، يضاف إليهم مليون ونصف من الإيرانيين المهجرين بسبب الحرب)، وزيادة سعر المنتجات ذات الضرورة القصوى، التي تتراوح بين 30 و60%، تقلق الفريق الحاكم، الواعي للخطر الذي تمثله إطالة الركود الاقتصادي.

إن «النجاح» النسبي السياسي للنظام، الذي نجح إلى هذا الحد أو ذاك في قمع المعارضين يساراً ويميناً، وفي كبت المطالبة القومية للأقليات الاثنية ورد القوات العراقية (استعادة كل الأراضي المحتلة تقريباً في خوزستان وتحرير خرمشهر في أيار/مايو 1982)، واختراق الأراضي العراقية في تموز/يوليو من العام ذاته)، بالإضافة إلى تبديل البلدان الغربية لهجتها، لا سيما الولايات المتحدة، التي باتت مقتنعة باستمرارية الجمهورية الإسلامية، تدفع السلطات الإيرانية للسعي وراء نوع من نزع التشنج في المناخ السياسي. أضف إلى ذلك أن تعيين جمعية خبراء مكلفين بتحديد خليفة للخميني يخفف من قلق رجال الدين بصدد خطر نزع الاستقرار الذي قد يؤدي إليه موت الإمام، ورغم كل شيء، فإن يقظة الحكام لم تسترخ إطلاقاً وهم مقتنعون إلى الآن بالحاجة إلى ممارسة قمعية وبوليسية.

من البديهي أن القمع والإرشاد الإيديولوجي يسمحان بالإبقاء على السلطة القائمة وضمان استقرار نسبي لها، لكن هذه الوسائل لا تبدو الأكثر فعالية من أجل ضمان استمراريتها. إن إرادة رجال الدين الأصوليين الامتلاك الكلي للسلطة، واحتقارهم التطلعات الشعبية وتجاوزات «العدالة الإسلامية» لا تترك للمعارضين إمكانية أخرى غير المقاومة العنيفة، وذلك لزمناً طويلاً.

تفتت القاعدة الشعبية

لقد قامت السلطة الإسلامية لتدوم، دون أن تكون أجابت بالفعل عن الآمال التي أثارها الثورة. ليس ثمة الآن ما يمكن أن يزعمها حقاً، وإن كان يوجد نوع من القلق بصدد مستقبلها بعد وفاة الخميني، وتشكل النهاية غير الأكيدة للحرب مع العراق موضوع اهتمام. لم تؤدِ الإعدامات والتوقيفات لنزع سلاح خصومها كلياً، ولكنها سمحت بخلق استقرار نسبي وحالت دون تفكك النظام. جرت مطاردة المعارضين من شتى الاتجاهات، كالمكيبين وقوى اليسار والليبراليين، ودون تمييز. كما قُمت تمردات الأقليات القومية بالقدر ذاته من الشراسة والاستخفاف بكل القيم.

وقد منيت العناصر التقدمية بخسائر باهظة، ولما كانت تنخرها العصبوية والانقسامات الداخلية، فقد شهدت تفككا وتراجعا مهمين، الأمر الذي لا يسهل تكوين جبهة موحدة قادرة على التهديد الجدي لأسس الجمهورية الإسلامية.

إن التطور السياسي لإيران في السنوات الأخيرة بين أن الاستبداد يبقى أطول مما تبقى الديمقراطية، الهشة وسريعة العطب. لقد دحرجت التمردات الشعبية ديكتاتورا لكن الثقافة التي تنتج الديكتاتورية بقيت دون مساس. وأن تعدد الإثنيات، وغياب التقاليد الديمقراطية، والتخلف وأهمية إيران الجيوسياسية، أمور سهّلت في كل منعطف تاريخي إعادة تكوين جهاز ممرز ويفرض نفسه.

إن السلطة الإسلامية، المستفيدة من دعم القوى الفعلية والممتلكة مؤسسات دعم تمد جذورها عميقاً في الجماهير الشعبية، لا تزال تمتلك أوراقاً إضافية لضمان استمرارها. لما كانت منبثقة من الحركات الشعبية، ومستقوية بايديولوجيتها «الثورية» -مزيج من النزعة المحافظة ومن الشعبوية والعالم الثالثية- ومتزودة بأدوات رقابة اجتماعية لا غنى عنها وبحثياً مالي مهم، فهي تمتلك قدرة على المقاومة أعظم من قدرة الديكتاتوريات السابقة لمواجهة المنازعات والتمردات الداخلية.

لا شك أن إحدى الأدوات الأساسية لدولة رجال الدين هي إيديولوجية. إنها تستند إلى التدين المفرط لأكثر حرماناً داخل المجتمع وإلى جهلهم السياسي. وإذا باتت تقلل من تقديم ميولها «الإصلاحية»، فهي لا تزال تعرف الاستفادة من المشاعر الدينية. إن الاستخدام المتواصل للتقاليد، والطقوس، واحتفالات الحداد لا يزال فعالاً لتحريك السكان في الشارع وإلهاب عواطفهم، باسم الدفاع عن الإسلام.

إلا أن الضمان الأكثر ثقة لوجود هذه الدولة هو في توسيع جهاز القمع ونظام الرقابة. إن إعادة بناء مصالح الاستخبارات - وقد استعانت هذه بالدعم والنصائح التي قدمها أعضاء قدامى في السافاك- ومد مجالس الشورى الإسلامية والجمعيات الحكومية إلى المدارس والجامعات والإدارة والجيش، يضمنان تأطير المجتمع بفعالية. وتراقب شبكات المساجد السلوك السياسي والأخلاقي للمواطنين وتجد عملاء «مرغوبا فيهم» للمصالح العامة. فضلا عن ذلك، تنفيذ المداخل النفطية في التعويض من الإفلاس الاقتصادي وتأمين عمل الدولة، وضمان تكوين نخبة إسلامية جديدة، جسور وطموح. هكذا فإن منح امتيازات مالية، وإعانات ومساعدات شتى، معدة في المقام الأول لأنصار النظام، يقوي طبقة إسناد من دونها يتعرض النظام القائم لمصاعب كثيرة تحول دون فرض سلطته بالشكل الكامل.

من البيهبي أن السلطة الإسلامية ليست مكونة فقط من فريق معزول، لا قاعدة شعبية له، وخلافا لما تزعمه بعض تشكيلات المعارضة، فإن التصفية الجسدية للقادة والقيام ببضع انتفاضات لا يكفيان لإطاحته. إلا أن قاعدتها الاجتماعية ضاقت كثيرا وباتت سريعة العطب. وسرعان ما أدارت البورجوازية الليبرالية والطبقة الوسطى الجديدة المغرّبة، اللتين عانتا من القمع والتطهيرات، سرعان ما أدارتا الظهر لحكومة الإمام، مذاك يمتد الاستياء، وإن بصورة لا متساوية، إلى أجزاء أخرى من السكان كانت تدعم الجمهورية الإسلامية بنشاط في السابق. ثمة مقاومة سلبية تعبر عن نفسها هنا وهناك، كيفما تستطيع، في غياب أية حرية.

وسوف نحلل ها هنا تطور المجموعات الرئيسية التي لعبت دورا راجحا في الثورة الإيرانية.

البروليتاريا الرثة المدنية: الحذر

يشكل جمهور منتشر، يقع في أسفل سلم الحياة المدنية ويندمج جزئيا في النظام الاقتصادي، الطبقة الرئيسية التي تدعم رجال الدين. إلا أنه وإن كان الأفراد الذين يؤلفونها يمتلكون قناعات ثقافية ودينية مشابهة ومصالح مشتركة، فليسوا كتلة منسجمة ولا ذات بنية. إنها مشكّلة من سكان من أصول اجتماعية متنوعة: فقراء من أصول مدنية، ومهاجرون حديثا أو قديما أتوا من مناطق ريفية، وأعضاء من البورجوازية الصغيرة الفقيرة. إن تلف القطاع الزراعي، وإفلاس «الثورة البيضاء» التي أعلنها الشاه، والإفكار المندرج للأرياف، كلها أمور تسببت بالنزوح الريفي الكثيف في الستينات وخصوصا في السبعينات. لقد ضخم القرويون الفقراء، الذين صودرت منهم أراضيهم، والفلاحون المدمرون المضطرون للنزوح إلى المراكز المدنية الكبرى (طهران، ومشهد، وشيراز، وتبريز)، ضخموا إلى حد بعيد عدد المحرومين في المدينة، المعتادين منذ القدم على العيش في الأحياء البائسة، ضحايا بطالة مزمنة وخاضعين لحرمانات مستمرة.

منذ عقدين، شكل هؤلاء السكان المستغلون استغلالا مفرطا، والأميون بمعظمهم أو الحاصلون على ثقافة هزيلة، شكلوا في سوق العمل الجيش الاحتياطي الضروري لتصنيع البلد - هذا التصنيع الذي كان آنذاك سريعا. وقد نزل حضورهم بثقله على تطور الأجور وشروط عمل مجمل الطبقة العاملة، عبر تشجيع نمو قطاع عمل مواز (أشغال مؤقتة، مياومة، بالساعة) إن عدم ثبات عمل هؤلاء المحرومين، وعدم استقرار وضعهم، يجبرانهم على بيع قوة عملهم بأي ثمن، وكانا يدفعان البعض إلى السرقة، وتهريب الأفيون، والتسول والتشرد.

بما أنه كان يرمى بهم دوريا خارج نظام الإنتاج، وكانوا ضحايا لا مساواة متنامية، يصطدمون بالاحتقار وللإمبالاة من جانب النظام الإمبراطوري، فقد كانوا يجدون ملجأ في المساجد والجمعيات الإسلامية التي تقدم لهم المساعدة والمرجع الثقافية، وتربطهم بالتراث وبالنظام الجماعي السلفي.

منذ إقامة الجمهورية الإسلامية، ورغم الدعم الذي قدمه المحرومون للثورة باستمرار، فهم لم يستنتجوا منها غير فائدة هزيلة، ولم يتحسن وضعهم إطلاقا. وقد بقي البعض منهم، إما بسبب الانتفاع أو بسبب الشعور الديني، بجانب الجهاز الإسلامي ويشكلون الكتلة الأكثر تقبلا لتعبئة النظام، أو أنهم اندمجوا في شبكات البازدران واللجان، أو هم يعيشون على حساب المساجد التي تقدم لهم الغذاء، وحيث يستفيدون من مساعدات مادية متنوعة.

من ضمن هذا الوسط بالذات، يجري كسب أعضاء حزب الله، الذين يشكلون وسطا مشبوها تسلل إليه لصوص من كل الأنواع، ومختلسون، وسارقون ومنتشردون، وأناس ماهرون استخدام العصا والسكين. وبعضهم أسياد الشارع، فهم موجودون تقريبا في كل المظاهرات الدينية، ومنذ الثورة، يقفون وراء الكثير من أعمال الاستفزاز ويقومون بمطاردة قوى اليسار والديمقراطيين والعلمانيين، وغالبا بتواطؤ مكشوف أو مموه من جانب حراس الثورة.

إن المنافع المادية والمساعدة المالية التي يحصل عليها هذا القسم من الشعب الفقير غير كافية لتخليصه من ظروف الحياة التي اعتاد عليها. على العكس، فهو يبقى في وضع هش من التبعية، كي يظل مستعدا باستمرار للاحتفالات الدينية وأيام الحداد والمظاهرات.

كان في وسع هؤلاء الأفراد، ضمن ظروف أخرى، أن يخدموا أية سياسة شعبية ذات منحى فاشي، أكانت علمانية أو غير علمانية، يسارية أو يمينية. ففي بلد حيث لم يعرف أحد الحقوق الديمقراطية، وحيث المنظمات التقدمية غير موجودة، يبقى هؤلاء مستعدين لأن يصبحوا أدوات أية أشكال من المناورات السياسية التي تهدف إلى حرف مجرى الحركات الاجتماعية باتجاه غايات غير ممكن الاعتراف بها. الحزبللهيين (hesbollahi) أعضاء حزب الله، بما هم منتجات للتخلف والبؤس والأمية والجهل، لا يتصرفون بفعل إيمان أو قناعة بقدر ما يتصرفون انصياعا لإرادة أولئك الذين يعادون، بنتيجة المصلحة، كل تجربة ديمقراطية.

ليست هذه «العصابات السوداء» اختراعا للنظام الإسلامي. لقد كانت موجودة دائما، لا بل خدمت في أزمنة أخرى أنظمة أخرى. فلنتذكر انقلاب 1953 الذي أطاح مصدق. لما كانت تطيح النظام القائم، وتتواطأ مع الاستغلال اللاحق بها، فنادرا ما احتجت على النظام السائد. إلا أنها قادرة، في فترات من البلبلة والاضطراب الاجتماعي، على توجيه رصاصه الرحمة إلى نظام في طريق الزوال وإن تنخرط في تيار ثوري، في حين تكون مستعدة لتضع نفسها بعد ذلك، وفورا تحت تصرف أولئك الذين يستجيبون أفضل من غيرهم لمصالحها المباشرة.

وفي الواقع، فإن هذا القسم من البروليتاريا الرثة لا يشكل بتاتا غالبيتها. فثمة جزء كبير من المحرومين لا يحصل من السلطة على أية منفعة. فلقد عانى من الحرب، ومن تدهور حالة الاستخدام ومن الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات ذات الضرورة القصوى، وهو بالتالي فريسة زوال للأوهام وإحباطات شتى.

إن سلوك هؤلاء يختلف عن سلوك المجموعة الأولى. فمع أنهم لا يزالون موالين لرجال الدين، ليسوا موالين لطاعتهم في كل ما يطلبونه منهم، ولم يعد تحريكهم ممكنا بالسهولة التي كانت متوفرة من قبل. ففي حين يحترمون التراث الإسلامي، يستنكرون ما يصدر عن أولئك الذين يسيئون استخدام هذا التراث. ولما كانت الثورة لم تحدث غير القليل من التغييرات على صعيد وضعهم، فهم يفقدون ثقتهم بالسلطة الجديدة.

لقد وقعت هذه السلطة في فخ سلوكها الديماغوجي: فمن جهة، لم تتوقف عن إطلاق وعود مغرية، بهدف تحريك المستضعفين والإبقاء على حضور متواصل للناس في الشارع، لكنها بدت، من جهة أخرى، عاجزة عن إرضائهم وتقديم إجابة متماسكة عن الآمال التي أثارها.

لا شك أن موقفها تجاه المحرومين لم يكن سلبيا تماما، وأنها اتخذت بعض التدابير التي كانوا بأقصى الحاجة إليها، من مثل الحماية المالية، وبرامج بناء المساكن في المناطق الفقيرة وتوزيع بعض الخيرات. وبوجه خاص، فإن القرارات على الصعيد الغذائي -بطاقات التموين، وضع ثبوت بالأسعار، والرقابة على توزيع المواد الغذائية- أدت إلى إحقاق بعض العدالة. إلا أن هذه التدابير الظرفية لم تحل الصعوبات في العمق. لم تستطع سياسة الإسكان الوقوف في وجه المضاربات، التي استعادت حركتها بنشاط شديد بعد توقف قصير غداة الثورة. كما أن تأمين الحاجات المادية للمعسرين محدود هو الآخر، حيث لا تغطي الإعانات والمساعدات المتنوعة كل السكان ولا تغير شيئا في حالات اللامساواة.

تطول البطالة في الأحياء الفقيرة ما بين الـ50% والـ70% من السكان القادرين على العمل. ومن ضمن العائلات التي تحظى بعمل، ليس هناك في 80 إلى 90% من الحالات غير فرد واحد من العائلة يعمل، في حين أن متوسط عدد الأولاد في هذه الأحياء يتراوح بين 4 و6، وأن الأجر اليومي المتوسط لا يتجاوز حوالي 80 فرنكا: وهو مبلغ غير كاف بناتنا للتكفل بالنفقات الجارية لعائلة، حتى إذا كان هنالك ثبوت بالأسعار. لا يزال سوء التغذية متفشيا، وإذا كانت الكحول ممنوعة فلا ينفك الأفيون ملجأ لتلطيف المآسي.

لقد تفاقم هذا الوضع منذ الثورة، بسبب تزايد النزوح من الريف. فسكان طهران زادوا في الواقع مليوني نسمة، اجتذبتهم الوعود بوجه خاص أو الأمل بالاستفادة من مساعدة ما. وأدى هذا السيل من النازحين إلى مفارقة حالات اللامساواة ومصاعب السكن.

صحيح أن «تسييس» هؤلاء القادمين الجدد، الذين لم يشاركوا في الثورة مباشرة، يتيح تجديد دعامة النظام وتضخيم «الجيش الإسلامي» والشرايح «سهلة التحريك». إلا أن القادة بدأوا يخشون النتائج الاقتصادية والسياسية التي يولدها هذا السيل من النازحين.

لقد بقيت جهودهم للحض على العودة إلى الريف غير كافية، وفي غياب تدابير مصاحبة لذلك لم تؤد تلك الجهود إلى النتائج المرجوة: لم تتم المبادرة مثلا إلى خلق وظائف في الأرياف ولا إلى إعادة تنمية العمل الزراعي وجعله ذا مردود. ولقد عززت القتل بالأحرى سياسة وقف التضخم التي استهدفت إبقاء السلع الغذائية منخفضة الأسعار بصورة مصطنعة، وحالات التردد والانقسامات داخل الفريق الحاكم بصدد تطبيق الإصلاح الزراعي، وهو مطلب الفلاحين الرئيسي.

وهنا تفرض ملاحظة نفسها: حتى إذا لم تكن البروليتاريا الرثة متمردة بوضوح على الجمهورية الإسلامية، في الوقت الراهن، بالرغم من تشككها، فهذه الجمهورية تفقد نفوذها بالتدرج في أوساط هذه الفئة من الشعب. وحاليا، بغياب بديل اجتماعي وسياسي، تعبر حالات الاستياء والشكوى عن نفسها بواسطة المساجد، الأمر الذي يترك لرجال الدين حتى الآن إمكانية تقنية تلك الحالات وتهديتها.

في حين تنضم البورجوازية إجمالا إلى معسكر المعارضة، تسود الحيرة في صفوف الفقراء. وعلى هذه الكتلة المهمة والضخمة، التي ترفض إيلاء ثقته لممثلي البورجوازية، يرتكز مستقبل النظام الإسلامي. لكن إغراءها بات أكثر فأكثر صعبة، وولى زمن الحماس.

البازار: خيبة الأمل

إن بنية الجماعة المدنية مرتبطة تقريبا بصورة كلية بالبازار. فالبازار بما هو كيان منظم، تسود فيه أخلاق محافظة، يسيطر تقليديا على كل دوائر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تقريبا.

وبوصفه مرتبطا كلياً بدائرة الإنتاج، يشرف على 75% من التجارة الداخلية وحوالي 40% من الواردات. وهو على علاقة دائمة بعالم الريف حيث يهتم بتصريف المنتجات الزراعية ومشتقاتها. هو كلي الحضور في القطاع الخاص، في الورش التقليدية (نسيج، سجاد، ألبسة، أدوات حرفية) كما في الصناعة الحديثة التي يملك فيها حصصا مهمة، ويشارك في التوظيفات.

كما أن تأثيره في الميدان الاجتماعي ليس قليلا. فهو مرتبط بمجموعة معقدة من المؤسسات التي تحافظ على الحياة التقليدية وتعيد إنتاجها: فمن جهة، المساجد ورجال الدين، الذين يقاسمهم مصالح ثقافية واقتصادية، ومن جهة أخرى، المنظمات الخيرية: تجمع هذه المنظمات الأموال والضرائب التي يدفعها رجال البازار لإعانة الطبقات الشعبية، وتشكل نظاما تعويضيا يلطف من نتائج الاستغلال.

إذا كان سبب العداء التقليدي لرجال الدين تجاه الدولة التنافس على النفوذ والسلطة على الحياة العامة، فقد وقف البازار دائما ضد جهاز الدولة بسبب تدخلاته في الحقل الاقتصادي وخضوعه للسوق الخارجية. إن التنظيم الذاتي للبازار، المركب على أساس أصناف (تجمعات لهل الحرف) وهيئات مستقلة تحدد الأسعار، وأشكال فتح تجارة، وتسوي النزاعات الداخلية، كان دائما عائقا بين الحكومة والرقابة على السوق التقليدية.

منذ ولادة البورجوازية التجارية في نهاية القرن التاسع عشر، فإن كل الحركات الاجتماعية تقريبا، ذات الاتساع الوطني التي طبعت الحياة السياسية في تاريخ إيران الحديث كانت نقطة انطلاقها وضع مصالح تجارية كبرى موضع الاتهام، وكان البازار هو الذي مؤلها ودعمها ونظمها. وكانت تلك الانتفاضات الشعبية تنفجر حين يقف عائق ما دون إثراء بازاریين كبار.

كان يمكن أن يأخذ ذلك واحدا من شكلين: إما أن تدخل مصالح البورجوازية الوطنية في منافسة مع مصالح أشخاص أجنبي (مسألة التبغ عام 1891 والنفط عام 1951)، أو أن تتمرد هذه البورجوازية التجارية على عسف الدولة وتجاوزات السلطات العامة على الصعيد الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، ألهبت الرقابة الصارمة على سعر السكر عام 1906 استياء البازاريين الكبار ورجال الدين، وأدت ردود الفعل المتسلسلة إلى الثورة الدستورية. كذلك فإن مضايقة التجار وقمعهم على يد النظام الإمبراطوري، خلال الأزمة الاقتصادية في الأعوام 1975-1977، عززا الاضطراب الاجتماعي، وولدا إضرابات وإغلاق البازار، ودفعوا التجار إلى التضامن مع الثورة.

لقد أدى توسع نمط الحياة والإنتاج الحديثين، وانغراس النظام النقدي والتجاري الدولي في إيران، إلى تهميش القطاع التقليدي تدريجيا ونزع مركزه البازار. ووسع التحضير وتمدد المدن حقل التجار والتوزيع خارج البازار. كذلك تعرضت الحرف لضربة قاسية بفعل ولادة الصناعة الحديثة وبوجه خاص بسبب استيراد منتجات مشغولة مصنوعة في الخارج.

من البيههي أن التطور الصناعي وحقق الاقتصاد الوطني بالمداخل النفطية، والتزايد المهم في النزوح من الأرياف، أمور شجعت ازدهارا للتجارة استفاد منه البازاريون إجمالا أيما استفادة. لكن تقاسم السوق مع القطاع الحديث، الذي تسيطر عليه بورجوازية أعمال كبرى مرتبطة بالبلاط ومنغرسه جيدا في التصدير والاستيراد، عرض وضعهم في السوق الداخلية للخطر.

فضلا عن ذلك، كان النظام الإمبراطوري يسعى بكل قواه للمس باستقلال البازار الذاتي، وذلك لأسباب سياسية بقدر ما هي اقتصادية. لا شك أن حرف التسليفات باتجاه التجارة الحديثة (المخازن الكبرى...) والتدابير المأخوذة لإجبار البازاريين على الخضوع لغرف المهن والتجارة، التي يقودها رجال أعمال حديثون وتكنوقراطيون من البلاط، قد أضعفت سلطة البازار وزادت من هامشيته -وإن لم تؤد إلى زواله. وإذا كان بقي

موجودا، فلأنه كان يتطابق مع حاجات شريحة كبيرة من السكان، تلك التي قاومت «التحديث»- أو جرى استبعادها منه- والتي يوجد لديها نمو ديموغرافي كثيف.

ليس البازار جماعة موحدة ومنسجمة. إنه يضم كل الطبقات الاجتماعية، من الأكثر ثراء إلى الأشد فقرا. وحتى إذا كان تماسكه مؤمنا بفعل تشبث بالثقافة التقليدية -وهو سمتة المسيطرة- فبنيته الداخلية متناضدة تبعا لغنى أعضائه والإمكانات المتوفرة لديهم للوصول إلى وسائل الإنتاج. ويمكن أن نميز، بصورة ترسيمية، البورجوازيين البضاعيين الكبري والوسطى (اللتين تمثلان حوالي 15 إلى 30% من المجموع)، وصغار التجار والحرفيين (أكثر من 50%) وبروليتاريا البازار: المستخدمين، والحمالين ومتعلمي الحرف. أضف إلى ذلك أن آلاف الباعة المتجولين في الأحياء يرتبطون به ويتوقف وجودهم عليه.

تلعب البورجوازية البضاعية الكبري دور الطبقة المسيطرة، فهي تشرف على تجارة الجملة وتتمتع بنفوذ قوي جدا لدى رجال الدين المحافظين الذين ترتبط بهم بعلاقات قرابة وزواج كما بمصالح مشتركة. وتمتد قدرتها الاقتصادية إلى مجمل دائرة التوزيع والسوق المالية. وتتجاوز وظيفة بازاري غني أحيانا إطار التجارة الضيق فهو يكن أن يكون أيضا ملاكا عقاريا كبيرا أو أن يمتلك أبنية وفنادق وبيوتا -وأن تترتب عليه بالتالي مسؤولية عن أزمة السكن والمضاربة على الأراضي المدنية.

هذه البورجوازية التجارية الكبري استحصلت على مكاسب مهمة من الثورة: أزيلت منافسة البورجوازية الحديثة، وأعيد تنشيط النظام التجاري التقليدي، وتم توجيه عمليات مالية كثيرة باتجاه البازار.

غداة الثورة، وجدت من الطبيعي والمنطقي أن تستولي بسرعة على المواقع التي تخلى عنها رجال الأعمال والتكنوقراطيون في النظام الإمبراطوري، ولم تتردد في اعتبار الدولة، على منوال هؤلاء المذكورين، مصدرا للربح الشخصي ومكانا مثاليا للنهب.

ولما كانت قد جمعت خلف الليبراليين، فقد سعت للحصول على سلطة قرار كبيرة ودور نشط في إدارة البلد. لم تكن تخفي عداها لتدخل الملامهات المفرط في العمال وكانت تمنى تطبيع المجتمع سريعا ونهاية الفوضى والبلبله، وإرساء نظام قوي ومركز قادر على إعادة إطلاق الاقتصاد الليبرالي. لكن تطوراتها اصطدمت سريعا بطموحات بعض الأوساط الدينية.

إلا أن إقصاء الحكومة الليبرالية لم يكن يستهدف تهديد الوضع الاجتماعي للبورجوازية بمجملها، ولا بالأحرى وضع كبار تجار البازار. صحيح أن مصالحهم قد تأثرت جزئيا بفعل تباطؤ الإنتاج، واقتصاد الحرب، وبلبله السياسة «المكتئبة»، لكن قواعد سيرورة التراكم والمضاربة كانت لا تزال غير ممسوسة.

بالرغم من تعاطف بورجوازية البازار مع المعارضة، لا سيما منذ إقالة بني صدر، لا بد من ملاحظة أنها تسعى بالأحرى لتبني مظهر عام حيادي وللتكيف قدر الإمكان مع الوضع. لقد عرف بعض البازاريين النافذين، المستفيدين من علاقات مميزة مع النظام، أن ينسلوا إلى الأجهزة الحكومية التي تهتم بتوزيع المنتجات وتحديد الأسعار، في حين أنهم، بالتوازي مع ذلك، على علاقة بأعمال تجارية غير مشروعة شتى في السوق السوداء. ويحاول آخرون القيام بمساع لدى رجال الدين المحافظين الذين يسيطرون على البرلمان ومجلس الرقابة بهدف جعل التدابير المعيقة لحرية عملهم لاغية.

إلا أن الخوف والشك بخصوص المستقبل مستمران إجمالا، ولم تنجح التدابير «لإضفاء الليبرالية» الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص وطمأنة الأغنياء في تبيد القلق ولا في إعادة الثقة. إن تجار البازار الكبار، غير الواثقين من غدهم، قلابو الميل للتوظيف في القطاعات الإنتاجية ويفضلون التوجه شطر مضاربات فورية. لا شك أنهم قد يكونون مستعدين للقبول بديكتاتورية رجال الدين شرط أن تضمن سلاما اجتماعيا يسمح بالعمل المنظم للصناعة والتجارة، لكنهم لا يرون أن النظام الإسلامي، على الأقل بشكله الحالي، قادر على ضمان هدوء طويل الأمد.

أما القسم الآخر من البازار، الذي يتخطى المجموعة الأولى عددا بصورة واسعة، فيضم التجار الصغار والحرفيين، هؤلاء هم الذين جرى اعتبارهم، في الفترة الأخيرة من حياة النظام الإمبراطوري، مسؤولين عن ارتفاع الأسعار الفادح وتعرضوا بصورة متواصلة لمضايقات مأموري الحكومة. هؤلاء البازاريون، الذين تضرروا بشدة من تطور الصناعة والتجارة الحديثين ومن استيراد سلع مصنوعة في الخارج، اللذين أديا إلى زوال الحرف التقليدية (حدادون، منظفو ثياب، خياطون، نجارون...)، كانوا في السنوات الأخيرة قد وثقوا صلنتهم بالأخلاق الإسلامية الأمرة بالتقشف وتحمل الشظف ولم يكونوا يشعرون بغير الاشمئزاز والحدق اتجاه النظام الملكي، التابع للخارج، عبد المال ومولد الفساد.

ضمن هذه الفئة من البازاريين بالذات يجد النظام الإسلامي عموما «رجله المثالي»: حانوتيا نزيها، شريفا ومكتئبا، مرتبطا بالطوقس وبقواعد الدين العملية، منتظما في دفع الأتاوات الإسلامية، مستعدا لخدمة الملامهات وحاضرا غالبا في المساجد. وبما أنه متقشف ومعتاد حياة شظف، فهو يتجنب اللهو والبطالة، وتصدر عنه ردود فعل ضد كل تغيير ويقاوم الحدائث، معتبرا إياها محطة وغير أخلاقية. لا يخفي حذره ولا يقتصد في انتقاداته للمرابين الأغنياء والتجار الكبار، متهما إياهم بالإثراء بفضل أعمال تهريب وتخزين غير شرعية.

هؤلاء الحانوتيون المتواضعون، ومجموعات اجتماعية أخرى لا تنتمي للبازار، من مثل المستخدمين، وصغار موظفي الإدارة والمصالح العامة، ومعلمي المدارس وقسم من الطلاب، يشكلون البورجوازية الصغيرة التقليدية، التي تنتظر منذ الثورة إصلاحا اجتماعيا وتناضل من أجل المساواة و«العدالة الاجتماعية».

في حين أن البعض معادون للملكية، ومناهضون للإمبريالية ونشيطون، فهم يمتلكون مواقع مهمة -وإن كانت ضعفت منذ صعود أقصى المحافظين- في جهاز الدولة (في المجلس، وفي مؤسسة الجهاد من أجل إعادة البناء، وفي البازدران) ويقفون ضد التوجه المحافظ لدى الحكم. وقطع آخرون روابطهم بالسلطة، من أجل الالتحاق عموما بالتشكيلات اليسارية.

إلا أن غالبيتهم يبقون دون رباطات، ومع أنهم دافعوا في البدء عن الجمهورية الإسلامية بقدر من الحماس، فهم فلقون حاليا من تبليل الحكام وتناقضاتهم. هذا الجزء المتردد من البورجوازية الصغيرة، الذي يتجه لفقدان كل الآمال التي كان يعلقها على النظام، بصورة تدريجية، يمكنه الانقلاب ضدها عند أصغر مناسبة والالتحاق بمعسكر المعارضة، ولا سيما بالمجاهدين.

ينبغي أن نصيف إلى عالم البازاريين عددا لا يحصى من تجار البسطات والباعة المتجولين، وبعضهم من أصول ريفية. ومكان عملهم قائم خارج قائم خارج البازار، إلا أنهم ليسوا منفصلين عنه ويساهمون إلى حد بعيد في توسيعه، إنهم يؤمنون نقل أشياء ومنتجات رخيصة (أدوات منزلية، وألبسة، وثمار وخضار،...) من البازار باتجاه الأحياء الفقيرة.

إنهم التجار الأكثر حرمانا، من دون تنظيم في جمعيات مهنية ومن دون حماية اجتماعية، لا يمتلكون غير رأسمال ضعيف يوظفونه، ويتراوح دخلهم المتوسط بين 500 و1200 فرنك شهريا، وتبقى شروط وجودهم مرتبطة بقوة بالبازار الذي يسعون للحفاظ على علاقات معرفة وصداقة

ومصلحة به، ويتمونون منه منتجات، بالدين في الغالب، ويجدون فيه إمكانات ترتيبات مالية واقتراضات في المناسبات. وهكذا فإن هذا القرب وهذه التبعية يقومان على الحاجة أكثر مما على روابط ثقافية تقليدية.

إن التزايد المتسارع في عدد الباعة المتجولين، الناجم عن تزايد البطالة المدنية، خفض في السنوات الأخيرة بصورة واضحة هوامش الربح لديهم وقدرتهم على الشراء، وهؤلاء التجار الفقراء، ضحايا تقلبات السوق، يعيشون في قلق دائم قد يصبح مع الوقت متفجرا. انقسام رجال الدين

في إيران، يشكل رجال الدين قوة سياسية لا مثيل لها، وهذه القوة تضم 150 ألف عضو إلى 200 ألف، ومارست دائما نفوذا لا يستهان به على الحياة العامة. لكن منذ قيام الجمهورية الإسلامية، توسعت وظائفها الاجتماعية إلى حد بعيد، وهي تلعب الآن دورا عظيما في الإشراف على الشعب وتأطيره، وتوجه الإدارات والمنشآت والمصارف، وتسوي النزاعات القضائية، وتتحكم بشبكات مساعدة ودعم في الأحياء الفقيرة. علاوة على ذلك فهي تسيطر على جمع مؤن ومواد استهلاكية وتوزيعها، هاتين العمليتين اللتين تنظمهما المساجد التي لا تحصى الموزعة في كل أنحاء البلد. لا يشكل رجال الدين طبقة ولا جماعة اجتماعية منسجمة ولا يتشاركون دائما بالمصالح ذاتها. وحتى إذا كانوا يحاولون حاليا الحفاظ على تماسكهم، على الأقل ظاهريا، بهدف توطيد مكتسباتهم، إلا أنه توجد داخلهم مصادر عديدة للنزاعات والانقسامات الداخلية التي تُثقي على حالات توتر ثابتة. ومن غير المستحيل أن تؤدي هذه الانقسامات في المستقبل إلى انفجار قادر على تحطيم سيطرتهم وإطاحة الجمهورية الإسلامية. حتى أن الخميني بالذات لم يخف قلقه في هذا الصدد. ففي تموز/يوليو 1983، أعلن في خطاب موجه إلى أعضاء جمعية الخبراء: «إن هزيمة رجال الدين هي هزيمة الإسلام (...). إذا حصلت خلافات في جمعية مهنية، فهي لا تصيب الفئات المهنية الأخرى. وإذا انقسم أصحاب الشاحنات، فهذا لن ينتقل إلى البازار. لكن إذا حدثت خلافات في صفوفكم، فسوف تنتشر في البازار والشوارع، لأنكم موجهو الشعب والشعب ينظر إليكم. سوف تلحق بكم جماعة بصورة آلية، وتلحق أخرى بالذي يخاصمكم» (خطاب مذاع متلفز في 20 تموز/يوليو 1983).

بالنسبة للخميني، الجمهورية الإسلامية هي جمهورية رجال الدين، الذين لا يمكن غيرهم أن يكون ضامنا للقوانين الإلهية، وأن يكون دليلا وموجها للشعب، ويحافظ على الإسلام. وأدنى تصدع في معسكرهم يخاطر في الإفضاء إلى سقوط الجمهورية الإسلامية.

يمكن أحد العوامل الرئيسية في انقسام رجال الدين في الصدع السوسولوجي بين صغار رجال الدين والشريحة العليا ضمنهم. فطموحات هؤلاء تتميز بوضوح عن تطلعات أولئك. فالشريحة الدنيا، التي بغالبيتها من أصول فلاحية، تضم 90% من رجال الدين. وهي قريبة من الفقراء ومن البورجوازية الصغيرة المدنية، وبالتالي لديها نزعة أخلاقية وتدعو إلى المزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية. وهي متضامنة عموما مع الخميني، ولها ممثلون في البرلمان وضمن البازار. إلا أن التزامها السياسي مرتبك. إذ لما لها مصالح في المعسكرين، فهي تتردد بين البورجوازية التقليدية، التي يشكل كبار رجال الدين جزءا منها، والطبقات الشعبية، فتتقاد حيناً إلى هذه وآخر إلى تلك.

بالمقابل فإن الشريحة العليا من رجال الدين، المحافظة إجمالاً، قريبة من بورجوازية البازار الكبرى ومن الطبقة الوسطى التقليدية. وهي تشكل فئة مغلقة تضم النخب الدينية: آيات الله، وحجج الإسلام (حجة الإسلام)، وهي المرتبة التي تلي آية الله (م)، الخ. المرتبطين بعضهم ببعض بعلاقات قرابة ومعيدي إنتاج وضعهم الاجتماعي و ثروتهم من جيل لجيل. وليس نادرا أن يكون آيات الله الكبار أسلاف كانوا قادة دينيين تمتعوا بشهرة ونفوذ مماثلين.

رغم الروابط الحميمة التي تقرب بين أعضاء هذه الكتلة المسيطرة من رجال الدين، فهي ليست مجمعة على كل المسائل. فلا مركزية الجهاز الديني واستقلال كل «مرجع تقليدي»، [وصف يعطى لقادة دينيين لهم شهرة واسعة. فالسكان يتبعون رأيهم بما يخص تطبيق القواعد وممارسة العبادات ويرضون للحلول القضائية التي يعطونها لمشكلات الحياة العامة، وهذا الواقع وقف على الشيعة الاثني عشرية (م)] يمتلك شبكته الخاصة به من التلامذة والمؤمنين ومساجده الخاصة به، لم يتيحا تاريخا خلق هرمية صلبة ومتماسكة للسلطة الشعبية العليا، كقيلة بوضع حد للخلافات. لقد تزايدت هذه الخلافات، لا سيما منذ إرساء الجمهورية الإسلامية، التي تحاول مركزة عالم رجال الدين وفرض السلطة العليا للفقهاء عليه.

هذه الخلافات هي أولا ذات طبيعة دينية بحتة، بين من يقفون ضد مبدأ ولاية الفقيه، أي مركزة السلطة الدينية بين يدي زعيم كاريسي واحد، وأولئك الذين يقفون معه، ومن ثم فهي ذات طبيعة سياسية: يشعر البعض بالقلق بسبب حرف الدين لخدمة غايات سياسية، في حين يناضل آخرون لأجل تدخل مباشر من جانب رجال الدين في شؤون الدولة وفي الاقتصاد.

هؤلاء الآخرون، من نشطاء ومن سياسيين، الذين يصطفون طوعا في «خط الإمام»، سواء عن قناعة أو مصلحة، لا توفرهم هم أيضا الخلافات الداخلية. إن تشكيلتهم الرئيسية هي حزب الجمهورية الإسلامية، الذي تشكل في الأسابيع التي تلت الثورة، والذي هو ذاته ناتج ائتلاف بين عناصر متنوعة، من مثل أعضاء قدامى في جمعيات إسلامية للسنوات 1950-1960 (الشعوب الإسلامية المجتمعة، حزب الأمم الإسلامية، الخ)، وبعض أنصار الحجتية [مجموعة دينية مفرطة في النزعة المحافظة، معادية للشيوعية، معادية للمذهب البهائي]، وهم تلامذة آية الله كاشاني -الذي بابتعاده عن مصدق عام 1953 سهل فشل الحركة القومية وشلل إسلامية في الجامعات وطلاب في المراكز الدينية في قم. ومع أن الجميع يتبنون بعض الشعارات، من مثل: الاستناد إلى مبادئ الإسلام «التي لا تتغير»، وجمع جماعة المؤمنين ومجابهة الامبريالية، فهم يتبعون مع ذلك إيديولوجيات مرتبكة ومتناقضة، تتمازج فيها، بالإضافة إلى النشاطية الدينية، النزعة المحافظة وفي الوقت ذاته أفكار الإسلام ذات النزعة الاشتراكية.

إن موضوعات الخلاف الرئيسية داخل رجال الدين المشتغلين بالسياسة تتناول بوجه خاص التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكم. وهذا لا يعني أن أحدا يسعى لنبد الليبرالية أو الاقتصاد البضاعي. فالثروة والملكية الخاصة مقدستان، وقوانين الربح لا تُمس. إنما تأتي الاختلافات من الدور الذي يعطيه كل طرف للدولة: فالبعض يؤيدون ليبرالية برية، متحررة من أي عائق حكومي، ويميل آخرون نحو ليبرالية تشرف عليها الدولة وترافقها. يرفض الأولون توسيع القطاع العام وتدخل كثيفا من جانب الدولة في الاقتصاد، بينما يدعم الآخرون مركزة الجهاز الإنتاجي، وإصلاحا زراعي محدودا وتأميما جزئيا للتجارة الخارجية.

ونقع على الخلافات نفسها في السياسة الخارجية. فأنصار مرانة أكبر في العلاقات مع البلدان الغربية يعتبرون أن نضالية معادية للغرب تزيد من عزلة إيران وأن الوقوف في وجه الإتحاد السوفياتي يجب أن تكون له الأولوية على الاعتبارات الأخرى، في حين أن الحيايين يصطفون إلى جانب البلدان غير المنحازة ويؤيدون التبادل والتعاون المتبادلين، سواء مع الشرق أو مع الغرب.

البعض أكثر جذرية في الظاهر من البعض الآخر، لكن من الخطأ الاعتقاد أنهم هكذا في كل الحقول. فالراديكالية في الاقتصاد والسياسة تعبير لا ينطبق على رجال الدين، أولئك الذين يعبرون بطواعية أكبر عن نصرتهم لتوزيع الأراضي وإعادة توزيع الثروة يبقون مع ذلك محافظين بصدد عمل النساء والحرية النقابية والتربية.

يمكن أن نميز، ترسيماً، ثلاثة تيارات داخل رجال الدين الذين يحكمون الجمهورية الإسلامية: الإصلاحيين، والتجريبيين وأقصى اليمين. فالإصلاحيون، الذين تخلوا عن لفظيتهم الثورية، لا يزالون يناضلون من أجل تغيير اجتماعي لصالح المحرومين ولصالح الحد من الثروات الكبرى، وهم يتراجعون حالياً لصالح الاتجاهين الآخرين، ونحن نجدهم بين الأطر العليا في البازدران كما في البرلمان. والتجريبيون، الواقعيون والمعتدلون على الصعيد الاقتصادي، يعتقدون أن تطبيق التزم الإسلام على الاقتصاد (المصارف، التوظيفات) يخاطر في تأخير إعادة تسيير الجهاز الاقتصادي والعمل المنتظم لقوانين السوق. ودون أن يكونوا معادين لإرساء نظام أخلاقي جديد ولـ«أسلمة» العدالة، فهم يدعون على الصعيد الاجتماعي إلى بعض الاعتدال. ولهم مواقع صلبة في البرلمان والحكومة.

أما أقصى اليمين، فلا يحكمون على التدابير الحكومية على أساس مضمونها وما توفره من مصلحة للبلد، بقدر ما على أساس توافقها مع التعاليم الإسلامية. فعلى صعيد الاقتصاد، ينادون بالحد من الوزن الحكومي وبتوسيع القطاع الخاص، وقد اكتسحت هذه الجماعة أجهزة السلطة العليا: مجلس الرقابة صاحب حق النقض بصدده ما يقرره البرلمان من قوانين، وجمعية الخبراء المكلفة بتعيين خليفة للإمام.

ضمن هذا التيار الأخير نجد أعضاء الحجتية. وهذه المنظمة التي تأسست في الثلاثينات، وكان هدفها منذ البدء النضال ضد البهائيين وضد الشيوعيين، كانت نشيطة بوجه خاص في ظل النظام الإمبراطوري. ولما كانت متهمه بالتواطؤ والتعاون مع عملاء السافاك، فليست لها سمعة طيبة في الوسط السياسي، وقد أجبرها التحذير غير المباشر الذي وجهه إليها الإمام في تموز/يوليو 1983 على إغلاق مكاتبها ووضع حد لنشاطها. وسلوك الحجتية حالياً حيال النظام غير واضح. فجزء مهم من كوادرها منتشرون في الجهاز الحاكم، وفي المحاكم الإسلامية، ومجلس الرقابة ومكاتب صلاة الجمعة. وآخرون يبدون النشاطية السياسية للإمام، لكنهم يفضلون في الوقت الراهن أن يكتفوا بانتقادهم. لا يتميز مناضلو الحجتية عن رجال الدين الآخرين في السلطة بالنزعة المحافظة الاقتصادية بقدر ما يتميزون عنهم بمبادئ أيديولوجية بحتة. إنهم يزعمون أنه لا يمكن رجال الدين أن يشغلوا أية وظيفة سياسية لأنه يستحيل خلق حكومة عادلة قبل ظهور «الإمام الغائب» هكذا فإن هذه الجمعية تقف مسبقاً ضد أي إصلاح وأي تغيير جذري للمجتمع. فاللامساواة والانحطاط الاجتماعي والأخلاقي سوف يسرعان مجيء «الإمام الغائب»، لذا من غير المجدي التدخل في نظام الأشياء. وهذا مبدأ يتعارض تماماً مع أفكار الخميني، الذي يعتبر أن لرجال الدين دوراً أساسياً عليهم أن يلعبوه في إرساء «حكم عادل».

يمكن أن تصبح الانفلاقات داخل رجال الدين أكثر وضوحاً بعد موت الخميني، لا سيما حين يحين موعد اختيار «مرشد أعلى». فمسألة معرفة إذا كانت السلطة السياسية للـ«فقيه» يجب أن تغلب على شهرته ومعارفه الإسلامية تخاطر بتحريك الأهواء.

ثمة من يرفض منذ الآن أية الله منتظري، الخليفة المفترض للخميني [بات الآن الخليفة المختار بعد انتخابه لهذا المنصب في الخريف الماضي 1985 (م)]، الذي جرى تحويل جزء من سلطات الإمام إليه، وذلك بسبب صفات سياسية ودينية رديئة يتصف بها، إلا أنه يناسب تماماً قسماً من رجال الدين يأملون الاستفادة من نقاط ضعفه لإطلاق يديهم في حكم البلد.

إلا أنه إذا جرى تثبيت تعيينه، سيكون عليه أن يقاتل على جبهتين: عليه أولاً أن يواجه كبار آيات الله، من مثل كلييكاني وماراشي اللذين يتمتعان من بين المخلصين للخميني بكفاءة وشهرة دينيتين أرفع من تينك الخاصيتين به، ثم سيكون عليه مقاومة «مراجع التقليد» الآخرين، كالغومي وشريعتمداري، اللذين يتمتعان بنفوذ مهم في البلد ويقفان ضد مفهوم «ولاية الفقيه».

مع أن جمعية الخبراء المكلفة بتعيين مرشد، أو في حال عدم الاتفاق عليه تعيين «مجلس إرشاد» مؤلف من ثلاثة إلى خمسة آيات الله، مؤلفة من رجال دين قريبين جداً من الخميني، فهذا لا يمنع أنها ليست بمنجى من النزاعات الداخلية. وفي حال خلاف كبير أو في غياب شخصية تفرض نفسها على الجميع، يمكن أن يندفع بعض رجال الدين، لا سيما من حزب الجمهورية الإسلامية في عملية تعبئة شعبية، بهدف التأثير على القرار. فثمة بند في الدستور يلحظ إمكانية إلغاء اختيار هذه الجمعية في حال كان للشعب خيار آخر، لكن هكذا عملية قد تؤدي إلى قلب جديد للمجتمع الإيراني.

حتى إذا صمد النظام الإسلامي بعد الهزة التي ستخلقها وفاة الخميني، فستبقى صراعات الأجنحة والشقاكات خطراً دائماً على مستقبله. وهذا ما تراهن عليه غالبية خصومه الذين بدل أن يعتمدوا على الوحدة والتماسك في صفوفهم الخاصة بهم يعلقون الآمال على التفكك والانحلال الداخليين للسلطة القائمة.

هذه الشقاكات ليست العوامل الوحيدة التي تهدد الجمهورية الإسلامية. فتلف الاقتصاد الوطني خطر أكثر إثارة للقلق، وهو يشغل بال الفريق الحاكم، الواعي واقع أن تخلي الطبقات الشعبية وتفتت قاعدته الاجتماعية يجدان مصدرهما في الحقل الاقتصادي أكثر مما في الحقل السياسي. لذا فهو أقل اهتماماً بوضع حد لأعمال الاضطهاد ضد معارضيه مما بإيقاف الركود الاقتصادي بأسرع وقت ممكن وإعادة تسيير جهاز الإنتاج إيا يكن الثمن. وهو لا يخفي مخاوفه في هذا الصدد ويسعى باستمرار لتظمين الطبقة الوسطى، والحد من قلق رجال الأعمال، وتشجيع القطاع الخاص وإطلاق توظيفات الرساميل مجدداً.

إلا أن هامش المناورة لهذا إضفاء الليبرالية محدود جداً. والنظام الإسلامي يواجه حالياً مأزقاً: فمن أجل تطبيع الوضع الاقتصادي والاجتماعي، يجب تلطيف النظام الإسلامي كلي الحضور، الذي يشل كل آلة المجتمع. والحال أنه إذا كان هناك سعي وراء النتائج الاقتصادية لإضفاء الليبرالية، فالنتائج الاجتماعية لهذا مسعى تخيف رجال الدين. ففي الواقع أن أدنى انفتاح اقتصادي يمكن أن يؤدي إلى الانفجار الكامل للجهاز الإسلامي. من هنا الهرب إلى الأمام، المتمثل بقمع يزيد من الاستياء ومن السيطرة البيروقراطية على المجتمع.

السياسة الاجتماعية

الطبقة العاملة والسلطة الإسلامية

مكاسب هشة

ساهمت الحركات الثورية وقلب المجتمع الإيراني إلى حد بعيد في التطور السياسي للطبقة العاملة إذ أتاح لها أن تعي وضعها الاجتماعي ومكانتها في حياة البلد الاقتصادية.

وطبعا، ففي غياب تنسيق إجمالي وبنية ممرضة، لم تؤد الإضرابات العامة- التي شلت الجهاز الإمبراطوري كليا في نهاية عام 1978 وبداية عام 1979- إلى بروز منظمة نقابية على المستوى الوطني. وحالا بعد الثورة، تبعثرت الحركة وتفتتت. إلا أن لجان الإضراب والفروع العمالية المحلية احتفظت بروح قتالية عظيمة.

هذه اللجان التي تأسست عفويا في كل منشأة خلال النضال ضد المأكية، شكلت فيما بعد، بصورة تدريجية، مشروع تشكيلة نقابية على المستوى المحلي، حدد لنفسه كمهمة أولى لتسوية المشكلات الملحة: إعادة العمال المسرحين، تصفية عملاء السافاك، وإعادة تسيير المعامل بهدف إنقاذ الاستخدام. وقد ولدت هذه البنى الأولية المجالس العمالية (الشورى)، التي طالبت بحق الاطلاع على نشاطات المنشأة، وعلى وتيرة الإنتاج والتوزيع كما على الوضع المالي (1). وبدل توجيه الاتهام لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، اقتصر في الواقع على المطالبة بمشاركة فعلية من جانب الشغيلة في إدارة المنشأة.

خلال العام الذي تلا الثورة، تطورت تجارب التسيير الذاتي في كل مكان تقريبا، وإن بصورة غير متكافئة حسب الفروع الصناعية، حصلت بوجه خاص في القطاعات المزدهمة (النفط، المعادن، البتروكيمياء)، حيث تسيطر يد عاملة فائقة التخصص، لكن كذلك في الفروع التقليدية (نسيج، نحاس، الخ).

إن الفراغ الناشئ في معظم المنشآت الخاصة والعامة بفعل الهرب أو الرحيل الاضطرابي لأرباب العمل وأعضاء الإدارة، المتهمين بالتواطؤ مع النظام السابق، حفز الشغيلة كي يتولوا بأنفسهم تسيير الإنتاج وتعزيز رقابتهم على المنشآت، شرعوا يتدخلون في كل القرارات المهمة تقريبا المتعلقة بالإدارة، والتشغيل، والطلبات، وأعمال الحزن، والتوزيع.

إلا أن هذه المحاولات للتنظيم الذاتي لم تتوج دائما بالنجاح. وإذا كانت حصلت على نتائج إيجابية في وحدات الإنتاج الصغيرة، ففي المنشآت الكبرى كانت فاشلة في معظم الأحيان. فالخصومات الإيديولوجية والسياسية بين العمال، من جهة، ومن جهة أخرى التقنيين والمهندسين-القربيين بمجملهم من البورجوازية الليبرالية- أدت إلى ترك هؤلاء الأخيرين العمل، في حين أنه يصعب من دونهم تأمين السير الطبيعي للجهاز الإنتاجي، إلا أن هذا لم يكن قاعدة عامة: فعلى سبيل المثال، في معمل النسيج الكبير (نشبت-أي جهان) في كرج، قرب طهران، تمكنت مساومة بين المهندسين والعمال من إنقاذ المعمل، على الأقل لفترة من الزمن.

إلا أن ما سرع فشل تجارب التسيير الذاتي، كان بوجه خاص عدا النظام الجديد ومقاومته إزاء تطور الرقابة العمالية وتكاثر المجالس (الشورى). فمنذ غداة الثورة، كان أحد الاهتمامات الرئيسية للسلطة الإسلامية منع تكوين منظمات عمالية مستقلة. وقفت حكومة بازركان «الليبرالية» بحزم ضد تدخل الشغيلة في شؤون المنشآت. فقد كانت مقتنعة بأنه لا يمكن أن يكون لهذا التدخل غير عواقب مضررة بالوضع الاقتصادي، بخلقه مناخا من الفوضى والتردد. اعتبرت أن إنهاض الاقتصاد الوطني يتطلب انطلاقا سريعا من جديد للنشاطات الإنتاجية، وبالتالي نوعا من الخضوع من جانب الطبقة العاملة.

بالنسبة للقادة الجدد، يستفيد العامل من ترف يتمثل بعمله، وهذا امتياز يمكن أن يحسده عليه جمهور المحرومين والعاطلين عن العمل. وضمن الوضع آنذاك، كانت مطالبه تبدو إذا في غير محلها ومتطرفة ولا تتسم إطلاقا بالإلحاح، على العكس من ذلك، فهي تخاطر بمفاجمة الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي. وكان ثمة وسيلة واحدة لمعالجة هذا الاضطراب: جعل الهدوء يستتب في المصانع.

في أيار/مايو 1979، أي بعد الثورة بثلاثة أشهر تقريبا، أعلن الخميني بذاته أن «أولئك الذين يحثون العمال على الاستمرار في القيام بإضرابات يُدبّون بالخيانة، أكثر مما كانت حال القتلة في النظام السابق». وفي آب/أغسطس 1979، أكدت هذا التوجه التدابير التي تبنتها السلطات للحد من النشاطات السياسية في المنشآت. هكذا تقرر توسيع صلاحية المحاكم الإسلامية لتشمل كل نشاط يمكن أن يشكل اعتداء على الإنتاج الزراعي أو الصناعي. «كل شخص يقوم، بصورة أو بأخرى، بإفساد (النشاط) داخل الورش أو المصانع ويحرض الشغيلة على الإضراب أو على إغلاق هذه الورش والمصانع يسيئ إلى المصالح العامة والاستقلال الاقتصادي. لذا سوف يتم اعتباره مضادا للثورة ويتعرض لعقاب يتراوح بين عامين وخمسة وعشر عاما من السجن» 2.

إن التحركات في المصانع على امتداد عام 1979 تبين بوضوح أن الطبقة العاملة كانت تنوي المطالبة بحصتها من السلطة ولعب دورها كاملا في إعادة بناء البلد.

طبعا، كانت الإضرابات تتناول بشكل أساسي وقت العمل وشروطه والأجور، لكنها كانت تهدف أيضا إلى تعديل موازين القوى داخل المنشأة، والحق النقابي، وحرية الاجتماع، والنقاش وإمكانية امتلاك هيئات تمثيلية ومستقلة. هذه النضالات ذات الطبيعة السياسية بالتحديد كانت نشطة بوجه خاص في القطاعات المؤممة حيث كانت صلاحيات المجالس (الشورى) تتعدى في الغالب سلطة أعضاء الإدارة- الذين كانت تعينهم الحكومة «الليبرالية» مباشرة، وبمعظمهم.

لم تنتظر هذه الأخيرة طويلا لتتد على «تجاوزات» القاعدة بوسائل سلطوية. لقد توافق التوقيف والصرف بحق القادة النقابيين مع موجات القمع التي انهالت على كل البلد منذ آب/أغسطس 1979: مضايقة التجمعات اليسارية، وإقبال مراكز قيادتها، وحظر الصحف، والهجوم على كردستان، الخ. فاللجنة الخاصة للتطهير- المؤلفة من ممثل الحاكم المحلي، وممثل المدعي العام الثوري، وعضو من أعضاء الإدارة وعامل-، المكلفة أساسا بإقصاء العملاء القدامى للسلفاك عن المصانع، سرعان ما جرى حرقها عن مهمتها الأولى لتتهتم بالتحري عن «عملاء الامبريالية» و«مثيري الشغب»، أي مطاردة العناصر «غير المرغوب فيها» والمناضلين النشيطين.

لقد تكثف النضال العمالي في الحال بعد أخذ الرهائن في السفارة الأميركية. فصعود التحرك المعادي للامبريالية والتمردات ضد مصالح الأجانب في إيران، أجبرت النظام على إضفاء المرانة على موقفه. جرى تشكيل لجنة ثلاثية، مؤلفة من مندوبين للعمال وآخرين للإدارة وآخرين لوزارة العمل، بعدد متساو. وكان دورها تسوية الخلافات داخل المنشآت، لكن لم تكن لها صلاحية تنصيب نفسها كسلطة قرار.

كانت للصراع على السلطة داخل الطبقة الحاكمة نتائج مباشرة على الحياة العمالية. ولقد سهل الازدياد التدريجي لضعف «الليبراليين» على رأس الدولة، تسلل جمعيات إسلامية (أنجومان -أي إسلامي)، قريبة من حزب الجمهورية الإسلامية، إلى المعامل. كان هدف هذه الجمعيات المعترف به هو الوقوف في وجه الشورى المستقلة وموازنة سلطة الإدارة «الليبرالية».

إلا أن الهجوم الحاسم من جانب النظام الإسلامي ضد الطبقة العاملة جاء بعد انفجار الحربية مع العراق في أيلول 1980. فلقد نظرت الغالبية العظمى من الشغيلة إلى غزو القوات العراقية إيران على أنه «عدوان امبريالي» و«مضاد للثورة». إن مناخ التعبئة الوطنية الذي نشأ هكذا لطف من النزاعات الاجتماعية. وبوجه خاص قدم الغزو للسلطة، العاجزة عن الاستجابة للتطلعات الشعبية حجة -المجهود الحربي- لمجابهة الطبقة

العاملة: إطالة وقت العمل، إلغاء عطلة الخميس بعد الظهر، اقتطاعات من الأجور والمنافع العينية، إلغاء الحصص العمالية في أرباح المنشآت ومكافآت رأس السنة.

بعد إقالة بني صدر، جرى إقصاء العديد من أعضاء الإدارة الليبرالية واستبدالهم بـ«مكتبيين». وإذا كانت الخصومات وموازن القوى في السابق بين التكنوقراطيين التحديثيين، القريبين من البورجوازية الليبرالية، والمكتبيين الحاضرين بدعم حزب الجمهورية الإسلامية، سهلت بصورة من الصور التعبير عن نوع من استقلالية العمل العمالي، فإن إزاحة الليبراليين باتت تتيح فرض النظام الإسلامي بفعالية أكبر في وسط العمل. جرى حظر الشورى المستقلة، التي حلت محلها شورى إسلامية مهمتها دعم الإدارة والتشهير بالأشخاص «المشتبه بهم».

أثار سلوك السلطات، التي كانت تسعى بكل الوسائل لخنق الحقوق النقابية وفرض تدابير قمعية، استياء عاما. فمنذ بداية عام 1981، امتدت سلسلة من الإضرابات لتشمل عدة مراكز إنتاج مهمة: كهرباء طهران، مصنع الأحذية كفش -أي ميللي ومعمل الورق بارس، في آذر/مارس ونيسان/إبريل 1981، ومصنع تجميع السيارات إيران ناسيونال (تاليوت) ومازدا الأول/ديسمبر 1981، وصناعة الأسلحة، والتعدين والمنشآت لإنتاج النسيج في شيراز وأصفهان، وسيمنس في طهران ومصانع الزجاج في كاسفين في آذر/مارس ونيسان/إبريل 1982.

بيد أن هذه الإضرابات التي حصلت في مناخ اجتماعي مرتبك بوجه خاص، بقيت محدودة ومشتتة ودون رابط حقيقي فيما بينها. وبالرغم من بعض النجاحات في بعض القطاعات، لم تتمكن إجمالا من مقاومة القمع والترهيبات. علاوة على ذلك، زادت الرقابة الإيديولوجية على المصانع وأسلمتها (الصلوات الإلزامية، الحجاب القسري، حضور الميليشيات المسلحة...) من انحسار الحركة العمالية.

وقد باتت تتولى الإشراف على التشغيل الجمعيات الإسلامية ومؤسسة الشهداء، التي تنتقي، ضمن مناخ بطالة مزمنة، «المخلصين الحقيقيين» للجمهورية الإسلامية وتمنح في الغالب امتيازات لعائلات ضحايا الحرب، من أجل تعويض خسارة أحد أقربائها في الجبهة.

وقد عززت تدابير «الليبرلة» Libéralisation التي اتخذتها الحكومة في نهاية عام 1982 الضغوط على العمال. طبعاً ليس مستبعدا كليا احتمال رؤية تمردات عمالية عفوية تحصل، لكن لا مجال لإنكار أن العمل النقابي أصيب في ظل النظام الإسلامي بهزيمة قاسية، على الأقل مؤقتا.

نواحي القصور في الحركة النقابية في إيران

من البديهي أن تراجع الحركة العمالية مرتبط بالسياسة الاجتماعية المتبعة. لقد شل القمع كل حركة احتجاج، كما أن النقص في الاستخدام وتباطؤ النظام الإنتاجي قد جعلاً شروط النضال فائقة الصعوبة. والأخطر من كل ذلك هو استمرار النزاع مع العراق، فميدان المواجهة قائم في قلب مناطق التركيز الصناعي (النفط، البيتروكيميا، المعادن). كما أن التعبئة وهجرة قسم مهم من عمال الجنوب والغرب فككتا تنظيم البروليتاريا. أضف إلى ذلك أن الحرب شجعت تعزيز نمط الحياة التقليدي، كالعودة إلى نظام من المعاش وتبادل العون، واللجوء إلى العائلة الموسعة. وقد أدى هذا الانطواء إلى زيادة النزعة المحافظة لدى الشغيلة الأسوأ تنظيماً وسهل انتشار المثل العليا الأصولية. من جهة أخرى، فإن عدم تماسك منظمات اليسار، وانقساماتها وعصبويتها وقفت عائقاً دون بناء جبهة نضال وأحبطت البروليتاريا.

بيد أن هذه الحجج لا يمكنها أن تفسر لوحدها الضعف الحالي للحركة النقابية الإيرانية. فثمة أسباب أعمق، بنيوية وتاريخية سوف نصفها هنا باختصار.

الانقطاعات التاريخية

لقد انطبع تاريخ الحركة العمالية في إيران بمجابهات دموية تشهد على قتالية مرموقة، لكن ليس لها مع ذلك استمرارية عضوية حقيقية (3): إن الانفلاق بين الأجيال المنخرطة في الصراع، الذي ولدته السياسة القمعية للأنظمة السابقة، هو من الحدة بحيث لم يمكن تجارب الماضي أن تنتقل دائماً بفعالية وتفيد كمثال.

ففي بداية القرن العشرين، كانت غالبية واسعة من السكان العاملين تشتغل في الزراعة. كان عدد المأجورين المدينيين هزيباً (يكاد يتجاوز المئة ألف) ومعظمهم كانوا يشتغلون في الورش التقليدية (4).

إن المراكز الثلاثة المهمة التي ولدت فيها الطبقة العاملة، بالمعنى الحديث للكلمة، كانت المقاطعات الشمالية، وحقول النفط في الجنوب ومناطق الوسط.

في الشمال، وحتى عام 1917، التاريخي الذي جرى فيه إيقاف الهجرة نحو روسيا، كان مئات الآلاف من الإيرانيين يشتغلون في مدن الفوقاز وفي مناطق أذربيجان النفطية. وكان الكثيرون منهم شهوداً نشطين لثورة أكتوبر وشاركوا في مسار الأحداث. وفيما بعد، غدت تجربتهم الحركات الاستقلالية في مقاطعات إيران الشمالية.

وفي الجنوب، أدى البحث عن آبار النفط بدءاً بعام 1901 وبدء الإنتاج عام 1908 إلى جعل هذه المنطقة واحداً من المراكز الصناعية الرئيسية في البلد، وذلك بصورة تدريجية. وفي الوسط، لاسيما في طهران، سهل تطور الصناعة الحديثة التركيز السريع للطبقة العاملة. هكذا فإن الحركة النقابية الأولى المعروفة ظهرت عام 1906 في صناعة صغيرة جديدة: مطبعة طهران.

لكن يمكننا الحديث عن النقابية حقا في بداية عام 1920. إن ظهور الحزب الشيوعي في تلك الفترة (حزيران/يونيو 1920) شجّع بصورة فعالة تكوين منظمات عمالية والإتحاد النقابي. فعام 1920، أسس هذا الحزب المجلس المركزي للنقابات الموحدة (م م ن م-شورى متحد- أي مركزي)، الذي كان يضم ذوي الأجر الحديثين (في صناعة النسيج، والمطابع والصيدليات) والعمال-الحرفيين (في الخياطة، وصناعة الخبز، وصناعة الأحذية) وفي الوقت نفسه مستخدمى البلديات والإدارات. وقد دعم أيضا خلق حوالي عشرين منظمة نقابية على مستوى المقاطعات، في أصفهان، وكرمان، ورشت ومشهد.

إلا أن هذا الانطلاق السريع للنقابات لم يعمر طويلاً حيث اصطدم بصعود ديكتاتورية رضا شاه، الذي كان يطمح إلى إرساء سلطة مركزية قوية. ففي عام 1928، ولما كان قلقاً بسبب نمو الحزب الشيوعي والنقابات المستقلة، حل الأحزاب اليسارية وحظر نشاطات المجلس المركزي للنقابات الموحدة.

سرعان ما كبح القمع أي احتجاج، وباستثناء بعض الحالات العارضة للتوقف عن العمل -كان أهمها إضراب 1929 في صناعة النفط- غرقت الحركة العمالية في سبات عميق حتى نهاية حكم رضا شاه.

أدى تنازل هذا الأخير عن العرش لصالح ابنه، بعد غزو الحلفاء إيران عام 1941 وإضعاف السلطة الذي نتج عن ذلك، إلى تشجيع مناخ من الحرية المؤقتة الملائمة للنهوض النقابي. كان قد جرى إطلاق سراح المثقفين الماركسيين والقادة العماليين، وقد راح الأعضاء القدامى في الحزب الشيوعي يتجمعون مجدداً وأسسوا حزب توده.

كان وضع إيران الاقتصادي والاجتماعي آنذاك مختلفا بوضوح عن وضعها في العشرينات. نمت قوة العمل بصورة ملحوظة، وأدى تطور البنى التحتية (سكك الحديد، المرافئ، الطرقات) وتوسع الصناعة الحديثة (فبارك الأحذية، ومصافي السكر، والتبغ، والمنتجات الكيماوية، والنسيج) إلى تمدن متسارع وإلى توسيع المناطق المدنية، وضاعف مواقع تركيز البروليتاريا، التي ستغدو قوة سياسية حاسمة بعد الحرب العالمية الثانية بالتحديد.

لقد كان للانقلاب السياسي، والنضالات الاستقلالية وخاصة الأزمة الاقتصادية التي سببتها الحرب (باتت كلفة المعيشة أكثر ارتفاعا بنسبة 700%) نتائج اجتماعية رئيسية.

في عام 1942، بادر حزب توده إلى إعادة تنظيم اتحاد نقابي سرعان ما نال حظوة على مستوى وطني. هذا التنظيم الجديد، الذي اتخذ الاسم القديم، المجلس المركزي للنقابات الموحدة، ضم من جديد قطاعا واسعا من السكان العاملين (باستثناء الفلاحين)، ولا سيما شغيلة النفط، ومناجم الفحم، وعمال النسيج وسكك الحديد. وفي عام 1946، باتت غالبية المراكز الصناعية المدنية الكبرى، في معظم مناطق البلد، كطهران، وأصفهان، وخوزستان، وفارس، وغيلان، والمازنداران، والخراسان، داخل النقابات، وكان المجلس المركزي يزعم أنه يضم 400 ألف عضو ويشرف على 186 وحدة نقابية.

لعب المثقفون الماركسيون وحزب توده بوجه خاص دورا عظيما في تنسيق الحركة العمالية في تلك الفترة. لكن بسبب انهيار المستوى الاقتصادي والتضخم المستمر، كما بسبب شروط العمل غير الممكن تحملها (أيام عمل طويلة، افتقاد شروط الصحة والسلامة)، كانت المطالب في أغلب الأحيان تأتي من القاعدة، التي كانت تدفع باتجاه تجذير الحركة.

لقد أتاح الاتفاق المعقود بين إيران والاتحاد السوفياتي في 4 نيسان/إبريل 1946 بصدد سحب القوات السوفياتية بمقابل امتياز نفطي في الشمال، أتاح للحكومة مجالا واسعا كي تسحق النضالات الاستقلالية في كردستان واذربيجان. ومن ثم، فقد سهل هذا التفاهم مع موسكو إبعاد قادة توده عن دائرة القرارات السياسية، في وقت كان هؤلاء الأخيرون يتسللون فيه أكثر إلى داخل السلطة، ويصل بعضهم حتى إلى مناصب وزارية. استؤنف إذاك اتخاذ تدابير الترهيب ضد النقابات المستقلة بصورة كثيفة. عمد الجيش في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1946 إلى قمع يوم الإضراب العام بقسوة. أوقف نقابيون وحظرت منشوراتهم، وتفاقم القمع ضد العمال، لا سيما بعد محاولة اغتيال الشاه في شباط/فبراير 1949، التي قدمت ذريعة للحكم كي يحل حزب توده ويحظر كل المنظمات النقابية.

وقد تصاعد التوتر الاجتماعي في بداية عام 1951. زاد الاستياء ولا سيما في المراكز النفطية، وفجر قرار قيادة شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية خفض الأجور والعلاوات السنوية سلسلة من الإضرابات التي امتدت إلى مختلف أنحاء البلد.

لم يضع وصول مصدق إلى السلطة في نيسان/إبريل 1951 حدا لتحرك الشغيلة، الذين كانوا يحظون بدعم حزب توده -المعاد تشكيكه والأكثر نفوذا مما في أي وقت مضى، إلا أن المطالب التي كانت لها طبيعة اقتصادية في البدء اتخذت منحى سياسيا: طالب العمال بتأميم النفط، وكانوا يلتفون في ذلك مع خط حركة مصدق القومية، التي مثلت بين 1951 و1953 القوة السياسية المركزية في إيران.

بعد انقلاب 1953 الذي أدى إلى سقوط مصدق، جرت من جديد تصفية كل المنظمات النقابية، وحظرت الإضرابات، وتم حل القوى اليسارية، وتوقيف قيادتها وإعدامها. وضعت المنشآت العامة تحت إشراف جنرالات متقاعدين، وحلت الدولة نقابتها الخاصة، وعززت الرقابة البوليسية في المصانع وعمدت إلى توسيع صلاحيات المحاكم العسكرية، بحيث يجري تدارك «أعمال التخريب» و«الاضطرابات» في مراكز الإنتاج. وعلى امتداد عقدين، توقفت الحركة العمالية عن لعب دور نشط حقا. إلا أن الإضرابات والمظاهرات لم تتوقف تماما وإن كانت في الغالب قصيرة وعفوية.

في الستينات، حاول الشاه إغراء الفئة الأكثر امتيازاً بين الشغيلة، فأطلق سلسلة من البرامج الاجتماعية، التي تؤمن لبعض العمال ضمانا اجتماعيا، ومكاسب عينية أساسية وعلاوات متنوعة، من بينها الحق في المشاركة بأرباح المنشآت. وسوف يغدو هذا التدبير الأخير مصدر نزاع في أوساط العمل، لأنه سيحفز المأجورين للمطالبة بحق الاطلاع على حسابات المنشأة. وفي الواقع، كانت تلك «الحظوات» تتيح التعويض من مستوى الأجور المتدني في القطاعات العامة وبعض المنشآت الكبرى الخاصة، وكانت ميزتها إمكانية إلغائها في حالة الأزمة الاقتصادية.

في أوساط السبعينات، استؤنفت الاضطرابات في المصانع. خلق التدفق المفاجئ للرساميل النفطية على الاقتصاد الإيراني نوعا من الاضطراب في النشاطات الإنتاجية وزاد لفترة من الوقت الحراك المهني، الأمر الذي شجع موجة جديدة من الاحتجاج العمالي. وبين عامي 1973 و1977، يمكن إحصاء قرابة 150 حالة إضراب. وقد جرى تقديم تنازلات اقتصادية هنا وهناك. بالمقابل، جرى خنق المطالب المتعلقة بالحريات النقابية والانتخابات الحرة بقسوة.

ولقد عادت الطبقة العاملة بقوة إلى الساحة السياسية إبان

التحركات الاجتماعية عام 1978، وشاركت بنشاط في الأعمال الثورية.

غالبا ما جرى ربط التراجع العرضي للحركة العمالية بتفاهم الوضع الاقتصادي، لا سيما تدهور سوق العمل: هكذا حصل في نهاية الأربعينات وبعد عام 1953، حين أضعف فتح البلد أمام السوق الخارجية الصناعة المحلية وأدى إلى ركود الإنتاج وزيادة البطالة. لكن لا شك أن القمع كان العامل الأساسي الذي منع انطلاق العمل النقابي في إيران. التشكل الحديث

يجيء القسم الأكبر من الطبقة العاملة من التحويل المتسارع للفلاحين إلى بروليتاريا صناعية، منذ العقود الثلاثة الأخيرة. هذه البروليتاريا المتشكلة حديثا لا تزال تعتمد مباشرة أو مداورة على عالم الأرياف. ففي الواقع كان بعض العمال هم أنفسهم فلاحين قبل أن يصبحوا مأجورين في الصناعة ومعظم الآخرين أبناء فلاحين) 5.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الزراعة تضم أكثر من 75% من قوة العمل. وفي عام 1956 هبط هذا الرقم إلى 58% وفي عام 1976، تاريخ آخر إحصاء، كان قد بات 34% فقط. إن حالات اللامساواة المهمة بين المناطق الريفية والمدن (مستوى المداخيل، الصحة، التربية...) ولا سيما إفلاس الزراعة هي الأسباب الرئيسية للنزوح الكثيف للفلاحين باتجاه المراكز المدنية في الستينات والسبعينات) 6.

وبسبب الازدهار المحدود للصناعة في المناطق المدنية، لم يكن بالإمكان امتصاص هذا التدفق لأبناء الريف كلياً. فعام 1956، كانت نسبة الشغيلة المستخدمين في الاستخراج والتحويل والبناء والنقل تمثل 17.8% من السكان العاملين، و عام 1976، بلغت 26.9% فقط. هكذا فإن قسماً مهماً من النازحين من الريف ظلوا خارج نظام الإنتاج وشكلوا جيشاً احتياطياً لسوق العمل، وبروليتارياً مدنيّة رثة تعيش على أعمال هشة وغير ثابتة. إلا أن كتلة لا يستهان بها من هؤلاء السكان النازحين انخرطت في الإنتاج بحصر المعنى، ملبية الطلب على اليد العاملة غير المتخصصة، في الصناعة. هؤلاء العمال-الفلاحون لم يتحرروا كلياً من تبعيتهم حيال عالم الأرياف، الذي يرتبطون به على الصعيد الثقافي كما على الصعيد الاقتصادي. فالأجور المتدنية والبطالة المزمنة في المدن لا تسمح لهم ببلوغ مستوى حياة مقبول ويصعب عليهم البقاء من دون دعم الريف، لذا فهم مضطرون، من أجل تأمين بقائهم، لأن يحافظوا بصورة من الصور على روابط مع بيئتهم الأصلية، ويلجأوا لتبادل المساعدة مع العائلة الموسعة (تعيش الزوجة والأولاد قسماً من الوقت لدى الأقارب الفلاحين) أو تأمين معيشتهم بفضل المداخل الآتية من زراعة عائلية (هم أنفسهم يملكون قطعة أرض صغيرة يزرعها أقاربهم).

كلما كان التصنيع متأخراً -كما الحال في بعض مناطق إيران- كلما بقيت روابط التبعية هذه إزاء القطاع الريفي قوية. إن استمرار هذه الروابط التقليدية يضاعف من خضوع هؤلاء الشغيلة، ويخفف من حركاتهم المطالبة ويعيق تضامن الطبقة العاملة. في الواقع يقل سعي العامل-الفلاح لمكافحة اللامساواة في عالم العمل الذي يتعرض فيه لاستغلال كثيف بمقدار ما تتأمن معيسته جزئياً من الخارج. يحس بأنه غير معني كثيراً بمطالب الوسط العمالي، الذي لا يندمج فيه إلا جزئياً.

التنوع والتباينات

لقد كان للنزوح الريفي اتساع لا تمكن مقارنته بوتيرة التطور الصناعي. علاوة على ذلك، كانت الفروع المهنية المنشأة حديثاً تقتصر إلى اختصاصيين وتقنيين أكثر مما إلى يد عاملة غير متخصصة. ومع أن عدد المنشآت الكبرى تضاعف عشر مرات بين 1960 و1970، فهي لم تتمكن من امتصاص الموجات المتنامية من البطالة المزمنة.

إذاً لقد توجه قسم كبير من النازحين نحو القطاعات التقليدية والمتخلفة من الصناعة. هكذا فإن تحول الفلاحين إلى بروليتارياً صناعية أفاد بصورة رئيسية الورش الحرفية التي تضاعف عددها مئات المرات، لكن مع أن هذه الورش تضم القسم الأعظم من قوة العمل فليس لها إلا حصة هزيلة من الإنتاج الداخلي للبلد.

إن تحول السكان العاملين من القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية كان قاصراً جداً. علاوة على ذلك، فإن الازدهار المحدود للصناعة الحديثة لم يطل بصورة منسجمة كل الفروع الصناعية. يضاف إلى ذلك تفاوت في النمو وفقاً للمناطق الجغرافية. ففي الواقع، ازداد توجه جهد التثمين في السنوات القليلة نحو المناطق الغنية: خوزستان، أصفهان، طهران، غيلان، و مازدران (7)، الأمر الذي تسبب بنزوح كثيف من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية، ففرغت هكذا أقاليم وطنية واسعة من مواردها البشرية والاقتصادية. تلك هي حالة كردستان ولورستان وسليستان وبلوخرستان.

هذا التقدم غير المتكافئ حسب قطاعات النشاط والمناطق الجغرافية هو وراء التفاوت بين شتى فئات المأجورين، وتباين شروط الحياة والعمل، وهي عوائق أساسية دون توحيد الطبقة العاملة وتكوين منظمات نضالية على المستوى الوطني.

إن تحليلاً مختصراً للبنية الصناعية ولتشریح قوة العمل في إيران سيبيح لنا أن نفهم بشكل أفضل المعوقات الرئيسية التي يواجهها هذا التوحيد.

-عام 1976، من أصل 8.7 مليون شخص عامل (ارتفع تقديرهم في بداية الثمانينيات إلى 11 مليوناً)، كان حوالي 45% غير مأجورين (8)، وبين المأجورين كان قسم مهم (حوالي 19% من السكان العاملين) لا يشاركون مباشرة في الإنتاج ولا ينتمون للطبقة العاملة بحصر المعنى، مع أنهم جزء من البروليتارياً بمعناها الواسع. هؤلاء المأجورون غير الصناعيين (وغير الزراعيين): موظفو إدارة، عسكريون، أعضاء في التعليم ومصالح الصحة، مستخدمو مصارف، وتجارة وتأمين، وموظفو دواوين في الصناعة، خاضعون تقليدياً للنظام القائم ولا يشاركون الطبقة العاملة بالضرورة حوافزها.

-من أصل 3.4 مليون شخص في القطاع الصناعي (عام 1976)، ثمة حوالي 30% منهم مستقلون ويعملون لحسابهم الخاص. أما العمال بحصر المعنى فعددهم 2.4 مليون، أي 27% من السكان العاملين، ويفسر تأخر النظام الإنتاجي والتحول المحدود للحرف إلى صناعة حديثة تفسيراً جزئياً العدد الكبير من الشغيلة المستقلين.

أما التركيز الأقوى للمستقلين فموجود في المهن التحويلية. فما يقارب نصف شغيلة الألبسة والنسيج والسجاد والجلد والخشب والأثاث هم حرفيون، يملكون ورشهم الخاصة ويرتبطون أحياناً فيما بينهم بجمعيّات حرفية أو غيلدات، دون رابط بنوي بباقي عالم العمل.

-إن المنشآت الكبرى (عشرة مأجورين أو أكثر) أكثر ملاءمة لتطور العمل النقابي. والحال أنها لا تمثل -وعدها 7500- غير 0.9% من مجموع الـ 850 ألف وحدة إنتاج موزعة في كل البلد. ومن أصل 2.4 مليون مأجور في الصناعة، يشغل في هذه المنشآت 18% فقط. ويتشتت القسم الأعظم من العمال في 840 ألف مشغل تقليدي صغير: يعيشون في ظروف قاسية ويتعرضون لفرط الاستغلال. هذا التشرذم والتقطيع لوحدة الإنتاج يولد أيضاً شروطاً غير ملائمة لوحدة الطبقة العاملة.

-يأتي افتقاد التنسيق بين الشغيلة أيضاً من غياب التماثل في الأجور. فالتباين كبير بين أجر عامل يدوي وأجر عامل متخصص وبين أجور العمال ذوي الكفاءة ذاتها في منشآت مختلفة، وبين أجور الشغيلة اليدويين وذوي الباقات البيض.

تفسر هذا التباين قلة كل شيء الفروق في الإنتاجية في كل قطاع وتجاور نظامي إنتاج غير مندمجين، ينتميان لعهود مختلفة. فحيث يكون المرود أعلى (في القطاع الحديث)، يكون العمال أكثر حظوة، ويستفيدون من أجر أعلى وشروط عمل أفضل.

هكذا ففي الصناعات الكبرى (نفت، بتروكيمياء، معادن، سيارات)، التي تستخدم حوالي 15% من المأجورين في الصناعة (9) نجد بوجه خاص اختصاصيين أو تقنيين مؤهلين، مميزين جداً وأفضل تنظيماً، في حين أن العمال في الفروع الصناعية الأخرى، التي تضم 85% من المأجورين، مغبونون عموماً، سواء على صعيد الأجور أو على صعيد شروط العمل، وحمائيتهم هزيلة على المستوى الاجتماعي.

إن العمال الأكثر غنياً هم عمال البناء (يعمل في هذا القطاع أكثر من مليون عامل) وغالبية قطاعات التحويل، التي تضم 40% من العمل المأجور في الصناعة (894 ألف شخص، من ضمنهم 43% في مشاغل النسيج والملبوسات والجلد وحدها).

وتعبر التباينات بين العمال المؤهلين والعمال الآخرين عن نفسها أيضاً على مستوى دوام العمل الأسبوعي، الذي قد يبلغ في بعض الفروع المهنية 70 إلى 80 ساعة. كذلك على صعيد الضمان الاجتماعي، فإن مأجوري القطاع العام وبعض المنشآت الخاصة فقط يستفيدون منه.

كما أن حالات اللامساواة فاضحة بخصوص مستوى التعليم. هكذا فإن 60 إلى 70% من شغيلة البناء والتحويل أميون، في حين يهبط هذا الرقم إلى 34% في قطاعات الاستخراج.

ختاماً، فإن عامل البناء، إذا قورن بشغيل في تجميع السيارات، هو أقل ثقافة، ويكسب أقل ويعمل أكثر بكثير، ولا يستفيد من أي تعويض بسبب البطالة ولا من ضمان صحي. علاوة على ذلك فهو أضعف بمواجهة تقلب سوق العمل، وباستثناء الحالات القصوى فهو أقل استعداداً للانخراط في نضال سياسي.

إن وجوه اللامساواة هذه تكبح إلى حد بعيد وحدة الحركات العمالية: بما أنه ليست للشغيلة التطلعات ذاتها، على الأقل على الصعيد الاقتصادي، فليس ثمة ما يحفزهم للمشاركة في عمل نقابي مشترك. يبدو التحالف صعباً بالتالي.

قانون العمل الجديد

إن السياسة الاجتماعية التي ينوي النظام الإسلامي تطبيقها، وموقفه تجاه الطبقة العاملة يظهران بوضوح في مشروع قانون العمل الذي وضعه، وأقره عام 1982 مجلس الوزراء، وعدله البرلمان أول مرة في آب/أغسطس 1983. لقد دفعت الاضطرابات التي أثارها نشر هذا النص (ومنها الاضطرابات في مشغل الزجاج في كاسفين، وفي مصنع رينو للتجميع ومصنع النحاس في سرتشم في آذار/مارس 1983، الخ) الحكومة لتلطف قليلاً من مواقفها ولتبدى قدراً أكبر من الحذر، دون أن تتراجع مع ذلك عن نواياها.

ويبدو أن التعديلات التي طرأت على المشروع لن تغير مضمونه بصورة جذرية. وهو يستلهم القوانين الإسلامية غير المكتوبة، وبوجه خاص فكر الخميني بالذات (بوجه خاص توسيع المسائل، النقاط 2173 إلى 2217)، مشدداً بإلحاح على الطابع المعزول والحر للفرد في سوق العمل. لذا فهو يكشف من نواح عديدة الفهم الاقتصادي للسلطة الإسلامية، التي تسعى بعناد للعودة إلى نوع من الليبرالية البدائية، غير المتحررة كلياً من آثار إقطاعية، والتي تمدح المبادرة الحرة و«القوانين الطبيعية» للسوق.

يعترف القضاء الإسلامي الخاص بالعمل اعترافاً صريحاً بمبادئ «استئجار الخدمات» المماثلة لتلك التي سادت في أوروبا منذ ولادة الرأسمالية على امتداد القرن التاسع عشر، والتي فتحت الطريق أمام فرط استغلال البروليتاريا (قانون نابوليون، المادتان 1780 و1781). وهو يستند إلى مفهوم المبادلة الطوعية للعمل مقابل أجر. هكذا فالمستخدم يقدم مقابل دخل محدد مسبقاً ولزمن محدد «قوة عمله» لرب عمل ويقبل بحرية الشروط الموضحة خلال توقيع العقد: «أن يشغل أحدهم يعني أن يؤجر نفسه لتنفيذ عمل مقابل أجر» (القانون الإسلامي، المادة 9).

يتم التبادل نظرياً بين شخصين «حريين» و«متساويين». ولا يعتبر تدخل شخص ثالث ضرورياً، وليس مسموحاً بأي مطلب طوال مدة العقد ما عدا المطالب المتعلقة بالشروط الملحوظة في البدء. وإذا حدث نزاع يكون ذلك بصدد انتهاك محتمل لهذه الشروط.

تقوم علاقة العمل المنشأة هكذا على منطق بسيط: حرية «القبول» و«الرفض». فالذي يعرض الاستخدام هو وحده السيد الذي يحدد مضمون العقد وليس على المأجور غير أن يأخذ أو يترك. وفي القانون الإسلامي، يتمتع المستخدم بموقع متميز بشكل مزدوج: فأولاً، يجري اعتباره مواطناً «حراً» بأعماله ومبادراته، ومن ثم يتم الاعتراف له بحق في الملكية غير قابل للتصرف، بما فيه حق امتلاك قوة عمل الآخرين.

إن الحوافز الإنسانية والتاريخية التي حكمت وضع تشريعات مقبول بها عالمياً بخصوص العمل، كدعم المأجورين، الذين في وضع ارتهان اجتماعي واقتصادي، والحد من سلطة المستخدم المفرطة، وحماية الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً، والتخفيف من التمييزات المتعلقة بالجنس والسن، وجعل رب العمل يوافق على أنه ملزم بالتعويض من الأضرار التي تصيب الشغيلة، يتجاهلها هذا القانون بشكل كلي تقريباً. فالمشروع الإسلاميون يرفضون طوعاً مبدءاً الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي (حد أدنى للأجور، تحديد يوم العمل، تعيين عدد ساعات العمل الأسبوعي والعطل المدفوعة...) ويعتبرون أن تدخل الدولة لا يمكن إلا أن تكون له نتائج سلبية على السوق وأن يفسد العرض والطلب بصدد الاستخدام.

هذا النص يشكل عودة إلى الوراء بالنسبة لنصوص آذار/مارس 1959 وشباط/فبراير 1965، التي كانت سارية المفعول في ظل نظام الشاه، وكان الالتزام بحد أدنى من العلاقة التعاقدية مقبولاً فيها، على الأقل نظرياً، حتى إذا كانت نواقص هذه التشريعات كبيرة، على مستوى مضمونها كما على مستوى تطبيقاتها.

إنه لمن السهل، في بلد أدى ركود الاقتصاد فيه وتلف الإنتاج إلى هبوط عرض الاستخدام إلى الصفر وحيث تصل البطالة إلى ما بين 30 و35% من السكان الذين في سن العمل، من السهل فهم خطورة هكذا قانون وتخيل الدور الذي يلعبه في هبوط قيمة قوة العمل واستعباد الطبقة العاملة.

فلنستعرض بعض وجوه هذا النص ولنر النتائج التي تترتب عليه بصدد الحياة العمالية في إيران.

الحد الأدنى الاجتماعي المضمن

-الأجور: كان قانون 17 آذار/مارس 1959 يشير بوضوح إلى الالتزام بأجر أساسي. فوفقاً للمادة 22 من ذلك القانون، «إلى الحد الأدنى لأجر شغيل عادي (غير مؤهل)، إذا أخذنا بالاعتبار حاجاته الأساسية ومستوى المعيشة في مختلف مناطق البلد، ينبغي أن يتيح تلبية متطلبات حياة رجل وامرأة وولدين». هذا النص لم يتم احترامه يوماً بصورة حقيقية. ففي عام 1973، أكثر من 73% من عمال المنشآت التي تشغل أكثر من 50 مأجوراً كانت لا تزال تعطي رواتب أدنى من الأجر القانوني (10).

لا يعترف القانون الإسلامي، الذي يلغي القانون السابق، بضرورة جعل إقرار حد أدنى حيوي للأجور إلزامياً. ويتحدد بموجبه مقدار المكافآت في الاتفاق الثنائي الذي ينعقد بين المستخدم والمستخدم. أما الحكومة فلن تتدخل في الموضوع إلا استثنائياً و«في حال الضرورة» (المادة 63).

-يوم العمل: في القانون الإمبراطوري، كان عدد ساعات العمل اليومي 8 ساعات والأسبوعي 48 ساعة (قانون العمل، الفصل الثاني، المواد 11 إلى 13). إلا أن ما كان يجري تطبيقه شيء آخر. ففي القطاعات الإنتاجية، ووفقاً للمعطيات الرسمية عام 1976، كانت مدة العمل الأسبوعية تتجاوز 50 ساعة بالنسبة لأكثر من نصف المأجورين، وكانت تبلغ في بعض الفروع 70 إلى 80 ساعة.

أما النص الجديد فيوضح وجوب ذكر عدد ساعات العمل في العقد، لكنه يستبعد أي تحديد لعدد الساعات اليومي ويترك لمن يعينهم الأمر حرية الاختيار. «ينبغي أن تُحدّد في العقد مواعيت العمل في شتى الفصول وأوقات التوقف والاستراحة والصلاة». (المادة 41). لكن ساعات الراحة والأكل ليست محسوبة بالضرورة من ضمن ساعات العمل. وقد سعت النسخة المعدلة لهذا النص لأن تبدو أكثر شهامة، فمنحت نصف ساعة يومياً للصلاة، وأعطت ساعة راحة في رمضان وخفضاً بمقدار 20% من وقت العمل (اطلاعات، 31 تموز/يوليو 1983).

-العطل: في ظل النظام الإمبراطوري، كان يمكن المأجورين الاستفادة نظرياً من يوم راحة في الأسبوع، وعشرة أيام تعطيل مدفوعة الأجر و12 يوماً كعطلة سنوية مدفوعة (الفصل الثاني، المادتان 14 و15). ومع أن المشروع المعدل للقانون الإسلامي يبدو أكثر اعتدالاً من نسخته الأصلية

ويقبل بمبدأ يوم راحة أسبوعي ومكافأة أيام العطلة (دون توضيح شروط ذلك) (اطلاعات، 31 تموز/يوليو 1983)، فهو لا ينسب بينت شفة بصدد العطل السنوية: خلال وضع العقد، يمكن المستخدم والمستخدم أن يعينا «مدة محددة» للعطل ويتفاهما على أشكال المكافأة (المادة 47).
الحماية الاجتماعية

عمل الأُولاد: لقد أجبر الفقر الأهل دائما على بيع قوة عمل أولادهم. ولم يتم يوما الاحترام العملي، وبصورة فعالة، لمبدأ حظر تشغيل الأُولاد بسبب الأضرار التي يسببها ذلك لصحتهم الجسدية والنفسية. وإنه لمثل معروف جدا استغلال أو حديثي السن جدا في المشاغل الحرفية. فإحصاء عام 1976 كان يشير إلى وجود 600 ألف حدث بين العاشرة والـ14 عاما، من بينهم 130 ألفا بين 10 و11 سنة، وذلك في صفوف السكان العاملين. ولم يكن يأخذ بالحسبان، بالتأكيد، الأُولاد تحت سن العاشرة. وفي الواقع فإن قانون العمل كان يحظر تشغيل فتیان تحت الـ18 عاما، إلا في حال تمتعهم بتكوين مهني، كان السن الأدنى المحدد له 12 عاما.

أما القانون الإسلامي فيلغي أي تقييد في هذا المجال ويسمح بتشغيل الأُولاد بشرط الحصول على موافقة الأب أو الوصي الشرعي (المادة 52).
- عمل النساء: لقد زاد التمييز تبعا للجنس زياد مهمة في ظل النظام الإسلامي، ونص القانون الجديد يثبت ذلك دون تحفظ، فالنساء المتزوجات يمكنهن العمل، شريطة عدم الإخلال بـ«الحقوق الزوجية» للزوج، وألا يكون العمل الذي يخترنه عملا ليليا (اطلاعات، 31 تموز/يوليو 1983). أما بصدد حماية النساء الحاملات، فمدة عطلة الأمومة والإرضاع متروكة لتقدير المستخدم (المادة 54).

- سلامة الاستخدام: كان قانون 1959 يحتمل المستخدم مسؤولية أي صرف تعسفي من العمل (المادة 33). وفي حال إبرام عقد دون تحديد مدة له، كان عليه أن يدفع تعويضا متفوتا حسب أجر المستخدم، وعمره، وقدمه في العمل ووضعه العائلي، وحتى إذا لم يكن يجري تطبيق هذا البند كليا، فهو كان يحول إلى حد ما دون أعمال الصرف الكيفية. أما مشروع القانون الإسلامي فيفرض حدا أدنى لمدة العقد هو ثلاث سنوات، بعد ذلك، يمكن رب العمل أن يرفض تجديده، وعليه عندئذ أن يدفع تعويضا للمأجور، لكن وفقا لشروط أقل ملاءمة بوضوح لهذا الأخير من تلك التي كانت ملحوظة في القانون القديم.

الحقوق الاجتماعية: تعود التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في إيران إلى عام 1931. وقد امتدت مكاسب نضالات عمال سكك الحديد، فيما بعد، إلى مجمل القطاع العام، وإدارة الدولة وقسم من المنشآت الخاصة، إلا أن هذه الترتيبات القانونية لم تكن تشمل كل الشغيلة، لا سيما شغيلة الصناعة التقليدية، وبالنساء، والزراعة.

أما القانون الإسلامي فيهدف إلى تحرير الدولة والمستخدم كليا من مسؤولياتهما على صعيد التعويض في حالة حوادث العمل، والأمراض الناجمة عن المهن، والأمراض العادية، وحالات الحمل، والانعطاب والتقاعد. بالمقابل، فهو يتجه نحو استبدال هذه الضمانات القانونية بتدابير خيرية، فوفقا للقواعد الإسلامية، تقع مسؤولية الاهتمام بالمعاقين والمرضى والعجزة على أولادهم وأحفادهم أو على أهلهم. فعلى هؤلاء أن يقدموا لهم الغوث والمساعدة. وفي حال لم تكن متوفرة لهم الوسائل الكافية للاضطلاع بهذه المسؤولية، تتولى توفيرها الضرائب الدينية.

هكذا لا مبرر لوجود الضمان الاجتماعي والتقاعد، وفي كل حال لن يكونا إلزاميين. «يمكن الشغيل المطالبة خلال توقيع العقد ببند خاص يلزم رب العمل بتأمينه ضد المرض، والحوادث، والعجز الصحي، والوفاة، والتقاعد، الخ». (المادة 22). ويمكن رب العمل أن يقبل بالطلب أو يرفضه، إذ إن تلك قضية شخصية بين الموقعين) 11.

في حال وقوع حادث عمل، يمكن دفع تعويض للمأجور إذا تم اعتبار رب العمل مسؤولا مباشرة. أما سن التقاعد فليست محددة، ولا اعتراف بأكثر من سقف واحد لسن العمل: ذلك الذي يحدده العجز الكامل عن العمل أو العجز الصحي.

الحقوق النقابية

إن الفلسفة التي تشكل خلفية للقانون الإسلامي للعمل تستند إلى فكرة الخضوع للقدر أو الاستسلام له، والقبول بالفوارق في الغنى والثروة، التي يجب النظر إليها على أنها معطيات طبيعية. فبين الأغنياء والفقراء، وبين رب العمل والعامل، ليس ثمة أي نزاع مبدئي -الجميع متساوون أمام الله. هكذا يجري اعتبار السعي وراء مساواة مادية أمرا مزرريا وخسيسا. والمطالبات المالية المبالغ بها فاسدة وغير قابلة للدفاع عنها، فما ينقص العامل ليس الرفاه ومستوى حياة أفضل بل الروحانية والنظام الأخلاقي.

ضمن هذا المنظور، من الواضح أن العمل النقابي يرتبط بالنسبة للنظام الإسلامي بـ«مفهوم مادي» جاء به الغرب. وهو يخلق انقسامات ضمن جماعة المؤمنين وله ذيول اجتماعية مشؤومة.

الإسلام هو دين المستضعفين، والحكومة التي تطبق قواعده هي حكومة عادلة بالضرورة، وليس ثمة مبرر بالتالي للاحتجاج أو للعصيان. فيما أن إرادتها الوحيدة هي إقامة العدل، فلا شيء ينبغي أن يعكر النظام الاجتماعي. لذا فالإضرابات، وحالات التوقف عن العمل، والتحركات في المصانع، كلها أمور تعتبرها السلطات الشيعية متعارضة مع مبادئ الجمهورية الإسلامية، إلا أنه من المسلم به أن يكون على رب العمل أخذ وضع المأجورين بالاعتبار وتأمين حد أدنى من متطلبات البقاء لهم، لكن دون فرض أي تدبير من تدابير الرقابة لأجل التثبيت من ذلك.

إن كلمة إضراب ليست واردة في أي بند من بنود نص القانون، لكن تحل محلها عبارة «نزاع جماعي»، هذا النزاع الذي يجب تسويته بسرعة بواسطة الإدارة المحلية لوزارة العمل أو المحاكم.

وتحمل السلطة بصدد النقابات فكرة من الواضح أنها أكثر رجعية من تلك التي كان يحملها النظام السابق الذي كان يعترف بالحقوق النقابية، على الأقل على الورق. إن الجهاز «النقابي» الوحيد الذي يقبل به النظام الإسلامي هو الشورى الإسلامية، التي تبنى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 1983 شروط تكوينها ونظامها الداخلي، وحولها إلى مجلس الرقابة لأجل الإقرار النهائي.

هذه المجالس (الشورى) تشبه بصورة فريدة المنظمات النقابية المعمول بها في ظل الأنظمة الفاشية، حيث على العمال وأرباب العمل أن يشتغلوا يدا بيد (المادة الأولى) في أنواع من الهيئات المهنية، يكون الحافز المهيمن فيها زيادة الإنتاج. وليس على مجالس الشورى الإسلامية أن تقدم حسابات للمأجورين، بل فقط للسلطات. أعضاءها يتم انتخابهم، لكن انتخاب المرشحين مرتين برادة ممثلي الحكومة. يجب أن يكون المرشح «مؤمنا، ممارسا للإيمان وأن يعترف بولاية الفقيه ويكون مخلصا للجمهورية الإسلامية» (المادة 2) (بالنسبة لأعضاء الأقليات الدينية، يكفي الإخلاص للدستور الإسلامي). وينبغي أن يثبت أيضا أنه ليس لديه أي ميل للأحزاب أو التجمعات «غير الشرعية» المحسوبة ضمن أعداء النظام

12).

إذا كان احد الأدوار المعطاة للشورى بذل «جهد لأجل تحسين شروط العمل وحماية حقوق الشغيلة». فلهذا الدور طابع عرضي ودعاوي صرف مقارنا بالمسؤوليات الأخرى التي يحملها إياها القانون: التعاون مع الجمعيات الإسلامية، رفع «مستوى وعي» الشغيلة إيديولوجيا، التعاون مع الإدارة وتوصيتها بالعناصر «النشيطة والمستحقة» (اطلاعات، 15 تشرين الأول/أكتوبر 1983). في الواقع، تعمل هذه المجالس كأجهزة حكومية وتذكر بالانقابات الرسمية القديمة، التي كان يخرقها عملاء السافاك، والتي كانت وظيفتها الأساسية تهدئة النزاعات، والشاوية بالعناصر المشتبه بها ومساندة إدارة المصانع إبان الاضطرابات والتحركات. الفلاحون والثورة

ولدت الحركات الثورية الإيرانية بشكل خاص في المناطق المدنية. فالأرياف التي تضم 53% من السكان، لم تشارك حقا في الثورة (13). وخلال كل الفترة التي كانت تكتسح المدن إبانها انتفاضات ومجازر يومية، لم تبد طبقة الفلاحين عدا للأنظام الإمبراطوري. وفي الواقع، لم تبدأ بتأكيد نفسها كقوة اجتماعية مستقلة إلا بعد انهيار الجهاز الملكي. ويوجد تخلف الفلاحين عن النضال السياسي تفسيره في عوامل عدة: -لم تكن المطالبات بالحرية السياسية، ورفض الاستبداد أو البحث عن هوي ثقافية واجتماعية تهددها «الحدائثة» و«النزعة الغربية»، لم تكن هذه الأمور تطول الفلاحين مباشرة.

وكان عسف نظام الشاه قد أصاب الأرياف بصورة متفاوتة. طبعاً كان لمعارضة الشاه صدى جيد في بعض المناطق، لا سيما لدى الأقليات الإثنية ضحايا التمييز القومي (في كردستان)، ولدى البدو الذين جرى إجبارهم على الاستقرار) في فارس) والفلاحين الذين طردوا من أراضيهم على يد العائلة الملكية والرجال التابعين للأنظام القديم (في غيلان ومازندران). لكن في المناطق الأخرى، كانت السلطة المهيبه للجهاز الإمبراطوري أقل صرامة، والإكراه البوليسية أقل بروزاً.

-إذا كان الإصلاح الزراعي انتهى بهزيمة اقتصادية أكيدة، فلقد كان تأثيره السياسي والنفسي على العالم الريفي يشل بالمقابل مساوئه. لقد ولد فئة جديدة من صغار المستثمرين، المستقرين اجتماعياً. وبالنسبة لأولئك الذين استفادوا من قطعة أرض صغيرة -حتى إن كانت في الغالب من الصغر بحيث لا تسمح بإعالة عائلة بكاملها- كان الشاه معتبراً سلطة حامية، عملت لصالحهم. هذا هو السبب في أن بعض الفلاحين هاجموا أحياناً أنصار الخميني معتقدين أن سقوط الشاه قد يعني خسارة أرضهم وعودة الإقطاعيين القدامى.

-باستثناء وحدات زراعية كبرى، جرى الاحتفاظ بها للأعمال الزراعية agrobusiness، كان انفتاح المناطق الريفية على العالم الرأسمالي ضعيفاً. فمن أصل مجمل الوحدات الزراعية، لا تنتج 51% ما يكفي لتحويل فوائض إلى السوق، و فقط 26.7% تتوصل لبيع نصف إنتاجها. هكذا على عكس ما حصل في المدن، كان اختراق الأنظام الرأسمالي محدوداً، بحيث لم يمس نمط الحياة التقليدي وترك نوعاً من الاستقلال الذاتي للأرياف.

-أدى النزوح المتسارع للشبيبة باتجاه المدن، بسبب الإفقار المتنامي للمناطق الريفية، إلى إفراغ الأرياف من قواها الحية. ففي القرى القائمة على بعد أكثر من 50 كلم عن مدينة تضم أكثر من 100 ألف نسمة، نزع ما بين 6 و90% من الشباب. لكن هذا الرقم أضعف (بين 20 و50%) في القرى القريبة من المراكز المدنية الكبرى: فالشباب يفضلون عندئذ السكن في الريف والتنقل يومياً ذهاباً وجيئة للعمل في المدينة المجاورة) 14. -بالنسبة للفلاحين، ليست ممارسة الدين رسمية ولا متمزجة، بل تجريبية، مكيفة مع العمل اليومي، فقبل الثورة كان وجود الملائكة في القرى ضعيفاً ولم يكن نفوذهم الاجتماعي بقوة نفوذهم في المدن. ولما كانت غالبية الفلاحين تعيش تحت حد الفقر، لم تكن لديهم إمكانيات تحمل تكاليف رجل دين مفرز بشكل خاص لقرية. ومن أصل 70 ألف قرية، كان لخمسة آلاف فقط (7%) ملاً يمارس مهمته بدوام كامل.

إذا كان يقف الفلاحون نادراً ضد رجال الدين، وإذا كانوا يحترمون سلطة هؤلاء، الذين يستدعونهم طوعاً لأجل احتفالات متنوعة (حالات حداد، زيجات...)، فذلك لا يمنع أنهم يشعرون نحوهم ببعض الحذر. فالملأ في الريف هو عموماً حليف لملأكي الأراضي، والتجار، وأعيان القرية والمرابيين، الذين يرتبط بهم اقتصادياً واجتماعياً. وهذه القرابة تثير حذر الفلاحين الفقراء، الذين يأخذ عليهم رجال الدين، بالمقابل، أنهم ليسوا مؤمنين مثابرين، مثل أولئك التجار المخلصين والأتقياء الذين يضربون بهم المثل. كما يأخذون عليهم أيضاً قلة احترامهم ولا مبالاتهم تجاه تفاصيل العقائد والطقوس التي تصعب عليهم متابعتها بسبب أعبائهم اليومية وعملهم الإلزامي.

لقد ظهر التيار الثوري في الأرياف إما بفضل المهاجرين العائدين إلى البلد أو بفضل مثقفي القرية (معلمين، طلاب)، الذين أقاموا جميعاً صلات منتظمة بالوسط المدني. إن شهادتهم بصدد الطغيان، والاضطهاد في المدن، وجهودهم لتوضيح التطلعات الثورية للإسلام الشعبي، ودفاعهم عن العدل الاجتماعي والأنظام الأخلاقي، كل ذلك هز لامبالات الفلاحين وشجعهم على استقبال هذه اللهجة الجديدة بمودة.

وبعد سقوط السلطة المحلية وهرب الأعيان ومأموري الحكومة، كان هؤلاء المثقفون ذاتهم أوائل المحرضين على قيام مجالس قرى (شورى-ي محلي)، تتولى حل النزاعات والمشكلات المحلية وضمان الأمن.

إن صعود الحركات الشعبية ونشر إيديولوجيات جديدة تنادي بالدفاع عن المحرومين وحماية المضطهدين وأدأ تدريجياً آمالاً عميقة لدى الفلاحين الفقراء.

وغداة إطاحة نظام الشاه بدأت تظهر النضالات الفلاحية في بعض مناطق إيران، لا سيما في المقاطعات التي تغلب فيها الأقليات الإثنية (كردستان، أذربيجان، تركمان-الصحراء، بلوخستان)، لكن أيضاً في الفارس، وغيلان ومازندران، ثمة حيث نجد العدد الأكبر من الملاكين المتغيبيين. لقد تمرد فلاحون ضد الإقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين واستولوا على الأراضي وتقاسموا.

كان تسارع التمردات قوياً بحيث أن الحكام الجدد سرعان ما سعوا للجها، فوقفوا في الحال ضد احتلال الأراضي، وجاءت مجموعات من البازدران من المدن لإعادة الأنظام، فطردت فلاحين من الملكيات المحتلة حديثاً، وأوقفتهم، وأحياناً جرى إعدامهم. ووضع رجال الدين أيديهم على مجالس القرى واللجان المحلية، الأمر الذي سهل تسلل الأعيان إليها، والتجار الأغنياء وملاك الأراضي، طبعاً «المسلمين الجيدين»، لكن الذين لم ينس القرويون سلوكهم قبل سقوط الملكية.

اهتم رجال الدين الذين أرسلتهم فم أو طهران بفرض شرعية الأنظام الجديد أكثر من اهتمامهم بالتجاوب مع التطلعات الجديدة. وقد سغرت نشاطية بعض رجال الدين وشوفينيتهم غضب الأقليات السنية في كردستان، وتركمان-الصحراء، حيث صوّر الإقطاعيون، الذين تحالفوا مع البازدران، عمل الفلاحين كما لو كان إساءة لوحدة الأرض الوطنية وللجمهورية الإسلامية.

«الجهاد لإعادة البناء»

لقد صعب على النظام الجديد أن يراقب الأرياف بفعالية، واتخذ منذ عام 1979 بعض التدابير لتهذبة التوترات وتأطير المجتمع الريفي. في 17 أيار/مايو 1979، أطلقت حكومة بازركان «حملة الجهاد لأجل إعادة البناء»، التي كان هدفها في البدء تعبئة الشبيبة للمساعدة في البناء وفي تطوير المناطق الريفية، وتقديم دعم مادي ومالي للفلاحين الفقراء، ورفع مستوى التعليم والوقاية الصحية في الأرياف ونشر المثل العليا للجمهورية الإسلامية. وقد تطوع لهذه القضية تلامذة وطلاب عاطلون عن العمل تحركهم قناعات ثورية. كان نشاطهم مجانيًا، وكان المساهمون في الحملة يحصلون فقط على الغذاء والسكن.

وقد سغرت «الحملة» دفعة واحدة الخلافات بين رجال الدين، الراغبين في توسيع دورها المؤسسي، وحكومة بازركان التي كانت تنوي الحد من هذا الدور إلى مستوى منظمة مجانية بسيطة، من دون وسائل مالية كبرى ولا سلطة قرار، لئلا تأخذ من صلاحيات وزارات الدولة وإدارتها. كان عمل «حملة الجهاد»، في البدء، ضخما ومفيدا، فالشبان المتحمسون بنوا مدارس وحمامات عامة وطرق وحسنوا نظام الري وساعدوا المزارعين ماليًا. وفي بعض المناطق، دافعوا حتى عن قضية الفلاحين الذين دخلوا في نزاع مع البورجوازية المحلية الكبرى. لكن بعد هزيمة الليبراليين، باتت «الحملة» جهازا رسميا وتبدلت بنيتها. فقد اخترقها حزب الجمهورية الإسلامية وتعرضت لعدة تطهيرات بهدف تصفية المتعاطفين مع اليسار والليبراليين. وقد ترانبت بالندرج، وشغلت ماجورين دائمين، فاقدة بذلك طابعها التطوعي. إن دفعها أجورا لأعضائها لا يسمح بالضرورة بجمع الأفراد الأكثر نشاطا والأكثر حوافز. هكذا تحولت «الحملة» إلى وكالة تشغيل، تنسب أنصارا للنظام يبحثون عن عمل منظم.

إن النشاطية والعصبوية تضربان بفعاليتها. لا شك أن لها إلى الآن دورا أساسيا في بناء الأبنية العامة وتوزيع التسليفات والمساعدة التقنية. لكنها تغدو بوجه خاص جهازا لتأطير سكان الريف وجهازا لنشر إيديولوجيا النظام الإسلامي. وعلى الصعيد المحلي، تبدو أكثر تسامحا مع الإقطاعيين وتسعى لحل النزاعات حيبا. وانطفا من اندلاع الحرب، شرعت تعمل كمركز تطويع وإرسال المتطوعين إلى الجبهة. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1983، وبعد موافقة المجلس، باتت «الحملة» وزارة مستقلة وأخذت مكانها إلى جانب هيئات بيروقراطية أخرى للسلطة الإسلامية. مساجلات حول إصلاح زراعي

إن التفاوتات بين الفلاحين صارخة. فبين أولئك الذين أسعفهم الحظ فامتلكوا أرضا خاصة بهم (أي حوالي نصف أبناء الريف)، يمتلك 65% قطع أرض مساحتها دون الخمسة هكتارات، أي بالإجمال ما يقرب من 15% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة، في حين أن المساحة المتوسطة الضرورية لإعالة أسرة فلاحية تتراوح بين 7 و10 هكتارات. هكذا فإن الغالبية الساحقة من الفلاحين لا تحصل على أي فائض سنوي ولا يمكنها القيام بأي إنفاق لتحسين شروط الإنتاج المادية.

من جهة أخرى، فإن 18% من الفلاحين والمستثمرين الزراعيين يملك واحد منهم أكثر من عشرة هكتارات ويشرفون على 70% من الأراضي الصالحة للزراعة. أما المزارع الكبرى (أكثر من 50 هكتارا)، التي تغطي بمجملها 22% من مجمل الأراضي، فيملكها 1% فقط من الملاكين الأغنياء.

في ظل النظام السابق، لم تطل المراحل المتتالية من الإصلاح الزراعي غير نصف الأراضي الصالحة للزراعة. وقد أفلتت الملكيات الممكنة، والكروم، ومزارع الشاي من إعادة التوزيع، فالملاكون العقاريون الكبار تمكنوا من أن يجيروا لصالحهم بنودا خاصة في القانون الإمبراطوري: لما كانت لديهم إمكانية الاحتفاظ بضيعة من بين تلك التي كانوا يملكونها، اختاروا بالطبع تلك الأوسع والأكثر خصبا. كما أنهم عرفوا كيف يلتفون على القانون بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم لأولادهم أو لأعضاء في عائلتهم.

في آذار/مارس 1980، وافق مجلس الثورة على قانون أول للإصلاح الزراعي يشير إلى أنه لن يعاد توزيع ملكيات العائلة الإمبراطورية وأشياء النظام القديم وحسب، بل كذلك الأراضي التي يرفض الملاكون زراعتها. وكان ذلك القانون ينص أيضا على ضرورة اختصار مساحة الملكيات الكبرى إلى مساحة متوسطة تساوي ثلاثة أضعاف المساحة المعتبرة كافية للسماح بإعالة أسرة فلاحية عادية.

للحال أثار هذا النص احتجاجا حادا في الأوساط المحافظة، سواء من جانب الملاكين العقاريين الكبار أو من جانب رجال الدين النافذين داخل الجهاز الإسلامي، من مثل آية الله كلبيكاني وآية الله روحاني. وفي قم، وقف العديد من العلماء ضد أية إعادة توزيع للأرض، ووصل بعضهم إلى حد الإعلان في المساجد: «هذا القانون شيوعي، والله لن يقبل به. إنه مناقض للإسلام». فأخذ الأرض من البعض لإعطائها لغيرهم هو بالنسبة إليهم عمل لا معنى له.

في بداية عام 1981، أمر الخميني بتعليق هذا النص بسبب الحرب والأزمة الداخلية. وبعد مرور عام، تبني المجلس قانونا ثانيا أكثر اعتدالا وحوله إلى مجلس الرقابة للموافقة عليه. بموجب هذا القانون لا تطول إعادة التوزيع الأوقاف، والملكيات الممكنة والكروم. علاوة على ذلك فهو يقدم تنازلات أكبر للملاكين الكبار، حيث يخول هؤلاء امتلاك مساحة زراعية تساوي أربعة أضعاف قطعة الأرض الأساسية (التي تنتج إعالة أسرة فلاحية). كما أن لأولادهم حق الشفعة لشراء الأراضي التي تزيد مساحتها عن المساحة المشار إليها. لكن هذا النص اعتبر هو الآخر بالغ الجذرية، وفي نهاية عام 1982 رفضه مجلس الرقابة معتبرا أنه مخالف لمبادئ الإسلام الأساسية وأنه يسيء إلى حق الملكية.

ولدت اللعبة المزدوجة للنظام، التي تدافع بشراسة عن المالكين، من جهة، وتدعي من جهة أخرى أنها ترضي الفلاحين، حالة من التشكك وزوال الأوهام. وبسبب هذا التردد، تبقى المسائل الرئيسية للمجتمع الريفي معلقة وليس واضحا كيف ستمكن الحكومة من إنجاح رهانها -تأمين الكفاية الذاتية الغذائية، وزيادة الإنتاج الزراعي وحفز عودة النازحين إلى الريف- إذا لم تحزم أمرها وتحدد نظام الأرض. النساء والنظام الأخلاقي الجديد

النساء هن الضحايا الأولى لأسلمة المجتمع الإيراني (1). فقد خضعن لتقليد طويل من الاضطهاد والتمييز الجنسي، وأبقين باستمرار خارج الحياة الاجتماعية، وهن يخضعن منذ سقوط الشاه لنير نظام أخلاقي أكثر إذلالا.

كان دورهن في الثورة مهما. فنادرة هي الحركات الثورية في العالم الثالث التي تشارك فيها قدر مماثل من النساء. عشرون بالمئة من سجناء الشاه السياسيين كانوا نساء، وكثيرات منهن شاركن مباشرة في الكفاح المسلح، وتعرضن للتعذيب وأعدمن. وخلال الانتفاضات الشعبية، نال حضورهن الكثيف في مظاهرات الشوارع والتجمعات الحاشدة إعجاب العالم أجمع. ولما كن غالبا في مقدمة المواكب، مرتديات التشادور الأسود مع طفل يحملنه -ربما لجعل جنود الشاه يجمون عن إطلاق النار- سقط منهن عدد كبير من الضحايا: أكثر من 700 في يوم الجمعة الأسود وحده.

وخلال الأيام الثورية في طهران، ومع أنهن كن في مؤخرة معارك الشوارع -تلك مهمة مسندة إلى الرجال-، كان دورهن نشطا بصورة خاصة: بنين المتاريس، ونقلن الجرحى واعتنن بهن، وحملن أسلحة وذخائر، وأقمن اتصالات بين المقاتلين.

خلال كل مرحلة التمردات ضد الجهاز الملكي، ارتدت النساء التشادور (2)، رمز الهوية الوطنية، وإحدى وسائل النضال ضد سيطرة الغرب الثقافية و«تحديث» زائف. لكن بعد الثورة، لم يتأخر التشادور في أن يصبح أداة قمع. بعد سقوط الشاه بقليل، كانت تصريحات بعض آيات الله الكبار تنطوي على ما يشغل بال الإيرانيات. فأحاديثهم كانت تهدف ضمنا إلى زيادة حدة اللامساواة في الحقوق داخل العائلة وتشجيع التمييز الجنسي. وفي آذار/مارس 1979، بعد شهر أو يكاد على وصول الخميني إلى السلطة، أصدر قرارا يجعل وضع الحجاب إلزاميا (3).

وفي الوقت ذاته، وخلال خمسة أيام، من 8 إلى 12 آذار/مارس، نزلت آلاف النساء إلى الشارع في طهران وتبريز وأصفهان ومدن أخرى احتجاجا على إلزامية لبس الحجاب والمطالبة بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي وقت قصير، ظهرت عدة منظمات نسائية (مرتبطة طبعا بمعظمها بشتى الأحزاب والحركات السياسية): رابطة النساء الإيرانيات (الجهة الوطنية)، الاتحاد الوطني للنساء (تجمعات يسارية)، اتحاد النساء الديموقراطي (حزب توده)، يقظة النساء (اتجاه ماوي). وقد صورت السلطات الإسلامية احتجاجات النساء المفاجئة كاستفزاز من جانب أنصار النظام القديم وعملاء السافاك. فتعرضت المتظاهرات للهزء والتدفيش والمضايقات بواسطة مجموعات منظمة من حزب الله، مسلحة بالسكاكين والعصي، ووسط صيحات «ياروساري، ياتوساري» (إما الحجاب أو الضرب).

إلا أن اتساع الرفض والغضب النسائيين، جعل النظام يتراجع وأجبر رجال الدين على تأجيل مشروعهم مؤقتا، باعتبار أن لبس الحجاب لا «يفرض» بل «يُنصح به». وأعلن الخميني عندئذ أن الموضوع يتعلق بـ «واجب إسلامي» «لا بأمر». وفيما بعد، فإن حرب الاتجاهات، وانحطاط المناخ السياسي، والأزمة الاجتماعية وتمرد الأقليات الاثنية، دفعت مشكلة النساء إلى المقام الثاني. إن ارتفاع رجال الدين داخل الدولة على حساب البورجوازية الليبرالية سمح للملاهات بالعودة بقوة إلى موضوع التشادور. فلبس الحجاب الذي كان «موضوع نصح» في آذار/مارس 1979 بات إلزاميا في تموز/يوليو 1980 بالنسبة لكل النساء المستخدمات في منشآت الدولة وإدارتها، وفي نيسان/إبريل 1983، بالنسبة لكل النساء في الأماكن العامة، أي يكن دينهن وجنسيتهن. فلقد نص تعميم صدر عن المجلس العلى للقضاء، في 15 نيسان/إبريل 1983، على أن كل أنثى تلبس بصورة غير متوافقة مع القواعد المفروضة وتؤخذ بالجرم لمشهود تتعرض للمحاكمة أمام محكمة جزائية وللحكم عليها بعقوبة تتراوح بين السجن شهرا والسجن لمدة عام.

لم تستطع الحركة النسائية مقاومة هجمات رجال الدين اللاحقة وأصبحت سريعا بالإنهك. فغياب منظمات مستقلة خاصة بالنساء، تدافع عن القضية النسائية بالتحديد، كان ينيط نضالهن بالأحزاب والهيئات السياسية. كانت حركة النساء تنقسم وتتفكك. وبعض الجماعات اليسارية (حزب توده مثلا)، الحريصة على عدم إزعاج النظام الجديد، فكت تضامنها باكرا جدا مع حركة الاحتجاج، معتبرة أنها غير ملائمة في مناخ اللبلة التالي للثورة الذي كانت تشهده إيران آنذاك. وكان آخرون يعتقدون أن لمشكلة النساء أهمية ثانوية بالمقارنة مع التجاوزات الكثيرة للسلطة الإسلامية، التي تجعل أي مشروع ديمقراطي مستحيلا. وقد فضلوا اختيار ميادين نضال أخرى ضد عسف الملاهاات. في غضون ذلك، تضي الخُجُب القمامة على الشوارع، وجرى القضاء على الحريات النسائية، كما على جميع الحريات، لمدة طويلة من الزمن. التشادور والوسط الاجتماعي

ربما يرتبط استعمال التشادور بالاستقرار الحضري -فالبدو الإيرانيون لا يرتدونه- لكن بوجه خاص بالاستقرار في المدن وتطور الحياة البضاعية. إنه بشكل أساسي علامة من علامات البيئة المدنية. فمعظم النساء الفلاحات يضعن خمارا بسيطا لا يخفي الشعر كليا وليس له معنى ديني. إن التشادور يعيق الحياة المهنية للنساء الريفيات ونشاطهن، ذلك أن أعمال الحقول، وتربية المواشي، تتطلب نوعا من حرية الجسم والأعضاء لا يتناسب مع وضع حجاب باستمرار. ومن غير المحال في مجتمع أبوي إلى حد بعيد أن تكون المركنتيلية المدنية حولت المرأة إلى قيمة تبادل تؤمّن تداول الأموال وغدت هاجس إخفاء النساء وحماية عذريتهن و«شرف»هن. لقد أصابت سياسة «التحديث»، التي اعتمدها آل بهلوي، إصابة جزئية نظام التجارة الكلاسيكي على الصعيد الاقتصادي، من جهة، وعلى الصعيد الاجتماعي نمط الحياة التقليدي، من جهة أخرى.

ولد دمج النساء في النشاط الاجتماعي شريحة جديدة من السكان الإناث، متحررة جزئيا من العوائق بالغة التقدم: يخرجن دون حجاب، ويمارسن مهنة ويخترن الرجل الذين يردن مقاسمته الحياة.

إن ظهور هذه الفئة من النساء «المعصرنات»، «بي-تشادور» (أي اللواتي لا يتحجبن) لم يكن نتيجة تطور تدريجي للمجتمع الإيراني بل حدث بالأحرى بتحريض من رضى شاه الذي كان يبحث عام 1935 عن طبقة تدعمه، ويريد الدفاع عن البورجوازية الجديدة، فعمد إلى تحرير إجباري للنساء. كانت الشرطة قد تلقت تعليمات بتوقيف النساء المحجبات وتمزيق التشادور في الشوارع.

لكن هذا التحرير الظاهري لم يستطع أن يحرر النساء الإيرانيات حقا ولم يقلب التقاليد رأسا على عقب. فالنساء «العصريات» أقلية وينتمين بمعظمهن للطبقة الوسطى الجديدة. لقد شجع الحصول على التعليم أيضا دمج قسم من نساء البورجوازية الصغيرة بالنشاطات المهنية: أعمال السكرتارية، والمصارف، والمواصلات السلوكية واللاسلكية، وكعاملات فنيات في المكاتب. لكن هؤلاء الأخيرات عشن تناقضا حادا، إذ أنهن اضطررن للتكيف مع نمط الحياة الحديث فيما هن ينتمين إلى عائلات تقليديات. يلبسن التشادور حين يكن على اتصال بمحيطهن العائلي ويجبرن على التخلي عنه في العمل.

في الواقع، إن المشاركة النسائية في الحياة الاجتماعية بقيت ضعيفة. 8% من النساء فقط يعملن، بمقابل 48% من الرجال (في فرنسا، هذه الأرقام هي 32% للنساء و54% للرجال). وهن يشكلن 13.8% من مجمل قوة العمل (إحصاء تشرين الثاني/نوفمبر 1976). وفي المدن، معظم النساء منخرطات في القطاع الثالث: خدمة عامة، تعليم، صحة، الخ... وقد حد الاحتياطي الغزير من اليد العاملة الذكورية التي توفرها الأرياف من استخدام النساء في القطاعات الصناعية.

لذا فإن نسبة كبرى منهن بقيت خارج الحياة الاجتماعية، تعيد إنتاج التقاليد والعادات السحيقة وتغذي المثل الأعلى للعائلة التقليدية. سن واعيات لاستغلالهن ولا يشعرن بالاضطهاد. ولكنهن فخورات بأنهن أمهات جيدات لأولادهن، وزوجات مخلصات ومطيعات لأزواجهن، فهن لا يخرجن دون حجاب.

إلا أن كل النساء اللواتي شاركن بنشاط في الثورة ولبسن التشادور لا يأتين من وسط اجتماعي واحد. وخلال الانتفاضة الشعبية ضد الشاه، أخفى التشادور التناقضات الطبقة.

سوق مزدهرة

في أيار/مايو 1983، استقبلت البلدان الصناعية السبعة المجتمعة في القمة الاقتصادية بوليامسبورغ في الولايات المتحدة استقبالا عطوفا نداء الحكومة الإيرانية التي طالبت منها مساعدتها على الخروج من عزلتها. وقد أوحى بأنها مستعدة لفعل كل ما يلزم من أجل الحيلولة دون سقوط إيران ضمن دائرة النفوذ السوفياتي) 1.

لقد تقدم تطبيع العلاقات مع الغرب بوضوح منذ نهاية عام 1982، التاريخ الذي سعت إيران ابتداء منه لاستعادة مصداقيتها في الساحة الدولية وتلميع صورتها التي كانت بهتت بعض الشيء بسبب «عدائها لأميركا»، لا بل «عدائها للغرب» لفظيا. فالديون الخارجية تم دفعها وسويت معظم النزاعات مع الشركات الأجنبية التي أعقبت تأميم فروعها، وتحسن بشكل ملموس احتياطي إيران الخارجي. يبدو أن عودة القادة الإيرانيين إلى «الواقعية» طمأنت الغربيين، الذين لم يكونوا ينتظرون أن يروا إيران تسارع بذلك القدر في إبداء رغبتها في البقاء ضمن المعسكر الغربي وعدم الابتعاد عن «العالم الحر».

إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن البلدان الغربية اتفقت منذ الثورة على تقييم متفائل بالأحرى، وإن حذر، بما يخص مستقبل الجمهورية الإسلامية. ففي بداية عام 1979، تم وضع تقرير مفصل حول «النتائج الاقتصادية للثورة الإيرانية» (2) تحت رعاية الكونغرس الأميركي، كان الغرض منه درس كل المنظورات الاجتماعية والاقتصادية المفتوحة أمام الحكومة الثورية. وفي حين أبرز التقرير الدرجة العليا من التبعية التي يرتهن بها هذا البلد بين أنه ما من نظام يمكنه الحفاظ على الاستقرار وعلى نوع من الدعم الشعبي، ومواجهة الضغوط الداخلية من دون الاستمرار في تصدير نفطه بوتيرة عالية، هذا النفط الذي لا يمكن لغير مداخله أن يتيح تسوية نفقات النظام الجارية و وارداته الغذائية وغير الغذائية. وبالتالي ستكون إيران مضطرة، عاجلا أو آجلا، للاستجداد بالغرب.

عام 1981، حصلت اتصالات سرية بين مسؤولين أميركيين وبريطانيين وفرنسيين بهدف درس الوضع الإيراني وتقييم فرص بقاء جمهورية الخميني. وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن النظام القائم يمتلك أوراقا مهمة تتيح له البقاء ومقاومة الاضطرابات الداخلية. وقد اعتبروا أن قمع المعارضين وأسلمة المجتمع من الأمور الداخلية وليس لها غير ذيول محدودة بصدد علاقات إيران الخارجية. كان قد أن الأوان إذا لوضع حد للمناخ المتوتر الذي يعيق العلاقات مع هذا البلد، لاسيما منذ قصة الرهائن الأميركيين.

وقد حاولت الشركات الأجنبية أيضا أن تحسب مخاطر انعدام الاستقرار المعرضة لها الدولة الإسلامية على المدى القصير والطويل: قوى المعارضة، تمردات الأقليات الاثنية، الانقسامات السياسية، الخ. وإذا كانت شعرت ببعض التشاؤم حيال تطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي: بطالة، تضخم، صعوبات دفع، هبوط الناتج الداخلي الإجمالي فبالقابل وجدت المجال ملائما جدا للواردات، المتزايدة بوتيرة سنوية تصل إلى 15%. وإذا كانت تمتنع عموما عن القيام بتوظيفات والانخراط في مشاريع على المدى البعيد، فبالقابل تندفع بحماس نحو التجارة عقود المبيعات الفورية.

إن رجال الأعمال، الذين شاركوا في الحلقة الدراسية التي نظمتها غرفة تجارة وستمينستر في 30 حزيران/يونيو 1983 بهدف مناقشة العلاقات التجارية مع إيران، اعترفوا جميعا بالطابع المربح جدا للمبادلات مع هذا البلد (3). فرجال المصارف ورجال الأعمال مجمعون على أنه لا يمكن تصور آفاق تجارية أفضل من تلك الموجودة حاليا في إيران. فالدمار الذي أحدثته الحرب وتخريب صناعة البلد سيجعلان منه في السنين القادمة السوق المتوسعة الوحيدة في الشرق الأوسط.

إن الجمهورية الإسلامية هي، بالنسبة للجميع، شريك مثالي، مفضل على أي نظام آخر، لا بل هي بالنسبة للبعض أكبر «مردودا» من حكومة الشاه. كما أن الرأي العام متفق على أن «نظاما علمانيا يسيطر عليه المجاهدون قد يكون أشد صرامة حيال المصالح الأجنبية» (4).

في الواقع، كان لـ«إعادة الاعتبار» لإيران في قمة وليامسبورغ طابع شكلي بحت، وكانت تهدف لرفع الحواجز المؤسسية والسياسية التي تثقل كاهل المبادلات، والتي كانت بقيت حتى ذلك الحين مموهة ورزينة وحذرة. كانت نتيج هكذا انفتاحا أكبر لإيران على السوق الرأسمالية. وكان مرغوبا في هذا الانفتاح لاسيما أن الصادرات إلى الشرق الأدنى كانت قد شرعت بالتناقص بسبب انخفاض سعر النفط وهبوط البترول ودولارات. بالمقابل، منذ ضاعفت إيران إنتاجها النفطي في نهاية عام 1982، راکمت فائضا كبيرا من العملات الصعبة الجاهزة.

في الواقع، لم يختلف التوجه التجاري لحكومة ما بعد الثورة إلا قليلا عن التوجه الذي كان قائما في ظل الجهاز الإمبراطوري. ورغم تدهور العلاقات السياسية مع الغرب، لاسيما مع الولايات المتحدة، لم تتأثر المصالح الاقتصادية للبلدان الغربية (باستثناء الولايات المتحدة) تأثرا فعليا: لا تزال هذه الأخيرة تحتل مكانة راجحة في السوق الإيرانية.

لم يكن للحصار الاقتصادي المفروض على إيران، من نيسان/أبريل 1980 إلى كانون الثاني/يناير 1981، غير عواقب محدودة على التجارة مع الغرب. فهذا الحصار لم يكن يتناول المشتريات الغذائية (لحم، قمح، أرز، سكر، الخ) التي تضاعفت في تلك الفترة على حساب المشتريات من السلع الصناعية و سلع التجهيز، التي هبطت عندئذ لتصل إلى الثلث فقط من مجموع الواردات. ثم إذا كان صحيحا أن حصة الـ OCDE في السوق الإيرانية هبطت من 84% عام 1979 إلى 60% في نهاية عام 1980 (5)، فهذا الهبوط ناجم في قسم كبير منه عن انخفاض الصادرات الأميركية باتجاه إيران، التي انتقلت من 3.6 مليار إلى 22 مليون دولار، في الفترة ذاتها. بالمقابل بقيت حصة المجموعة الأوروبية ثابتة نسبيا: هبطت بين 1978 و 1980 من 42.9% إلى 39.2%، أي بنسبة 4% فقط) 6.

ينبغي أن نوضح أن هذه الأرقام التي قدمتها الـ OCDE لا تأخذ بالحسبان المبادلات المباشرة مع إيران. ففي الواقع، وخلال كل تلك الفترة، جرى التحايل على الحصار إما بتزوير تاريخ العقود، أو بواسطة إعادة تصدير صادرات قادمة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومن الولايات المتحدة على يد بلدان أخرى، كالباكستان وإمارات الخليج. هكذا بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 1980، زادت بريطانيا من صادراتها إلى دبي (7) بنسبة 38% وضاعفت الولايات المتحدة أربع مرات مبيعاتها المخصصة للإمارات العربية المتحدة. والحال أن إيران كانت في الفترة ذاتها في مقدمة الشراة في سوق إعادة التصدير في بلدان الخليج الصغيرة، وخصوصا دبي) 8.

علاوة على ذلك، سمحت العقوبات لبعض البلدان الأوروبية الأخرى التي لا تنتمي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، كإسبانيا وسويسرا -اللتين بقيتا خارج تدابير الحصار ضد إيران- بأن تنقسم السوق الشاغرة هكذا. فإسبانيا التي كانت تقدم 1% من واردات إيران قبل الثورة باتت تؤمن 3% عام 1980.

أدى التوتر السياسي الشديد الذي كان سائدا إبان احتجاج الدبلوماسيين الأميركيين، والذي زاد من حجمه الحصار الاقتصادي، إلى إجبار الحكومة الإيرانية على الاستئجاب أكثر بالبلدان الشرقية وبلدان العالم الثالث. وقد استمر هذا الاتجاه على امتداد عام 1981 وفي بداية عام 1982، وهي الفترة التي شجع خلالها العجز المالي للحكومة على أن تضاعف هذه الحكومة من عقود المقايضة (نقط مقابل سلع) مع الكتلة السوفياتية والبلدان التي في طور النمو. فحصة التجارة مع بلدان الشرق، التي لم تكن تزيد عن 5% في 1977-1978، بلغت 15% عام 1981 (9)، وفي الفترة ذاتها تضاعفت حصة العالم الثالث، فارتفعت من 9.5% إلى 18.2%.

في 1981-1982، كانت مشتريات الأسلحة والتجهيزات العسكرية تمتص نسبة مهمة من موازنة الدولة، في حين أن سوء بيع النفط كان يدفع هذه إلى أن تأخذ من احتياطها. كانت صعوبات الدفع والنقص في العملات الصعبة تثني الغربيين عن التعامل مع الجمهورية الإسلامية. كل ذلك، مضافا إلى قرار إيران خفض وارداتها، لاسيما السلع الصناعية، ساهم في هبوط صادرات المجموعة الأوروبية إلى 6.3 مليار دولار عام 1982، بعد أن كانت بمبلغ 4.7 مليار في العام السابق، وصادرات اليابان إلى 943 مليون دولار (مقابل مليار ونصف مليار).

في نهاية عام 1982، أدت زيادة إنتاج النفط بمقدار الضعف، وزيادة الموارد الحكومية، إلى توسيع السوق الإيرانية كثيرا، وسهلت اندفاع رجال الأعمال. أرادت الحكومة، بعد أن تخلت عن المقايضة والعقود متعددة الأطراف، أن يتم الدفع لها بالعملات الصعبة، التي كانت ضرورية بالنسبة إليها سواء للقيام بصفقات أسلحة أو لتوسيع التجارة مع الغرب.

سرعان ما توقفت التجارب المحدودة مع بلدان الشرق. فهذه البلدان لم تستطع أن تقي بعقودها وتقدم كامل البضائع التي طلبتها منها إيران مقابل نفطها (تلك هي حال رومانيا، مثلا). فلما كانت هي ذاتها عاجزة في الغالب عن الحصول على تلك الكمية من المنتجات، كانت تجد نفسها مضطرة لشراؤها من أمكنة أخرى. أضف إلى ذلك أن إيران كانت تشكو من رداءة الآلات والسلع الصناعية الملقاة.

إن التوجه الجديد لسياسة الإنماء وإحياء مشاريع الشاه، بوجه خاص، هما اللذان جعلتا إيران أكثر تبعية تجاه السوق الغربية، القادرة وحدها على إرضاء حاجات صناعة البلد الثقيلة وعلى توفير التجهيزات الضرورية لبناء الطرق والمرافئ والمحطات الكهربائية، الخ.

بعد الثورة بخمس سنوات، نلاحظ أن شيئا لم يأت ليهز بعمق البنية التجارية لهذا البلد، الخاضع بشكل وثيق للسوق الرأسمالية. إن القيمة الكلية للواردات في ارتفاع مستمر: انتقلت من 11 مليار دولار عام 1980 إلى 12.6 مليار دولار عام 1981، فإلى 14.6 في 1982-1983 وإلى 18 مليارا في 1983-1984 (11). وذلك مع أن المصرف المركزي حدد سقفًا أعلى لأوراق الاعتماد شهريا بـ 1.2 مليارا دولار (12). إن الميزان التجاري للمجموعة الأوروبية، الذي كان في حالة عجز مع إيران من عام 1976 إلى عام 1979، بات في حالة فيض انطلاقا من عام 1980 (13).

صحيح أن بعض الجهود قد بذلت لتنوع مصادر التموين: حاولت الحكومة، على صعيد المواد الغذائية بوجه خاص، أن تتوجه أكثر نحو بلدان العالم الثالث. جرى شراء القمح وما شابهه، واللحوم، والعلف، والسكر، وزيت الصويا من نيكاراغوا والبرازيل والأوروغواي والأرجنتين والباكستان وتركيا، الخ. لكن هذه البلدان لم تستطع أن تلبى حاجات إيران الغذائية إلا جزئيا، كما لم تكن قادرة على امتصاص كمية مهمة من النفط الإيراني الخام.

منذ عهد الشاه، تخوض أربعة بلدان صناعية (ألمانيا الغربية، اليابان، بريطانيا، إيطاليا) منافسة حادة وتنقسم نصف السوق الإيرانية تقريبا (كانت الولايات المتحدة تغطي خمسها). ومع أن هذه السوق تراجعت خلال أزمة إيران المالية، ينبغي أن نلاحظ أن هذه السيطرة التجارية تميل إلى أن تغدو ساحقة أكثر فأكثر.

جمهورية ألمانيا الفدرالية

منذ عام 1979، تقف جمهورية ألمانيا الفدرالية في رأس مموني إيران، التي باتت زبونتها الأولى في الشرق الأدنى منذ عام 1983، قبل العربية السعودية والعراق. لقد بلغت الصادرات الألمانية إلى الجمهورية الإسلامية في السنة المذكورة ثلاثة مليارات من الدولارات، أي بزيادة 130% عن عام 1982 (14)، وتخطت المستوى الأعلى الذي كانت بلغته إبان وجود نظام الشاه (2.5 مليار دولار عام 1978). بالمقابل، فإن مشترياتها من إيران مثلت فقط ربع هذا المبلغ.

سجل المصرف الألماني دوتش-إيرانيشي هاندلسبانك، الذي يمر عبره جزء مهم من الأعمال التجارية مع إيران، سجل في 1982-1983 حوالي 8.9 مليون دولار من الربح، أي أكثر أربع مرات مما في السنة السابقة.

ويبدو أن السلطات الإيرانية مسرورة من كثافة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ففي شباط/فبراير 1984، لم يخف وزير الصناعة، بهزاد نبوي، اغتباطه لأن الألمان أخذوا أخيرا مكان السوفيات وباتوا المزودين الرئيسيين للصناعة الإيرانية الثقيلة (15). إلا أن العجز التجاري المهم مع ألمانيا (2.2 مليار دولار عام 1983) يشغل بال الحكومة الإسلامية التي تسعى للضغط على بون كي تشتري المزيد من النفط.

مع أن الشركات الألمانية اضطرت بعض الشيء لأن تتوارى خلال الفترة التي تلت الثورة، لم يجر إخراجها من المواقع التي تحتلها في إيران منذ زمن طويل. فبعد عدة سنوات من الغياب، عادت كرافت وبرك اونيون(ك و ي) -الشركة ذات الأفضلية على لائحة مشاريع شاه إيران السابق الكبرى- وسوف تستأنف أعمال بناء مفاعل بوشهر النووي. وكانت الحكومة التي تلت الثورة رفضت في البدء العقد الموقع عام 1976، (انظر أعلاه، «إحياء مشاريع الشاه الاقتصادية»). لكن في آذار/مارس 1982، عادت السلطات الإيرانية عن هذا القرار وتعهدت باستئناف المشروع. وكانت كلفة هذا المفاعل، الذي بني قسم منه، مقدرة بثلاثة مليارات من الدولارات عام 1978، ويمكن أن ترتفع الآن إلى أكثر من 6.9 مليار دولار (16). وتعهدت شركة فريدريك كروب، من جهتها، بإنشاء مصفاة للنحاس في سرتششم وحصلت عام 1983 على عقد بقيمة 104 مليون دولار لإنشاء مصنع تحلية للمياه.

وقد قررت إيران أيضا الإبقاء على توظيفاتها، التي ترى في الوقت الحالي أنها مريحة كفاية، وذلك في شركات ألمانية متعاقد معها أيام الشاه، لاسيما مشاركتها بنسبة 25.1% في رأسمال كروب (المقدر بـ 71 مليون دولار) واستثماراته في دوتش بابكوك.

وتوصلت شركات ألمانية أخرى للاتفاق على عقود حديثة. سوف تنشئ إحداهما، بفاف، على بعد 120 كلم عن طهران، مصنع آلات خياطة سوف ينتج 100 ألف آلة سنويا (17). وشركة أخرى، هي ستاندود ايلكتريك لورنز، سوف تمدد 700 كلم من خطوط الهاتف بين طهران واصفهان (مقابل 18.3 مليون دولار) (18). وأخيرا ستقيم مرسيدس بنز معامل تجميع في مدن عديدة من إيران.

اليابان

برغم المنافسة القوية من جانب البلدان الأوروبية، تشهد اليابان توسعا لم يعرف له مثيل في السوق الإيرانية. إن اليابان، المرتبهة إلى حد بعيد بنفط الشرق الأدنى، قد استوردت عام 1983 حوالي 480 ألف برميل من النفط الخام الإيراني يوميا، بلغ ثمنها حوالي 4.2 مليار دولار، وهو رقم مرتفع بنسبة 65% مقارنة بعام 1982 (19). وزيادة الواردات النفطية اليابانية هي بوجه خاص نتيجة اتفاق ضمني مع الجمهورية الإسلامية، يجبر اليابان على أن تصدر إلى إيران ما يعادل حوالي نصف مشترياتها من النفط. والحالة هذه، إذا كانت طوكيو تشتري في السابق 250 ألف برميل من إيران يوميا، بموجب عقد طويل الأمد، وتحصل على 200 ألف برميل في السوق الفورية، لموازنة تزايد مبيعاتها إلى هذا البلد، فهي مضطرة بعد الآن للتوجه أكثر فأكثر إليه من أجل تزويدها بالنفط. وفي الواقع، زادت صادراتها إلى إيران بصورة واضحة في السنوات الأخيرة، فعام 1983، كانت تصل إلى 2.8 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف السنة السابقة، وتبلغ المستوى الذي كان قائما قبل الثورة (2.6 مليار دولار عام 1978)، وذلك دون حساب مبيعات المنتجات اليابانية عن طريق هونغ كونغ.

إن إيران هي الزبونة الثانية لليابان في الشرق الأدنى، حيث تمتص 17% من صادرات هذا البلد الصناعية. فالشركة اليابانية ماروبني تؤمن 25% تقريبا من كامل المبيعات (آلات، منسوجات، فولاذ، سيارات، دواليب...) وتقدم معظم التجهيزات الثقيلة ميتسوبيشي هيفي اندستريز وساكاوي هيفي اندستريز.

إن إقامة مصانع تركيب يابانية في إيران تسهل تسويق قسم مهم من السلع الآتية من اليابان. تلك هي الحال، مثلا، مع مؤسسة سايبا، القائمة غربي طهران، والتي تجمع كميونات «نيسان»، المستوردة بشكل قطع منفصلة.

ولقد استعاد اليابانيون أيضا بعض المشاريع الصناعية الكبرى، والأهم بينها مجمع بندر خميني البتروكيميائي. وكانت شركة الإنماء الكيميائي الإيرانية ومجموعة ميتسوي، التي تصدر كونسورسيوما يابانيا، قد تشاركتا لتأمين تنفيذ هذا المجمع. والأشغال التي بدأت في ظل نظام الشاه كانت قد أوقفت بعد انفجار الحرب مع العراق في أيلول/سبتمبر 1980. وكانت الكلفة الأولى للمشروع قد قدرت بـ 3.5 مليار دولار. لكن تخريب التجهيزات والأضرار المادية التي سببتها أعمال القصف العراقية في نهاية عام 1980 زادت هذه الكلفة بما يتراوح بين نصف مليار دولار ومليار دولار. في البداية، كان اليابانيون رفضوا متابعة الأشغال طالما لم تتوقف الحرب، لكن في تموز/يوليو 1983، بعد أن وافقت السلطات الإيرانية على تحمل كل التكاليف الإضافية الناجمة عن الحرب، عادوا لقبولها بانجاز العمل. لكن عاد الطيران العراقي فقصف ورشة العمل في 12 شباط/فبراير 1984.

وتشتغل شركة ماروبني اليابانية في بناء محطة كهربائية بقيمة 500 مليون دولار في مكان واقع على بعد 60 كلم إلى الشمال الغربي لطهران، وفي مبركه، قرب اصفهان، تشارك كوبي سنيل في بناء معمل للفولاذ بطاقة 2.3 مليون طن سنويا.

بريطانيا

تمتص إيران أيضا نسبة كبرى من الصادرات البريطانية إلى الشرق الأدنى. فعام 1982، كانت خامس سوق لبريطانيا في المنطقة بعد العربية السعودية والعراق والإمارات ومصر. لكن منذ عام 1983، وصل تضخم طلباتها إلى حد أنها انتقلت إلى المرتبة الثانية بعد العربية السعودية. عام 1978، كانت الواردات الإيرانية من انكلترا تصل إلى أكثر من 1.1 مليار دولار. وبعد هبوط في السنتين التاليتين للثورة مباشرة (366 مليون دولار عام 1979)، عادت هذه الواردات فازدادت تدريجيا لتبلغ 900 مليون دولار عام 1983.

إن قسما كبيرا من هذه الواردات، ما عدا الواردات الصيدلانية والكيميائية، وتجهيزات المحطات الكهربائية، يضم قطع تركيب ومنتجات نصف منجزة، تشكل شركة تاليوت المزودة الأكبر بها. فهذه الشركة تزود منذ زمن طويل مصنع إيران ناشونال بقطع سيارات بيكان (هيلمان هانتر) الجاهزة للمجمع. وعام 1983 كانت إيران أكبر مشتر لتجهيزات السيارات البريطانية. وفي الأشهر الستة الأولى من ذلك العام بيعت 50 ألف وحدة (الأمر الذي يمثل إنتاج 250 سيارة كل يوم) بمقابل 30 ألفا طوال عام 1978 (20). وهذه التسليمات شكلت نجدة عظيمة لتاليوت التي تسجل منذ عام 1982 أرباحا مهمة، في حين كانت واقعة تحت خسارة في السنة السابقة. وقد شدد رئيس الشركة بذاته على الطابع المثمر بشكل خاص للسنوات الخمس من التجارة مع الجمهورية الإسلامية (21).

وغربي طهران، حصلت منشأة إيرانية أخرى، وهي بارس خودرو، على 20 ألف عربة غير مجمعة (جيبات انكليزية لاندروفر). كما أن الشركات البريطانية التي كانت غائبة بعد سقوط الشاه عادت إلى إيران لتواصل الأشغال المتروكة. وتلك حال همفريزاند غلاسغوالتي تنهي مصنعا للأمونيك في شيراز، كان أوصى عليه شاه إيران عام 1975، ويتجاوز ثمنه حاليا المليار دولار.

إيطاليا

عرفت المبادلات مع إيطاليا هي الأخرى ازدهارا واضحا في السنوات الأخيرة. فحضور الإيطاليين في إيران كان متسامحا به بشكل أفضل من الحال مع رعايا الدول الغربية الأخرى.

إن إيران هي الممون الثاني لإيطاليا بالنفط (6.8 مليون طن في الأشهر التسعة الأولى من عام 1983، أي ضعف الكمية في عام 1982)، بعد العربية السعودية، وقد ارتفع ثمن وارداتها من المنتجات الإيطالية إلى 1.4 مليار دولار عام 1983.

ورغم المنافسة القوية من جانب اليابانيين والألمان، تتجه مؤسسة إعادة البناء الصناعية إلى دخول كل فروع الصناعة الإيرانية: النقل، سكك الحديد، الزراعة والغذاء، الأشغال العامة.

وتتابع La societa italiana Per Condotte d'Acaqua وهي فرع للمؤسسة المذكورة أعلاه، إنجاز مجمع بندر عباس المرفئي (22). كانت تنوي إيقاف الأشغال بعد الثورة، لكن الحكومة الإيطالية أجبرتها على البقاء في إيران، بانتظار أيام أفضل، بالرغم من خسائر تقدر بـ 5.9 مليون دولار شهريا. والعقد الموقع عام 1975، المقدره قيمته في الأصل بمليار دولار، أعيد النظر فيه وتم خفض هذه القيمة في آب/أغسطس 1981، ومنذ ذلك الحين أذنت إيران للشركة الإيطالية بانجاز المشروع (23).

ويشارك فرع آخر لمؤسسة إعادة البناء الصناعية، هو شركة ايطالييميانتي، منذ عام 1977 في بناء مصنع للحديد في مبركه (الكلفة الإجمالية: 4.7 مليار دولار، قيمة المساهمة الايطالية: 1.3 مليار دولار)، وسوف يصبح هذا المعمل صالحا للعمل عام 1988 (24). وثمة مؤسسات أخرى مرتبطة بعقود اقل أهمية. هكذا تبني ايفيكو، وهي فرع لفيات، مصنع جرارات بقيمة 300 مليون دولار. وكلفت شركة GIE بإنشاء محطة كهربائية في اصفهان، كلفتها 220 مليون دولار، وشركة سايبم بإنشاء مجمع في جنوبي إيران لاستثمار الغاز الطبيعي، يكلف 130 مليون دولار.

السلطة الإسلامية وحرب الخليج

إن الحرب الإيرانية-العراقية، وهي إحدى الحروب الأكثر دموية منذ الحرب العالمية الثانية والأشد فتكا في التاريخ الحديث للشرق الأدنى، لم تجتذب انتباه الرأي العام العالمي إلا ابتداء من اللحظة التي تعرضت فيها للخطر مصالح البلدان الغنية، وبات تصاعد الأزمة في الخليج أمام احتمال تهديد طريق النفط.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تشيخ فيها الدول الكبرى الغربية بنظرها عن وجود حرب محدودة بين بلدان من العالم الثالث. وإذا لم تكن هي المحرصة مباشرة عليها في الحالة التي نحن بصدها، فهذه الخصومة بين بلدين نفطيين غنيين لم تكن لتغيظها. ففي الوقت الراهن، رأت أسواقا تفتتح لمبيعاتها من الأسلحة، وهي موعودة بالنسبة للمستقبل بعقود إعادة بناء مثمرة، إذا أخذنا بالحسبان ضخامة الأضرار وأعمال التدمير. إن الذبول الإنسانية والاجتماعية لهذا النزاع بالغة الضخامة بوجه خاص. فحتى الآن، أتى على حياة مئات الآلاف من الرجال، نسبة مهمة منهم من المدنيين، ضحايا قصف المدن والأهداف غير العسكرية. ووفقا لتقديرات شتى، فإن مئة ألف عراقي و250 ألف إيراني لقوا حتفهم، بينما بلغ عدد الجرحى والمشوهين حوالي الضعفين - وقد فرضت على الشعبين تضحيات هائلة، دون حساب تدمير البنى التحتية الصناعية والانعكاسات الكارثية للحرب على الاقتصاد.

منذ تموز/يوليو 1982، التاريخ الذي نجحت فيه إيران بتوطيد مواقعها، ودفع القوات العراقية إلى خارج حدودها، لا بل نقل الحرب إلى أرض الأعداء، باتت الجمهورية الإسلامية أكثر فأكثر تصميمًا على مواصلة هجمتها «حتى النصر الكامل». فهي ترفض أي شكل من التسوية المتفاوض عليها لا يتضمن إنزال العقاب بالمعتدي. إلا أن الهجمات المتعددة التي قامت بها القوات الإسلامية منذ عام 1982 لم تمكنها من تأمين تقدم حاسم لإيران، بالرغم من بعض النجاحات المحدودة.

إن عمليات رمضان في تموز/يوليو 1982 في القطاع الجنوبي من الجبهة، باتجاه البصرة، ومسلم بن عقيل في تشرين الأول/أكتوبر 1982، في منطقة مندلي (في الوسط)، ومحرم في تشرين الثاني/نوفمبر 1982، باتجاه محلة ميسان (في الجنوب الشرقي) لم تسمح ببلوغ الأهداف المطلوبة منها ولا بتسجيل اختراقات جديرة بالذكر. لقد اصطدمت جميعا بالمقاومة الشرسة للقوات العراقية وتم ردها على أعقابها. إلا أن هذه العمليات عادت على الجيش الإيراني بالنفع، حيث منعت القوات المعادية من الاحتشاد في بعض النقاط الاستراتيجية من ميدان المعركة. فكان على هذه القوات، التي كانت قد بدأت تعاني من دونية عددية، أن توسع خطوطها على امتداد الجبهة، أي على امتداد حوالي 1200 كلم.

ورغم التضحيات البشرية الهائلة، لم تتمكن الهجمات الضخمة الست التي اتخذت جميعها تسمية الفجر، والتي شنتها إيران بين ربيع 1983 وربيع 1984، من بلوغ نتائج أفضل.

في تموز/يوليو 1983 (فجر 2) استولت القوات الإيرانية على محلة حاج عمران، وهي مرتفع استراتيجي تتراوح مساحته بين 10 و 15 كلم مربع ويطل على آبار النفط في شمالي العراق، وسيطرت على طريق بيرانشهر-راوندوز، قاطعة هكذا قواعد تموين المتمردين الأكراد الإيرانيين اللاجئين إلى الجبال المجاورة. وسدت هذه العملية في الوقت نفسه المنافذ أمام تدفق البيشمركة (المقاتلين الأكراد) الذين كانوا يتحصنون في هذه المنطقة منذ الغارات «التأديبية» التي قام بها الجيش التركي في الأراضي الجبلية شمالي العراق - بالاتفاق مع هذا الأخير - لإزالة القواعد الخفية للأكراد من الجنسية التركية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1983 (الفجر 4) تمكن جيش الخميني من احتلال حوالي 5 إلى 10 كم مربع في اتجاه محلة بنجوين العراقية وسيطر هكذا على تلة أخرى مشرفة في أقاليم كردستان العراقية، في أقصى الشمال من الجبهة (جنوبي بانه وشمال شرقي ماريقان).

وفي عام 1984، قامت القوات الإيرانية، التي كان معظمها متورطا على امتداد السنة السابقة في القطاع الشمالي، بالنزول من جديد باتجاه الجنوب وسعت لعزل البصرة، وهي مركز صناعي والمرافئ العراقي البحري الوحيد، وتقع في الإقليم النفطي الثاني من العراق، حيث توجد الآبار المهمة رميله وزبير ونهر عمان.

وفي شباط/فبراير 1984، تقدم الإيرانيون في منطقة المستنقعات، عند المفصل بين الفرقتين الثالثة والرابعة من الجيش العراقي، وقطعت في عدة نقاط الطريق الاستراتيجية التي تربط البصرة ببغداد. وفي 22 شباط/فبراير، استولت على القسم الأعظم من جزر مجنون، التي تبلغ مساحتها 200 كم مربع وتقع في مستنقعات الحويز، شرقي القرنة. وهذه الجزر الصحراوية تشمل بئرا نفطيا مخزونها سبعة مليارات من البراميل، أي سدس الاحتياطي العراقي المعروف من النفط (1). وكانت المنشآت النفطية قد عطلت قبل وصول الإيرانيين.

إلا أن هذه المعارك الدموية بشكل خاص كانت أبعد ما يكون عن تأمين انتصار حاسم لإيران. فلقد كانت الاختراقات تافهة، إذا قورنت بمدى الخراب وضخامة الخسائر البشرية. ولم يختل حقا التوازن بين القوات. لقد أزيلت مدن ودمرت مناطق بكاملها. واجه أولاد «متطوعون»، من أعمار تتراوح بين 12 و 15 عاما، ومجهزون بأسلحة خفيفة، الدبابات والمقاتلات وطائرات الهليكوبتر العراقية. وخلال هجوم شباط/فبراير 1984، لقي عشرون ألف فتى، على الأقل، حتفهم. فيما أنهم كانوا من دون أية تغطية جوية، سقطوا في الفخ داخل المستنقعات وأبادهم الطيران العراقي بعيدا عن قاعدتهم، في حين الجيش النظامي يتقهقر.

لقد سعت بغداد لاستخدام كل الوسائل الممكنة للخروج من حرب فجرتها هي بالذات، وهي لا تتفك تدفع باتجاه تدويل النزاع لترغم البلدان الغربية ودول الخليج على الانخراط فيه بصورة أكثر نشاطا لوضع حد لل«تجاوزات الإيرانية».

في 26 آذار/مارس 1984، أكد تقرير لخبراء من الأمم المتحدة أن العراق استخدم بالفعل غازات سامة ومواد شالة للأعصاب (ايبيريت وتابون) ضد الجنود الإيرانيين، منتهكا بذلك اتفاق جنيف لعام 1925، الذي وقعته بغداد عام 1931، والذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والجرثومية (2). ولم يؤثر الاستنكار العام، الذي سببه هذا الحدث، في القادة العراقيين، الراضين على العكس عن الشكل الذي اتخذته هذه القضية الحلبي الدولية، مسعرة الإحساس بالخطأ لدى الديمقراطيين الغربيين غير المباينين حتى ذلك الحين إزاء الاستطالة العنيفة لهذه الحرب.

من جهة أخرى، وبمواجهة استشراس الجمهورية الإسلامية وتصلبها، أكدت بغداد إرادتها زيادة انعدام الأمن في الخليج ومهاجمة أية سفينة تقترب من الموانئ الإيرانية. ومنذ آب/أغسطس 1982 أعاق العراق دوريا النقل البحري على مقربة من السواحل الإيرانية، وأعلن «منطقة محظورة» مجمل القطاع الشمالي الشرقي من الخليج، الممتد حتى ميناء بوشهر، وهدد بتدمير جزيرة خرج، التي يجري عبرها نقل 90% من صادرات إيران النفطية.

لا تضع السلطات الإسلامية ضمن منظورها، في الظاهر، إنهاء الحرب بوسائل سلمية. فيما أنها منخرطة في العمق وبصورة حاسمة في رهان صعب، رهان إرساء جمهورية إسلامية في العراق، تشعر بأن فشلا ولو نسبيا أو سلاما جزئيا يمكن أن يعرضا للخطر سلطتها الخاصة بها. ولما كانت واعية الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لهذه الحرب المرواحة في المكان منذ أربع سنوات، قررت أن تحشد كل إمكانياتها للحصول على انتصار سريع ونهائي.

ولبلوغ هذا الهدف، انطلقت إيران منذ بداية عام 1984 في تصعيد حربي، وهي تتجه للتخلي على الحدود «الأخلاقية» التي كانت حددتها لنفسها، بوصفها رافعة لراية الإسلام. فإزاء السلوك «غير المستقيم» لعدوها، يبدو أنها بعد الآن على تطبيق سياسة السن بالسن، واستخدام الوسائل التي لم يتردد العراق في استخدامها.

ففي 15 شباط/فبراير 1984، ردت القوات الإسلامية على الغارات الجوية ضد 11 مدينة إيرانية فقصفت للمرة الأولى التجمعات السكنية في عموره والكوت والبصرة، والأحياء الغربية من بغداد. منذ 40 شهرا من المعارك، كان جيش الخميني تحاشي مهاجمة أهداف مدنية وسعى لكسب تعاطف السكان العراقيين، أملا بروئيتهم ينتفضون ضد النظام العراقي لكن بعد أن خاب هذا الأمل، فضلت إيران تبني تكتيك خصمها: خلق الذعر لدى السكان المدنيين وإثارة الاستياء العام بهذه الطريقة.

وللمرة الأولى أيضا من بداية الحرب، قصفت إيران في 13 أيار/مايو 1984 ناقلة نفط كويتية، وفي 16 أيار/مايو ناقلة نفط سعودية عملاقة (212 ألف برميل) في المياه الإقليمية السعودية، قرب مرفأ رأس تنورة. لم تكن تنوي السكوت مدة أطول عن الهجمات المتكررة للطيران العراقي ضد منشآتها المرفئية والسفن التي تأتي للترود من مرفأها، فأعلنت عندئذ أنها قد تشل النقل البحري في الخليج، غير موفرة المياه الإقليمية للبلدان التي على سواحلها والتي تدعم العراق سياسيا وماليا، رغم حيادها الظاهري، منذ بداية الحرب.

لم تحصل غير تبدلات ضئيلة على أرض المعركة. فالجنود العراقيون أكثر فأكثر استبسالوا في القتال على أرضهم الوطنية، وفي وسعهم الاعتزاز بتفوقهم التكنولوجي وباحتياطي عسكري أهم من احتياطي القوات الإيرانية.

فالتيران العراقي قوي، جهزته فرنسا والاتحاد السوفياتي تجهيزا جيدا. وبالإضافة لطائرات السوبرايتندار الخمس المزودة بصواريخ إكزوسيت التي عارتها فرنسا للعراق في عام 1983، يمتلك الأخير صواريخ سوفياتية من طراز سكودب تطول أهدافا على بعد 130 كم، وصواريخ س س 12 على الأرجح، قادرة على التأثير على بعد 800 كم. ويمتلك أيضا طائرات مقاتلة ميغ 23، ومطاردات بريطانية من طراز هوكر هنتر، وطائرات ميراج فرنسية ف1.

أما قوة إيران الجوية فغير كافية، فمن أصل عدد مهم من الطائرات المقاتلة الموروثة من النظام الإمبراطوري: ف 4 فانتوم، وف 5 فريدم، ومعتراضات حديثة جدا ف 14 تومكات، ثمة عدد قليل منها صالح للعمل. ناهيك بأن ثمة نقصا في الطيارين والفنيين.

بالمقابل، فان الوحدات البحرية الإيرانية أقوى أربع مرات من الوحدات العراقية ومزودة بتجهيزات حديثة، مدمرات وفرقاطات وصواريخ. كما أن القوات البرية الإيرانية تتمتع بنفوق مهم على القوات العراقية: 450 ألف جندي إيراني يواجهون 250 ألف عراقي (أي ما يقارب الضعفين). وبالرغم من تعب السكان، لا يزال النظام الإسلامي قادرا على أن يرسل فرقا جديدة من المتطوعين إلى الجبهة بهدف الإعداد لمعركة جديدة، يجري تصويرها دائما على أنها الحاسمة، لكن لا يمكن توقع نتائجها.

أسباب النزاع الأصلية

في 17 أيلول/سبتمبر 1980، أعلن الرئيس العراقي صدام حسين من طرف واحد إلغاء اتفاقية الجزائر التي كان وقعها بنفسه مع الشاه في 6 آذار/مارس 1975. صرح أن شط العرب، الطريق المائي الذي يربط مرفأ البصرة وعبادان بالخليج الفارسي، يجب أن يعود إلى السيطرة العربية. في 22 أيلول/سبتمبر اجتاحت القوات العراقية إيران، وتحول النزاع المقنع الذي أدى إلى حوادث حدود عديدة منذ بداية عام 1980 إلى حرب مكشوفة.

ولاشك أن الأسباب الأصلية لهذه الحرب لا تقتصر على النزاع الحدودي وحده، مع أن هذا النزاع ما انفك سببا للخصام في التاريخ الحديث لهذين البلدين.

المسألة الإقليمية

تتشكل الحدود التي تفصل إيران عن العراق في الشمال والوسط من السلسلة العالمية لجبال زغروس، وفي الجنوب من شط العرب، المتولد من التقاء نهري دجلة والفرات ونهر قارون.

ومنذ القرن السادس عشر، غدى توسع الإمبراطورية الفارسية على حساب المنطقة السفلى لما بين النهرين نزاعات دورية مع الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تحكم آنذاك قسما كبيرا من الأراضي العربية ومن أوروبا الوسطى.

غالبا ما ثارت خلافات بصدد معاهدة سوهاب souhab، العائدة لعام 1639، ومعاهدة أرضوم، المعقودة عام 1847، اللتين كانتا تجعلان الطرف الجنوبي للحدود التركية-الفارسية يمر بشط العرب، بسبب عدم دقتهما في تحديد حقوق الملاحة وغياب تعيين واضح للحدود الإقليمية، لاسيما في الحيز القائم بين دجلة ونهر قارون.

وانطلاقا من القرن التاسع عشر، سوف تسهل هذه الخلافات بالتدريج دخل الدول الاستعمارية. ففي عام 1912، إبان اشتباك جديد، أحالت الإمبراطورية العثمانية القضية إلى محكمة لاهاي، وجرى في عام 1913 عقد اتفاق رباعي الأطراف بين فارس والإمبراطورية العثمانية وروسيا وبريطانيا. وهذا الاتفاق المعروف باسم «بروتوكول القسطنطينية» يعترف بالسيادة العثمانية على كامل النهر، وبعد عام، قامت لجنة مكلفة بوضع الرسم التفصيلي للحدود بين البلدين بتعيين الضفة الشرقية من شط العرب كحد فاصل، في الوقت ذاته الذي منحت فيه إيران بعض إمكانات الرسو.

أدى تفكيك الإمبراطورية العثمانية بعد معاهدة سيفر في آب/أغسطس 1920 إلى ولادة العراق، وهو إقليم يمتد على حوالي 438 ألف كلم مربع ولم تحدد حدوده بدقة. وقد تجددت حوادث الحدود في الثلاثينيات، وفي عام 1934 قدم العراق شكوى لدى عصبة الأمم، فدفع التوتر في أوروبا وصعود السلطة النازية بريطانيا إلى لجم النزاعات بين حلفائها الشرقيين. واضطر العراق تحت ضغطها للتفاهم مع رضى شاه، فجرى توقيع اتفاق

جديد أفضل قليلا بالنسبة لإيران في 4 تموز/يوليو 1937، يعين مجددا الحد المائي عند الضفة الإيرانية، لكن «على خط مستوى الجزر Basses eaux» عدا في عبادان، حيث يمر بالتلعة (منتصف مجرى الماء في أسفل مستوى تمكن الملاحه فيه). وبعد أيام، وقع الشاه والعاقل الهاشمي معاهدة صداقة، وفي الوقت ذاته، وفي إطار معاهدة سعد باد الأمنية، انضم العراق إلى إيران وتركيا وأفغانستان، التي قررت توثيق الروابط فيما بينهما لمواجهة «الخطر الشيوعي» والتصدي للتمردات الكردية.

وقد كان سقوط الأسرة الهاشمية الملكية في 14 تموز/يوليو 1958 ووصول اللواء قاسم إلى السلطة في أصل خلافات سياسية سممت العلاقات بين طهران وبغداد وأعدت إلى الواجهة الخلافات الحدودية.

لكن بعد انقلاب تموز/يوليو 1968 بوجه خاص، الذي كرس سيطرة حزب البعث في العراق، خرج النزاع بصدد شط العرب إلى العلن. ففي 19 نيسان/أبريل 1969، عمد الشاه مستقويا بسلطته الإقليمية إلى التنديد بالاتفاقات الماضية، وأكد سيادة إيران على نصف مياه الشط. وزاد تقارب بغداد مع موسكو في عام 1972 ودخول الشيوعيين الحكم عام 1972 من عمق الهوة بين نظام الشاه والسلطة البعثية.

أغاض طموح إيران الإقليمية ببغداد، فاحتجت في تشرين الثاني/نوفمبر 1971 ضد غزو القوات الإيرانية ثلاث جزر صغيرة في مضيق هرمز، هي طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى، عائدة لإمارات الخليج وتخلت عنها القوات البريطانية، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإيران. إلا أن الصعوبات الداخلية للنظام العراقي، الذي كانت تضايقه حرب العصابات الكردية في أقاليمه الشمالية أجبرته على تلطيف مواقفه تجاه إيران، لاسيما أن الشاه كان يقدم منذ بداية السبعينات دعما كثيفا للمتمردين الأكراد، بهدف حرمان العراق من الاستقرار. فالقوات الإيرانية، المدعومة بتجهيزات عسكرية حديثة ومدفعية ثقيلة، كانت تقاقل إلى جانب البيشمركة.

بعد الحرب الإسرائيلية-العربية في تشرين الأول/أكتوبر 1973 أعادت بغداد من جديد علاقاتها بإيران. وبعد عامين، في آذار/مارس 1975، وخلال اجتماع قمة لمنظمة الأوبك في الجزائر، وقع صدام حسين، وكان آنذاك نائبا للرئيس العراقي، اتفاقا مع الشاه يتوقف العراق بموجبه عن المطالبة بسيادته على كامل شط العرب. باتت الحدود المائية معينة مذاك عند خط التلعة، وجرى تقاسم حقوق الملاحة. بالمقابل وافق الشاه على وضع حد لدعاه للأكراد وتركهم يواجهون مصيرهم.

في 25 أيلول/سبتمبر 1980، بعد ثلاثة أيام من دخول قوات بغداد إيران، أعلن وزير الدفاع العراقي أن بلده وقع اتفاق الجزائر إذ كان في موقع ضعف وأضاف: «ما كنا قبلنا لو أتيج لنا الاختيار.»

الرهان السياسي

نبهت الثورة الإيرانية مجمل القوى السياسية المعارضة في العراق: مناضلين أكرادا، قوميين عربا، الحزب الشيوعي، وبوجه خاص حركات شيوعية جرى إخراسها جميعا على يد السلطة القمعية لحزب البعث.

بعد إرساء الجمهورية الإسلامية بوقت قصير، دعت سلطات طهران الدينية سكان العراق الشيعة «كي ينتفضوا ضد النظام البعثي الملحد، وعدو الإسلام والشعب العراقي.»

إن حزب البعث، الذي ينسب نفسه إلى الاشتراكية، ويريد الظهور بمظهر المدافع عن القومية العربية، لا يرفض الأخلاق الإسلامية، ويحترم حرية المؤمنين ويعترف بدور العلماء الاجتماعي، لكنه يقف ضد نضاليتهم السياسية وضد تدخل رجال الدين في شؤون الدولة. وفي هذه النقطة، يتناقض جذريا مع فكر الخميني، الذي يجعل من الإسلام كلا إيديولوجيا-سياسيا قادرا على تسيير مجمل الحياة الاقتصادية والأخلاقية والثقافية. وحسب مرشد الثورة، أدلت القومية العربية والاشتراكية البعثية الإسلام، وشجعتا الحداثة والفكر العلماني، وهما سببا ردة المؤمنين والانحطاط الأخلاقي للمجتمع.

لقد شكل التنوع الإثني والديني على الدوام تهديدا دائما للسلطة المركزية في العراق. فالشيعة الذين يشكلون 55 إلى 60% من السكان يقطنون في المقاطعات الفقيرة في الجنوب وضواحي بغداد. والسنة منقسمون بدورهم إلى اثنتين: فمن جهة العرب (25% من السكان) ويعيشون في المناطق الوسطى والشمالية من البلد، ومن الأخرى الأكراد (20%)، الذين يسكنون الشمال والشمال الشرقي.

وبالرغم من كون السنة العرب أقلية من حيث العدد فقد سيطروا على البلد منذ ولادة العراق، سواء في ظل نظام الحماية البريطاني وفترة الملكية أو بعد ثورة 1958. وهم لا يترددون في خلق أية إرادة قومية أو أي احتجاج ديني بعيد النظر في هيمنتهم السياسية.

إن التخلف والدونية الاجتماعية اللذين جرى إبقاء الشيعة العراقيين محكومين بهما هما السببان الرئيسيان لاتجاههم إلى التدين. وإذا كانوا يهتمون عموما بالتجارة والأعمال الحرفية، فهم محشورون في زاوية الفقر ويعيشون في اكتفاء ذاتي نصفي، بعيدا عن الدولة والإدارة.

إن جزءا ضئيلا منهم تتسنى له فرصة بلوغ مستوى رفيع في السلم الاجتماعي. بينما يؤدي تركيز المدارس والجامعات في المناطق التي يغلب فيها السنة، والإمكانات المتاحة لهؤلاء، إلى السماح لهم ببلوغ الدروس العليا بسهولة أكبر. لذا يجري اختيار كبار الموظفين والإطارات العليا لجهاز الدولة من بينهم.

ولدت الحركة الشيعة العراقية غداة سقوط الملكية الهاشمية. فتوسع الحزب الشيوعي في مقاطعات الجنوب الشيعة أقلق الأوساط الدينية الشيعية، التي أسست منظماتها السياسية الأولى، الدعوة، لاعتراض طريق الشيوعية ومنع انتشار الأفكار العلمانية. وكان هدفها العمل من أجل اليقظة الثقافية الإسلامية والانخراط في عمل سياسي مباشر، على حد سواء.

زاد وصول حزب البعث إلى السلطة من احتدام هذه المنظمة، التي باتت هدفا للقمع. وقد جرى التعامل بصرامة شديدة مع الاضطرابات التي حدثت في 1974 و1977 و1978، في النجف وكربلاء، المدينتين المقدستين للإسلام الشيعي، وأعدم عدة أعضاء من حزب الدعوة.

لقد جذرت الأحداث الإيرانية الحركة الشيعة في العراق وحفزتها للقيام بمواجهة مباشرة مع السلطة. ولتفادي العدوى الإسلامية لم تحرم هذه السلطة نفسها من استخدام القوة. ففي حين حاولت إغراء العلماء من الدرجة الثانية، وزادت الإعانات المخصصة لبناء مساجد ومؤسسات دينية واتخذت تدابير للتوزيع العادل للأموال المخصصة للشؤون الدينية ومن دون تمييز بين شيعة وسنة، قمعت بصراحة المظاهرات في المدن ذات الغلبة الشيعية وحلت حزب الدعوة، الذي كان قد بات في وضع نصف سري، وأعلنت أن الحكم بالموت سيكون من نصيب كل شخص ينتسب لهذه الحركة. وفي عام 1979 أوقف محمد باقر الصدر، احد آيات الله الأكثر احتراما في النجف، وجرى إعدامه في 4 نيسان/أبريل 1980.

إلا أن كبح نشاطية الحركات الإسلامية وتحصين النفس ضد خطر انتفاضة شيعة في الجنوب لم يكونا الشاغلين الوحيديين لحكومة صدام حسين. ففي الشمال كان عليها مواجهة النزعة الاستقلالية للأكراد، الذين تجذرت مطالبهم بوضوح منذ قلب الوضع في إيران.

كانت الأنظمة القائمة، في العراق وفي إيران وفي تركيا، على حد سواء، قد قمعت الأكراد دائما بصرامة، فجرى تجاهل حقوقهم القومية والانتية والهزء بها. وان أهميتهم العددية في العراق (حوالي ثلاثة ملايين من أصل 14 مليون نسمة) ووجود آبار النفط غنية في كركوك، ضمن الأراضي الكردية، يعطيان المزيد من القوة لنضالهم الدائم تقريبا سعيًا وراء الحصول على حق تقرير المصير. لذا فإن النزعة القومية الكردية أنشط في العراق مما في البلدان المجاورة.

بعد ثورة تموز/يوليو 1958، سرعان ما تبخر الأمل بالحصول على الحكم الذاتي. ومنذ عام 1961، توسعت حركات التمرد في كل مقاطعات كردستان. وتعرض الأكراد، المطاردون والمتعرضون للإبعاد عن أماكن سكنهم الأصلية، لموجات إبادة متواصلة على امتداد عشر سنوات. وفي 11 آذار/مارس 1970، وبعد مفاوضات طويلة مع الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة الملا مصطفى البرازاني، اعترف النظام البعثي لكردستان بحقوقها في حكم ذاتي نسبي، لم يوضع موضع التطبيق إطلاقًا. جرى تهجير السكان الأكراد بالقوة، وتزايدت أعمال إسكان العرب في منطقة كركوك النفطية، الأمر الذي فجر أعمال تمرد جديدة.

إن أخطاء القادة الأكراد، الذين أرادوا العثور بأي ثمن على «حام أجنبي» واعتمدوا في بداية السبعينات على المخابرات المركزية الأميركية ونظام الشاه، قد أوصلتهم مرة أخرى للهزيمة الدموية. هكذا بعد تقارب العراق وإيران في عام 1975، وإيقاف الدعم الذي كان يقدمه الشاه للمناضلين الأكراد، لم يلاق النظام البعثي أية صعوبة في ضرب التمرد وإعادة النظام إلى كردستان العراقية. أدى انبعاث حركات الحكم الذاتي في إيران بعد سقوط الشاه إلى إيقاف الحذر الشديد في بغداد، التي تتعاون مذاك مع تركيا بصورة وثيقة للتمكن من التحكم بشكل أفضل بالمقاومة الكردية.

وثمة مصدر آخر للصعوبات الداخلية ناجم عن القطيعة مع الشيوعيين، الذين كانوا حلفاء النظام المميزين زمنًا طويلًا. فلنذكر بان التحالف مع الشيوعيين في بداية السبعينات والتقارب مع موسكو كانا قد سهلا مهمة السلطة وأتاحا لها أن توجه ضربة قاسية للمعارضين الأكراد، الذين كانوا يستفيدون حتى ذلك الحين من بعض التعاطف من جانب الشيوعيين.

لكن هذا التحالف لم يطل. ففي عام 1977، تفاقمت العلاقات بين البعث والحزب الشيوعي. وبعد عام جرى إعدام 21 مناضلا شيوعيا لأنهم «أثاروا اضطرابات داخل الجيش». فندد الحزب الشيوعي عندئذ بالجهاز القمعي والتعذيب والتوقيفات الاعتبارية ودان السياسة الخارجية للعراق، ذات الميل المفرط، في رأيه، للالتحاق بسياسة البلدان العربية المحافظة. وفي عام 1979، بعد الثورة الإيرانية بقليل، قطع علاقته بالسلطة وانتقل إلى السرية.

بلغت عزلة الفريق الحاكم درجة حاسمة، حين أدت الانقسامات داخل حزب البعث بالذات عام 1979 إلى انشقاقات وإلى مخاصمة الحكم القائم. واستقال احمد حسن البكر، رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب البعث، في 16 تموز/يوليو من كل وظائفه «لأسباب صحية»، ونقل سلطاته إلى صدام حسين، نائب الرئيس. وبعد أيام، إثر اكتشاف «مؤامرة سورية»، في 28 تموز/يوليو، جرى توقيف عشرات الشخصيات البعثية الرفيعة، وحكمت محاكم عرفية على 21 شخصا من بينهم بالموت، وتم إعدامهم في 8 آب/أغسطس.

اتجهت السلطة المركزية إذاك للتركز بين أيدي أناس تكرينيين (نسبة إلى مسقط رأس الرئيس الجديد، مدينة تكريت). وقد تعززت سلطة صدام بانتخاب المجلس النيابي في 20 تموز/يوليو 1981. وفي تلك المناسبة، جرى انتقاء المرشحين «المرغوب فيهم» من بين البعثيين الذين يتبنون بلا تحفظ «مبادئ ثورة 17-30 تموز/يوليو 1968». وقد جرى إقصاء المناضلين الأكراد، والشيوعيين والشيعة، بعناية.

وحيث أطلق صدام حسين في أيلول/سبتمبر 1980 هجومه ضد إيران، كان النظام العراقي يواجه مشكلات داخلية خطيرة. وفي وضعه هذا، حيث كان يصطدم بعداء مجمل قوى البلد السياسية، ويحاصره معارضون من كل الاتجاهات، ويتعرض لخيانة أصدقائه منذ زمن بعيد، بات عليه أن يعاني أيضا من الندائات إلى التمرد التي كانت تطلقها سلطات طهران الإسلامية.

نفهم هكذا أهمية رهان الحرب السياسي. لاشك أن العراق صور هذه الحرب كما لو كانت ناتج النزاع الدهري بين العرب والفرس، وكمعركة مشروعة لاستعادة «حقوقه التاريخية». لكنها كانت في الواقع وسيلة للنظام ليخفي انحطاط المناخ الداخلي ويسد الطريق أمام الاندفاع الإسلامي الذي كان يخشاه. كما كانت تستجيب أيضا لطموح بغداد إلى تأكيد نفسها كقوة إقليمية وسد الفراغ الذي خلقه سقوط نظام الشاه.

غزو إيران

شجعت بغداد في مشروعها عزلة إيران السياسية منذ احتجاز الرهائن الأميركيين وإصابة النظام الإسلامي بالضعف بعد أن أنهكه صراع لا هوادة فيه على السلطة، ووجد نفسه مضطرا لمواجهة الاستياء الشعبي وتمر الأقليات الانتية، من أكراد وعرب وما إليهم. كانت تنوي خنق إيران عبر احتلال منطقة اقتصادية وصناعية حيوية كخوزستان، بهجوم صاعق، وربما أن تخلق قاعدة في «المناطق المحررة» لليمين الملكي الذي كانت أقامت معه علاقات. كانت بغداد تأمل التوصل بذلك إلى تفكيك الجهاز الإسلامي بسرعة.

في 22 أيلول/سبتمبر 1980، دخلت القوات العراقية إيران واحتلت خلال أيام مدينة قصر شيرين الحدودية شمالي البلاد، ومحلتي مهران وبستان في الوسط. لكن كان عليها أن تواجه في الجنوب مقاومة شعبية غير متوقعة، حولت ما كان يسميه صدام حسين «نزهة عسكرية» إلى حرب استنزاف سوف تدوم سنوات عديدة.

كلف احتلال مدينة خرمشهر شهرا من المعارك العنيفة، وراوحت القوات العراقية في المكان على أبواب عبادان والهواز وسوسنكرد وديزفول. ورغم التفوق العسكري للجيش العراقي وعامل المفاجأة، كان تقدمه بطيئا. ولم يحصل ما كانت تراهن عليه بغداد من تضامن سكان الجنوب العرب معها.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1980، أي بعد شهرين من بداية القتال، باتت الجبهة شبه مستقرة، فالشروط المناخية وإعادة التنظيم السريعة للقوات الإيرانية سدت الطريق أمام تقدم العراقيين الذين لم يكونوا مستعدين لمعركة طويلة وساخت أقدامهم في حرب مواقع دموية. وخلال عشرة أشهر تقريبا، لم يشن أي هجوم جدير بالذكر أي من الطرفين المتحاربين.

أما بعثات المساعي الحميدة وشتى محاولات الوساطة التي قامت بها المم المتحدة والبلدان غير المنحازة والمؤتمر الإسلامي وكوبا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية فباعت بالفشل. فلقد رفضت إيران بصورة قاطعة كل طلبات وقف النار وحددت كشرط مسبق الانسحاب الكامل للقوات العراقية من مجمل الأراضي الإيرانية.

إن الهجمات المضادة من جانب إيران، التي تزايدت انطلاقا من أيلول/سبتمبر 1981، أفقدت العراق بالتدريج المواقع التي كان احتلها إبان هجومه «الصاعق». ففي 27 أيلول/سبتمبر، فك الحصار عن عبادان، بعد أن دام سنة تقريبا. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، حررت القوات الإسلامية

مدينة بستان، واكتسحت الطريق الإستراتيجية التي كانت تستخدم في تموين القواعد العراقية في الحويزة وحميد، وتقدمت في المنطقة الوسطى، قاسمة قسمين جبهة متواصلة ومتسعة تمتد من قصر شيرين إلى خرمشهر.

في 22 آذار/مارس 1982، أتاح بدء عملية الفتح المبين في منطقة ديز فول لإيران أن تحقق نصرا عسكريا كبيرا على العراق. بحيث استعادت ألقى كم من الأراضي الوطنية، ونزعت سلاح عشرات الكتائب العراقية وأسرت مئات الجنود، وفي 24 أيار/مايو حررت مدينة خومشهر المحتلة منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1980، واستعادت قوات الخميني كل المناطق التي كان احتلها الخصم تقريبا.

باتت إيران تملك المبادرة على صعيد الأعمال العسكرية، والجيش العراقي المحبط والذي لم تكن تعني له هذه الحرب الكثير راح يتقهقر. وفي حزيران/يونيو 1982، وتحت وطأة الخوف من الاختراق الإيراني والانعكاسات الداخلية للهزيمة العسكرية العراقية، تذرع الرئيس صدام حسين بغزو إسرائيل لبنان فأعلن من جانب واحد عن وقف للنار على مجمل قطاعات الجبهة، وشدد على التضامن الذي يجب أن تبرهن عنه، في رأيه، الشعوب الإسلامية بمواجهة عدوان الدولة العبرية. لكن جهوده ذهبت أدراج الرياح!

في 13 تموز/يوليو، وبعد أن أطلق الجيش الإيراني عملية رمضان، اجتاز الحدود العراقية وتقدم 15 كم باتجاه البصرة. لكن قوات بغداد أوقفته، وبات مذاك يراوح في المكان، بالرغم من إرادة الثأر لديه.

الانعكاسات الاقتصادية والسياسية للحرب

التأثير الاقتصادي

أضرت الحرب بصورة خطيرة بمستقبل البلدين، لشدة ما تولد من ديول اقتصادية هائلة. فسنوات عديدة من الجهود المكرسة للبناء والإنماء الوطني ذهبت هباء. وبالإضافة إلى العواقب على الصعيد البشري، فإن التأخر المتراكم بالنسبة إلى ما تلحظه التخطيطات، وتبديد الثروات الوطنية، وتوسيع الفقر وتدمير المدن والمحطات الكهربائية وشبكات المواصلات، وجعل البنى التحتية الصناعية والنفطية غير صالحة الاستخدام، كل ذلك حطم الأمل برؤية هذين البلدين يخرجان في أمد متوسط من تخلفهما وتبعيتهما حيال الغرب.

في تقرير نشرته عام 1983 المنظمة الإيرانية للتخطيط والموازنة (م ت م) بعنوان: لمحة عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب التي فرضها العراق على إيران، قدرت الحكومة الإسلامية بـ 90 مليار دولار قيمة الخسائر الاقتصادية للقطاع العام وحده خلال السنتين الأوليين من النزاع (من 22 أيلول/سبتمبر 1980 حتى 22 أيلول 1982)، دون أن تؤخذ بالحسبان نفقات التسليح وتدمير الأهداف العسكرية ولا الكسب الفائت المرتبط بوقف الإنتاج النفطي أو إبطائه. ويأتي القطاع النفطي في المقدمة مع خسارة 33.5 مليار دولار، وتليه الزراعة (21.7 مليار دولار)، والكهرباء (2.3 مليار)، والطرق، والنقل والجمارك (2.1 مليار) (3).

لقد كان حجم الأضرار التي منيت بها إيران هائلا، لأن القسم الأكبر من المعارك دار فوق أرضها. فقد أصيبت مرافئ تجارية مهمة كخرمشهر وعبادان بدمار شبه كامل. ومنيت مدن الأهواز، وديز فول وسوسنكرد وشوستان وبستان ويزد وبختاران (كرمانشاه سابقا)، وبانه، الخ، بأضرار جسيمة. ولأن الصناعة الثقيلة (النفط، البتروكيميا، الحديد) مركزة على مقربة من مناطق الصدمات، فقد منيت بأضرار مادية ضخمة وتوقف كل نشاط صناعي عمليا.

لكن الأضرار كانت أهم أيضا على صعيد مصفاة عبادان، أكبر مصفاة في إيران، وكانت بطاقة مقدارها 628 ألف برميل يوميا، وكانت تسد القسم الأكبر من الحاجات الداخلية. كما أن مصافي أقل سعة، في الأهواز وبختاران وطهران، أصيبت أيضا بالتلف بسبب الغارت العراقية، لذا تجد إيران نفسها حاليا مضطرة للتمون من إيطاليا وسنغافورة واليمن الجنوبية وبلدان الشرق لتلبية حاجتها إلى المنتجات المصفاة (4).

كما أن الحرب تسببت بنقل مليونين من المهجرين إلى مناطق غير مناطق سكنهم الأصلية، وقد أثقلوا كاهل سوق عمل مزدحم جدا من الأصل (تصيب البطالة 30% من السكان القادرين على العمل). وغالبا ما تكون ظروف حياتهم وسكنهم مأساوية. فوفقا للمؤسسة الإيرانية لمهجري الحرب، يعيش 50% منهم في أبنية عامة أو مساجد، و30% في خيام، ولا يستفيد من مسكن لائق غير 20% وحسب.

إلا أن طاقة إيران النفطية بقيت دون مساس تقريبا، على الأقل حتى منتصف عام 1984. وهو ما أتاح لها مضاعفة صادراتها انطلاقا من أيار/مايو 1982، بهدف دعم اقتصاد محتضر وسد عجز خطير في الموازنة.

بالمقابل، كان خطر الاختناق في العراق أكبر، فمنذ الأيام الأولى من الحرب، أدى قصف مصبات الفاو، والمنشآت النفطية في البصرة إلى قطع منفذ الوحيد إلى الخليج الذي كان يمر عبره 60% من صادراته.

كما أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، الذي تلاه إغلاق الحدود السورية العراقية، حرمه أيضا من احد أنابيبه الرئيسية في الشمال، الذي كان يصل حقل كركوك بالمصين المتوسطين في بانياس (سوريا) وطرابلس (لبنان)، وكانت طاقته تصل إلى 1.4 مليون برميل يوميا (علما أن الصادرات اليومية التي كانت تمر عبر هذا الطريق لم تكن تتخطى في العادة 400 ألف برميل يوميا).

فقط الأنبوب الواقع بين كركوك ودورتيول في تركيا سمح له بتصريف نفطه الخام. هكذا فإن إنتاجه النفطي الذي كان يصل إلى 3.4 مليون برميل يوميا عام 1979 (11.2% من إنتاج أوبيك)، هبط عام 1982 إلى 930 برميل يوميا (5% من إنتاج أوبيك)، من ضمنها 750 ألفا مخصصة للتصدير.

أدى هبوط الصادرات النفطية إلى هبوط موارد الدولة، التي انتقلت من 26.3 مليار دولار في 1979-1980 إلى 10.2 مليارات عام 1982 وحوالي 6 أو 7 مليارات عام 1983. وقد اضطرت الدولة لأن تنهل من احتياطيها من العملات الصعبة. فحسب مصرف المقاصة الدولية، بعد أن كان هذا الاحتياطي 30 مليار دولار قبل الحرب هبط إلى 9.5 مليارات دولار في حزيران/يونيو 1982 (وعلى الأرجح إلى 3 أو 4 مليارات عام 1983).

حتى عام 1981، حاول النظام العراقي نحاشي أن يشعر السكان بثقل الحرب بالكثير من القسوة. لكن انطلاقا من ذلك التاريخ، جرى اتباع سياسة تقشف صارمة: أوقفت المشاريع الجديدة ونقصت الواردات بنسبة النصف وألغيت النفقات التي يمكن الاستغناء عنها. أخذت تدابير للحد من إخراج مداخل الأجانب العاملين في العراق (يُخرج 1.250.000 مصري يعملون هناك أربعة مليارات دولار كل عام).

إن انخفاض الموارد والنقص في العملات يضعان بغداد أكثر فأكثر تحت رحمة المساعدات من البلدان العربية المعتدلة، كالكويت والعربية السعودية، اللتين تسلمان فرنسا أو اليابان قسما من نفطهما بهدف دفع ثمن المشتريات الذي ترتب لهذين البلدين في ذمة العراق.

إن بغداد التي أمسكت بخناقها حرب لا تنتهي اضطرت أيضا لطلب مساعدة مالية من البلدان الغربية، لتتمكن من تغطية ديونها. وقد أتاحت لها القروض التي منحتها إياها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان أن تواجه الاستحقاقات المدنية والعسكرية المترتبة عليها.

وكانت للحرب أيضا عاقبة أخرى بالنسبة لبغداد، تمثلت باجتذاب قوة العمل. فالتعبئة أصابت عمليا كل مراكز الإنتاج الصناعي، ولكي تعوض الحكومة من نقص اليد العاملة تعاقبت مع بانكوك لتشغيل 50 ألف تايلاندي في بداية 1984 (5).

العواقب على السياسة الداخلية

أدت الحرب إلى صعود النزعة المحافظة والرجعية في البلدين، وأفادت في تبرير كل التقييدات على الحقوق الديمقراطية الأولية. وكانت نتائجها المباشرة على صعيد سياسة إيران الداخلية توطيد قاعدة الجمهورية الإسلامية، هذه القاعدة التي كانت بدأت تهتز جديا عشية الحرب، وتسهيل أسلمة المجتمع وتأجيل الإصلاحات الاجتماعية حتى إشعار آخر. وفي العراق، زادت من حدة الحضور الطاغي لحزب البعث، وعززت سلطة الرئيس العراقي وسرعت تقارب بغداد من دول الخليج المحافظة.

ففي طهران، تمكن الجزء الأكثر تصلبا ضمن المؤسسة الدينية من تشديد سيطرته على مؤسسات الدولة وعلى حراس الثورة (البازدران)، الذين كانت قد توسعت صلاحياتهم كثيرا: باتوا يشكلون مذاك سلطة سياسية وعسكرية مستقلة حقيقية، لها وزارتها وموازنتها، وتنسب جنودها الخاصين بها وتفاوض على شراء السلاح من الخارج.

أما الجيش المبعد عن العاصمة فقد جرى تحييده وفرض إشراف مفوضين دينيين عليه. وقد تعرض لتطهيرات وتنقيبات شتى بعد اكتشاف عدة «مؤامرات عسكرية». وأعيد تنظيم ملاكه القيادي وإدخال التجانس إليه، بواسطة تبديلات في الضباط وترقيات متنوعة. أما تجمعات المعارضة فتوردت وأخرست دون رحمة.

ولكي يتمكن النظام من الإبقاء على المجهود الحربي، لعب على العواطف الدينية والقومية فالسكان، المتحمسون للاستشهاد، كان لديهم ميل أقل لإلقاء المسؤولية عن القتل على السلطة. ولقد لزم السلطات الشيعية عيار كبير من الوقاحة والتعصب لحث الأولاد والسكان الفقراء على الانخراط في القتال. هكذا وصل بها الأمر، من أجل أن تبرهن على أن العدالة الإلهية بجانبها، إلى حد الإشارة لحدوث «تجليات» غامضة. قال حجة الإسلام رفسنجاني، ممثل الإمام في المجلس الأعلى للدفاع ورئيس المجلس، في إحدى صلوات الجمعة: «نحن نستند إلى الهامات إلهية. الآخرون لا يفهمون هذه المسألة. لقد تحدثنا مع مقاتلينا الجرحى، الذين أبلغونا أنهم شاهدوا بأم العين تجليات إلهية. وقد لامسوها، وكان في وسعهم حتى أن يصوروها» (6).

إلا أنه إذا كان تمكن رجال الدين الراديكاليون، في سعيهم لإرساء سلطتهم، من الاستفادة بشكل واسع من التضامن الوطني و«الوحدة المقدسة» اللذين أطلقتهما الحرب، فسرعان ما فقد ذلك التضامن والوحدة من حدتهما. فتعب السكان أكثر فأكثر وضوحا، لاسيما بعد أن باتت إيران تخوض الحرب في أرض الأعداء. لم يعد منح منافع مادية ومالية مهمة مقنعا بما فيه الكفاية كي يوافق الأهل على إرسال أولادهم إلى المعركة. ولقد تدخل الخميني بالذات ليقول إن موافقة الأهل ليست ضرورية ولد في جيش الإسلام.

إن الاستياء الذي تستثيره الحرب يتعمق أكثر فأكثر ويتحول شيئا فشيئا إلى عداوة مباشرة حيال النظام. فعام 1983، تحولت مظاهرات في مدن ديزفول واصفهان ويزد المثخنة بالجراح إلى تمردات ومواجهات مع قوات النظام.

لا يبدو أن خطورة الوضع الاقتصادي، والبطالة والضغط الاجتماعي الذي يمثله المهجرون تلتطف في الوقت الحاضر من الحماس الحربي لدى السلطات الدينية التي تجد نفسها في مأزق. فأي تراجع من جانبها أو رضوخ للسلام قد يهددان سلطتها أكثر من هرب مجنون إلى الأمام. في العراق، أدى «التطهير» الدموي الذي حدث داخل حزب البعث وتصفية كل أولئك الذين كانوا يعتبرون إقصاء الرئيس كأفضل حل لتهدئة غضب آيات الله إلى تعزيز مواقف صدام حسين داخل دولة بيروقراطية ممرزة بدرجة عالية.

ويشعر الشعب العراقي بالخسائر البشرية بصورة ممضة، حيث أنه لم تبقى أية عائلة بأمن منها. لذا تتزايد حالات الفرار من الجيش، و«التطوع» الذي كان واردا في البداية بات إلزاما للدفاع عن أرض الوطن. لا بل جرى التجنيد القسري لشغيلة مصريين وتونسيين. وقد كان للضغوطات الاقتصادية والحساسية الشعبية تأثير كبير على قرار بغداد البحث بأي ثمن عن سلام عبر المفاوضات.

ساهم تطرف رجال الدين الإيرانيين وعصبيتهم في صب الحب في الطاحونة الدعوية للحكومة العراقية التي تسعى لتسويد صفحة جمهورية آيات الله. ويبدو أن «الخطر الخميني» يصل حتى إلى بلبله أعضاء المعارضة العلمانية الذين إذا لم يكونوا يأملون انتصار الإيرانيين إلا أنهم ليسوا مستائين من إصابة السلطة في بغداد بالضعف.

لقد تحالف قسم من خصوم النظام مباشرة أو مداورة مع حكومة طهران. وتلك هي، مثلا، حال الحزب الشيوعي الذي عقد معاهدة مع الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة مسعود وإدريس برزاني، هذا الحزب المرتبط من جهة بالحكومة الإسلامية ومن جهة أخرى بحزب الدعوة. ولقد انضم حزب الدعوة للمجلس الأعلى للجمهورية الإسلامية العراقية الذي تشكل في طهران -برئاسة الزعيم الديني العراقي السيد محمد باقر حكيم.

لقد عرفت نشاطية الحركات الشيعية (الدعوة، المجاهدين، أمل) اتساعا فريدا منذ بداية الحرب. حصلت عمليات عديدة: في آب/أغسطس 1982 ضد وزارة الداخلية، وفي نيسان/أبريل 1983 ضد مركز قيادة سلاح الجو-وهي عملية سقط بنتيجتها 130 ضحية- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1983 ضد مركز تموين الجيش وقيادة مصالح الأمن.

في حين يكثف القمع بحق المناضلين المسلمين، يطفون من مواقفهم تجاه غيرهم من المعارضين، لاسيما الأكراد الذين شلت انتفاضاتهم الأعمال العسكرية في شمالي البلاد ردا على الهجمات الإيرانية. ففي كانون الأول/ديسمبر 1983، وقع صدام حسين اتفاقا مع جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني (ا.و.ك)، إحدى القوى الكردية الرئيسية. بموجب هذا الاتفاق توافق الحكومة على تقديم تنازلات مهمة وتضمن للأكراد استقلالاً ذاتياً أكبر: انتخابات حرة، خلق جمعية ومجلس تنفيذي إقليميين، صرف 30% من موازنة الدولة لإعادة بناء مناطق كردستان التي أصابها الحرب، إلحاق قسم من التأمين، ومدينة خانقين بالإقليم الكردي. بالمقابل يكون أربعة آلاف مقاتل من البيشمركة مستعدين «لحماية كردستان بوجه العدو الخارجي» (7).

بفضل هذه التهدئة، بات من حق الجيش العراقي التحرك بحرية في منطقة كانت تحت رقابة الأكراد منذ بداية الحرب. كما تستفيد القوات العراقية من تعزيزات تتمكن بواسطتها من أن تقاوم بشكل أفضل الجيش الإسلامي، الذي تترس بقوة منذ عام 1983 في القطاع الشمالي، حول حاج عمران وبنجوين.

مخاوف الدول العظمى

«الإستراتيجية الوقائية»

منذ إطاحة احد حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في الشرق الأدنى وقيام الجمهورية الإسلامية، يعمل الأميركيون على تعديل برنامجهم الاستراتيجي في هذه المنطقة. فالأولوية التي كانت تعطيها واشنطن في السابق للبحث عن حلول سياسية لمشكلات الشرق الأدنى، لا سيما القضية الفلسطينية، أخلت المكان للنية الحازمة في إعطاء الأولوية بعد الآن للرد العسكري لأجل حل النزاعات التي تمزق هذا القسم من العالم. فانخفاض مصادقية الولايات المتحدة بصددها على الدفاع عن شركائها المهددين، لا سيما بعد سقوط الشاه والغزو السوفياتي لأفغانستان، أثار قلق البلدان العربية المحافظة التي كانت تتوقع دعماً أميركياً أنشط.

هذا هو السبب الذي لأجله انفتحت مرحلة جديدة من إعادة انتشار القوات الأميركية في العالم: «الاستراتيجية الوقائية»، وذلك بعد تطوير سياسة «الجزر البحرية» في الستينات - التي كانت تتمثل في الحد من الرسو على البرو في خلق قواعد جزيرية- وتنصيب رجال درك إقليمي خلال السبعينات. إن الاستراتيجية الوقائية تهدف إلى زيادة قدرة الحلفاء المترجحين على الدفاع عن مصالحهم وتطوير وسائل وصول وقواعد عسكرية في العالم الثالث لتسهيل تدخل سريع محتمل للولايات المتحدة. يجب أن يكون في وسع الدول بعد الآن أن تدافع عن نفسها، تحت النظر اليقظ للقوات الأميركية.

إن تعزيز قدرة «الدول الصديقة» العسكرية ليس أمراً جديداً. فمنذ بداية السبعينات، يراكم الشرق الأدنى كمية هائلة من الأسلحة المعقدة. لكن هذه الظاهرة باتت أوضح أيضاً منذ نهاية السبعينات. كانت مبيعات السلاح من الحكومة الأميركية لبلدان المنطقة (من دولة لدولة)، المعقدة في إطار «المبيعات العسكرية للخارج (FMS)» تصل إلى 3.7 مليار دولار عام 1976، وقد بلغت عام 1982: 6.9 مليار دولار. وقد ارتفعت قيمة طلبات مصر خلال الفترة من ثلاثة ملايين إلى 1.3 مليار دولار، وطلبات السعودية من 900 مليون إلى 4.4 مليار دولار (1.1).

وفي عام 1983، ومن أصل مجموع المبالغ التي تخصصها الولايات المتحدة لعونها العسكري في العالم (10823 مليون دولار)، جرى تخصيص الشرق الأدنى بـ65%. وتأتي إسرائيل في رأس المستفيدين، مع 23% من الإجمالي، تليها مصر (21.5%)، فنزانيا (7.6%)، والباكستان (4.8%)، في حين أن مجمل الإعانات العسكرية الممنوحة لأميركا الوسطى أدنى من 500 مليون دولار (4.6% من المجموع) (2). وهذه المساعدات تسلك خطاً صاعداً بوضوح نسبة إلى عام 1982: زاد المبلغ الممنوح لإسرائيل بنسبة 13%، والممنوح لمصر بنسبة 23%، ولتركيا بنسبة 17%، وباكستان بنسبة 34.8% (3).

إن إرادة واشنطن الهرع لنجدة حلفائها المهددين حصلت على تأكيد بوجه خاص عبر الإعلان في نهاية عام 1979، وبعد 4 أشهر على الثورة الإيرانية، عن خلق قوة انتشار سريع (ق.إ.س) قادرة على العمل في كل مكان، في الشرق الأدنى كما في سائر أنحاء العالم. باتت مئة ألف رجل، يشكلون جزءاً من الوحدات الخارجية للحلف الأطلسي، على أهبة الاستعداد لتحريرهم من أجل عمليات طارئة، مع استقلال ذاتي يصل متوسطه إلى 60 يوماً. وبهذه المناسبة، عُقدت اتفاقات تعاون عسكري مع العربية السعودية ومصر وتركيا والباكستان وسلطنة عمان والصومال والمغرب والسودان وتونس للسماح بتوسيع مدى التسهيلات الأميركية.

إن تركيا التي تشكل الجبهة المتقدمة للحلف الأطلسي في المتوسط ولديها ألفا كيلومتر من الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفياتي، هي إحدى حليقات الولايات المتحدة المميزة. ومنذ سقوط أسرة بهلوي الملكية تؤدي محطة استماع أميركية عملاقة كانت مركزاً سابقاً في إيران. وكانت العلاقات بين البلدين قد فترت بعض الشيء بسبب قرار جيرالد فورد حظر بيع الأسلحة لتركيا احتجاجاً على موقف هذه الأخيرة تجاه قبرص. لكن مجيء الطغمة العسكرية إلى السلطة في أيلول/سبتمبر 1980 سرع التقارب التركي-الأميركي من جديد. وفي كانون الثاني/يناير 1981، بعد توقيع اتفاقات عسكرية ثنائية، فتحت تركيا للقوات الأميركية مجمل مرافئها ومطاراتها وطرقها، وليس فقط القاعدة الخاصة بالحلف الأطلسي في إيسنرليك.

ولما كانت باكستان ضياء الحق تطل على بحر عمان، وتجاور أفغانستان، فهي تلعب أيضاً دور قاعدة لوجستية لا يمكن إيجاد بديل منها. ولقد سمح بيع 40 طائرة ف-16 (بإذن من الكونغرس الأميركي في تشرين الثاني/نوفمبر 1981) ومساعدات مادية وعسكرية ضخمة بتسهيل حضور الولايات المتحدة، التي حصلت، بالمقابل، على إمكانات وصول إلى مركز غواندار البحري وإلى قاعدة بيشاور الجوية (5).

والعربية السعودية، التي تعتبر أنها واقعة تحت تهديد نزاع الخليج، والاضطراب في القرن الإفريقي و«التخريب الشيوعي»، شديدة الحاجة لهذا الدعم المباشر من جانب واشنطن. وفي عام 1980، بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران، أرسل البانتاغون إليها، بناء على طلب الرياض، أربع طائرات رادار من طراز أوكس قادرة على كشف هجمات جوية من ارتفاع منخفض. وفي عام 1981، وبعد جدال عاصف، وافق الكونغرس الأميركي على بيع السعودية خمس طائرات من هذا النوع، بمبلغ إجمالي يصل إلى 5.8 مليار دولار، سيجري تسليمها في عام 1985.

وتلحظ عقود التعاون الموقعة مع مصر عام 1980، بين ما تلحظ، تمهيد حقل على سواحل البحر الأحمر سوف يبنى فيه مدرج هبوط طوله أربعة آلاف متر، صالح لاستقبال قاصفات عملاقة، ومعسكر تدريب لفرقة أميركية من 16 ألف رجل (قاعدة رأس بناس). تضاف إلى ذلك التسهيلات المرفئية والجوية المقدمة للقوات الأميركية في مصيرة، وصلالة ومسقط (في سلطنة عمان)، وفي مقديشو وبربره (بالصومال) وأخيراً في مومبازا (بكينيا).

وتؤمن القواعد الخلفية لقوة الانتشار السريع القوات البحرية الأميركية المرابطة من جهة في المحيط الهندي (24 سفينة حربية، على رأسها حاملة الطائرات ميدواي، القادرة على حمل 75 طائرة)، ومن جهة أخرى في المتوسط (الأسطول السادس، الذي يضم 30 سفينة)، والمرتبطة بأكبر خزان عسكري أميركي في المحيط الهندي: جزيرة دييغو غارسيا، الواقعة على بعد ألف ميل من رأس الهند. أهمية الخليج الاقتصادية

وجهت الدواعي الاقتصادية دائماً مواقف البلدان الغربية إبان النزاعات في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى، وبالأحرى حين كان الأمر يتعلق بالخليج الفارسي، الذي تجعله أهميته التجارية وثرواته الجوفية النقطة الأكثر حساسية والأكثر إثارة للشهية في العالم.

وليس قلق الدول الغربية الكبرى بشأن مستقبل الخليج بدون أساس. فالأحداث الإيرانية سعرت الحركات الانتفاضية المعادية للإمبريالية التي كانت كامنة في السعودية والبحرين والكويت ووظفار والإمارات العربية المتحدة. ولقد أدى احتلال المسجد الحرام في مكة في نهاية عام 1979 (20 تشرين الثاني/نوفمبر)، وأعمال العصيان في الأقاليم السعودية، ومحاولة الانقلاب في البحرين في كانون/ديسمبر 1982، التي دبرتها «عناصر مخربة تربت في إيران»، إلى إثارة الهلع في دول الخليج المحافظة، التي تنتظر حماية أكبر من حلفائها الغربيين. أضف إلى ذلك أن توسع الحرب يهدد بزيادة انعدام الاستقرار في كل المنطقة.

صحيح أن ارتهان العالم المصنع بنفط الخليج الفارسي قل إلى حد بعيد منذ سنوات. فإذا كانت اليابان لا تزال بحاجة قصوى إلى هذه المنطقة، التي تستورد منها 65% من نفطها الخام، فلقد عرفت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية كيف تنقص حصتها بوضوح. ففي حين كانت بلدان الخليج تقدم عام 1978 57.5% من واردات المجموعة الأوروبية النفطية، فقد هبط هذا الرقم إلى 29.6% عام 1983. كما أن واردات الولايات المتحدة من هذه البلدان لم تعد تمثل غير 14.3% من مجمل مشترياتها من النفط الخام عام 1983 (مقابل 36% عام 1978). وهذا الاتجاه لخفض الاستيراد يجد تفسيراً له بوجه خاص في الجمود الاقتصادي بالغرب، وتوجهه نحو مصادر أخرى للطاقة وتنويع مومنيه بالنفط.

إلا أن الخليج لا يزال يحتل مكانة مهمة في تمويل البلدان المتقدمة بالنفط. فهو يؤمن 22.1% من الإنتاج العالمي. وهو المنطقة النفطية الأولى في الكرة الأرضية، حيث اكتشف فيه 54.7% من مجمل الاحتياطي المعروف. وعلى إيقاع الإنتاج الحالي، يمكن أن يستمر جوفه في تقديم النفط على امتداد 90 عاماً، في حين تكون آبار المناطق الأخرى قد نضبت: لن تبقى احتياطيات أميركا اللاتينية وأفريقيا أكثر من 40 عاماً، والشرق الأقصى والاتحاد السوفياتي وأوروبا أكثر من 20 عاماً، والولايات المتحدة أكثر من عشر سنوات (إلا إذا جرى اكتشاف آبار جديدة).

بسبب تخلف منطقة الخليج واقتارها لبنية تحتية صناعية، تستهلك بلدانها نذراً يسيراً من نفطها الخاص بها. هكذا فالقسم الأعظم من الإنتاج يجري تسويقه في الخارج، الأمر الذي يجعل من هذه المنطقة السوق النفطية الأولى في العالم، حيث يتم 45% من تجارة النفط الخام.

إن التهديد بالحصار الذي يلقي بثقله على مضيق هرمز هو أحد العناصر الرئيسية التي اجتذبت انتباه البلدان الغربية إلى النزاع العراقي-الإيراني، ودفعتها للعمل على الحد من اتساعه. إلا أنه وفقاً لما يقوله المراقبون الغربيون، لن يؤدي إغلاق هذا المضيق -وهو إغلاق يصعب تحقيقه تقنياً- إلى نقص حاد في النفط، وإن كان يمكن التخوف من انعكاساته النفسية على أسعار النفط الخام (7).

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (ALE)، من أصل 8.7 مليون برميل تمر كل يوم عبر مضيق هرمز -وتمثل 26% من استهلاك «العالم الحر» (البالغ 33.5 مليون برميل يومياً عام 1983)- يمكن تمرير الثلث تقريباً عبر طرق أخرى.

فالعربية السعودية تستطيع أن تمرر قسماً من صادراتها عبر ميناء ينبع (على البحر الأحمر)، المستخدم حالياً بثلاث طاقته، أي ما مجموعه 1.85 مليون برميل يومياً. علاوة على ذلك، يمتلك هذا البلد مخزونات عاتمة يصل حجمها إلى 60 مليون برميل، مراكمة في ناقلات في عرض سواحل الفجيرة وعمان، بعد الخروج من المضيق، وفي أحواض الخزن عند مصب ينبع. وفي وسع سوريا أيضاً أن تفتح أنابيب النفط العراقية التي تمر بأراضيها، في حال استحال على إيران، التي تزودها بالنفط حالياً، أن توصل نفطها إليها. وهكذا يمكن العراق أن يمرر صادراته عبر مرفأى باناس (1.65 مليون برميل يومياً) وطرابلس (نصف مليون برميل).

أضف إلى ذلك أن بلدان الأوبك الموجودة خارج الخليج تملك كلها تقريباً طاقة إنتاجية غير مستخدمة بالكامل وفي وسعها أن تعوض من الخسائر حتى حدود ثلاثة ملايين برميل يومياً. فليبيا تملك هامش أمان يصل إلى 0.9 مليون برميل يومياً، ونيجيريا 0.8، وفنزويلا 0.7 وفي وسع أندونيسيا والمكسيك والجزائر أن يزيد كل منها صادراته 0.2 مليون برميل يومياً (8).

كما يوجد حالياً في بلدان الـ OCDE كمية هائلة من الاحتياطي الاستراتيجي (أو احتياطيات أخرى) تصل إلى 525 مليون برميل (من أصلها 350 مليوناً في الولايات المتحدة وحدها) ويمكنها أن تؤمن الحاجات الاستهلاكية للبلدان المصنعة لمدة 95 يوماً.

لذا فإن الإصرار الذي تحاول به الدول الغربية العظمى حماية هذه الطرق المائية الاستراتيجية وتأمين قابلية الوصول إلى الخليج ناجم عن خشيتها من نقص في النفط أقل مما عن رغبتها بإبقاء طرق الوصول مفتوحة باتجاه سوق للتصدير مزدهرة، هي الوحيدة حالياً في العالم الثالث القادرة على امتصاص 60 مليار دولار من السلع سنوياً، يأتي نصفها من المجموعة الأوروبية وثلثها من الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة هي المصدر الأول نحو العربية السعودية والكويت، والثاني نحو البحرين والإمارات واليمن الشمالية. وبين بلدان المجموعة الأوروبية تشكل ألمانيا الغربية وإيطاليا الممونتين الرئيسيتين للخليج وتتقاسمان لودهما 40% من السوق تقريباً.

واشنطن والحرب الإيرانية-العراقية

خدمت الحرب المصالح الأميركية في الشرق الأدنى بصورة مزدوجة. فمن جهة، شلت خطر نشر الثورة الإيرانية وأضعفت سلطة طهران في وقت كان فيه خطر «العدوى الإسلامية» كبيراً. ومن جهة أخرى، دفعت إلى الإفلاس العراق أحد البلدان العربية الأكثر جذرية في معسكر الصمود. وأخيراً، سهلت حضور القوات الأميركية في منطقة حساسة بشكل خاص من العالم.

لم ينظر البيت الأبيض بعين الاستياء إلى الهجوم إلى الهجوم العراقي في أيلول/سبتمبر 1980، لاسيما بعد الفشل الممض للغارة الأميركية على طبرس، لا بل يرى البعض أنه كان على صلة مباشرة بالإعداد للنزاع. إلا أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب يوماً في حصول العراق على انتصار حاسم. فزوال النظام الإسلامي قد لا يتم بالضرورة في اتجاه ملائم لها. حيث أن هزيمة إيران قد تسرع تمرد الأقليات، وتتسبب بحرب أهلية، والأسوأ أيضاً أنها قد تؤدي إلى تجزئة إيران. أضف إلى ذلك أنها كان يمكن أن تعرض للخطر حياة الرهائن. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1980، بعد شهر من بداية الحرب، أعلنت واشنطن الحكومة الإيرانية بأنها مستعدة لدعمها، ورفع العقوبات وتقديم الأسلحة لها وقطع الغيار مقابل «عودة الرهائن».

ما أن أصبحت مسألة الرهائن منسية حتى اعتبرت واشنطن أن التكيف مع جمهورية الخميني من دون أخذ طبيعة النظام بالحسبان أمر يلائم إستراتيجيتها ومفيد اقتصادياً مع الوقت.

وفي عام 1982، أدت الهجمات المضادة من جانب إيران، التي توصلت إلى دفع القوات العراقية إلى خارج حدودها، إلى طمأنة البيت الأبيض الذي اغتاض بالمقابل بسبب استئصال طهران في مد الحرب إلى أرض العدو، وهو الأمر الذي ينطوي على خطر إحداث انفجار في الخليج وهز استقرار البلدان المجاورة. وقد أقلق تصلب القادة الإسلاميين وسلوكهم غير المتوقع للولايات المتحدة التي تسعى للحيلولة دون أن ينتصر أحد المتحاربين -لاسيما إيران- وتعي أن هكذا انتصاراً قد يولد اجتياحاً إسلامياً يقلب رأساً على عقب التوازن السياسي وعلاقات القوى في الشرق الأدنى.

تحسنت العلاقات بين بغداد وواشنطن بوضوح منذ اندلاع الحرب، ويعتبر مستشارو وزارة الخارجية الأميركية أنه «يمكن استعادة» العراق. وفي حزيران/يونيو 1981، أدان الرئيس ريغان الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي تموز، وصوت في مجلس الأمن ضد إسرائيل وأوقف مؤقتاً تسليم الأسلحة لإسرائيل (9). وفي كانون الأول/ديسمبر 1982، سمحت كوموديتي كريدت كوربوريش بإعطاء قرض بقيمة 210 ملايين من الدولارات للعراق لشراء منتجات زراعية أميركية (10). كانت تلك هي المرة الأولى التي يحصل فيها العراق على قرض تجاري أميركي منذ الحرب الإسرائيلية العربية عام 1967، تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن. علاوة على ذلك، شطبت الولايات المتحدة اسم العراق من

لائحة الدول التي تساهم في الإرهاب الدولي، رافعة هكذا القيود عن الصادرات نحو هذا البلد. وقد سهل ذلك استئناف المبادلات التجارية التي تصل حاليا إلى مليار دولار سنويا.

في كانون الأول/ديسمبر 1983، تولى دونالد رمسفيلد، مبعوث البيض الأبيض الخاص إلى الشرق الأدنى، الذي كان يزور بغداد بعد جولة في بلدان الخليج، تسليم صدام حسين رسالة من الرئيس ريغان يشدد فيها هذا الأخير على أن هزيمة العراق في هذه الحرب تتعارض مع المصالح الأميركية) 11.

بعد عدة أشهر، قست واشنطن لهجتها حيال إيران، ونددت بتطرفها في لبنان، ووضعتها على لائحة البلدان التي تصدر الإرهاب، واتخذت تدابير للحد من تزودها بالأسلحة. وفي شباط/فبراير 1984 طلبت السلطات الأميركية من إسرائيل وكوريا الجنوبية وبريطانيا، وفقا لمصادر قريبة من البنتاغون، وقف تزويد إيران بالأسلحة (12). كان تصاعد انعدام الأمن في الخليج يزيد من احتمال أميركي مباشر. أبدت واشنطن مرارا إرادتها تأمين حرية الملاحة في الخليج والإبقاء على مضيق هرمز مفتوحا، ولو تطلب ذلك استخدام السلاح. وفي أول آذار/مارس 1984، أعلن جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركي، أمام لجنة في الكونغرس: «علينا الانتباه لمصالحنا، بوسائل دبلوماسية طبعاً، لكن ثمة أيضاً دوراً للقوة» (13). إلا أن سلوك القادة الأميركيين إزاء صعود العنف في الخليج يكشف نوعاً من الحيرة بصدد الموقف الواجب تبنيه. ففي أيار/مايو 1984، سلموا العربية السعودية، 40 صاروخ ستينغر بهدف التصدي لهجمات قد يشنها سلاح الجو الإيراني، وأرادوا أن يفهموا بذلك أصدقائهم أنهم سيكونون حاضرين دوماً في حال تعرضهم للخطر. إلا أنهم يعون ضيق هامش المناورة لديهم. فلما كانوا حائرين بين الحذر والحزم، فقد سعوا لتفادي تدخل عسكري خطر، نتاجه السياسية غير معروفة، لاسيما على بعد عدة أشهر من الانتخابات الرئاسية. وهذا الحذر ضروري بوجه خاص لأن حليفيتهم الأوروبيتين، بريطانيا وفرنسا، تبدوان متحفظتين بصدد الانخراط مباشرة إلى جانب الأميركيين في معركة عسكرية، ولاسيما بعد الفشل المؤلم الذي منيت به القوات متعددة الجنسية في لبنان.

كانت مفاوضات الدول العظمى، المترددة في التدخل في الخليج بالقوة، تثني العراق عن لعب ورقته الأخيرة: تدمير جزيرة خرج الذي قد يغرق إيران في اختناق اقتصادي كامل. إن هشاشة دول الخليج، والخطر الذي يهدد حقول النفط السعودية الموجودة قريباً من القواعد العسكرية الإيرانية، وخطر الصدام بين الشرق والغرب، تدفع البلدان الغربية لبذل ما في وسعها لمنع الكارثة. لذا تحاول إبقاء الحرب ضمن حدود «معقولة» دون إغائها مع ذلك.

رد فعل موسكو

إن الحذر التأملي الذي أبدته موسكو تجاه الحركة الثورية الإيرانية، حتى نهاية عام 1978، لم يسهل فيما بعد علاقاتها بطهران. فبعد قلب الملكية، اعترف الاتحاد السوفياتي فوراً بالنظام الإسلامي، وبدا مؤيداً بالأحرى للخميني ليس من دون بعض الاحتراز- ساعياً حتى للتماس مودته، مباشرة أو بواسطة حزب توده، مع نية الاستفادة سياسياً من تراجع الأميركيين. لكنه لم يحاول يوماً، بصورة مكشوفة، تعديل مجرى الثورة لصالحه. لاشك أنه فضل توطيد مواقفه في أفغانستان على الانخراط في مغامرة مع آيات الله تتطوي على مخاطر.

أما القادة الإيرانيون الجدد فلم يردوا على مساعي موسكو بالكثير من الحماس. عام 1979، نددت حكومة بازرگان بأحد بنود المعاهدة الإيرانية-السوفياتية الموقعة عام 1921، الذي يمكن الجيش الأحمر بموجبه أن يتدخل في إيران إذا وجدت موسكو أن مصالحها مهددة (14). وقد رد القادة السوفيات في الحال بأنه لا يمكن إيران رفض جزء فقط من المعاهدة، وإن هذا الاتفاق محاً في حينه دينا في ذمة فارس (يمثل حالياً 16 مليار دولار)، ولا يمكن إلغاؤه من دون مصادقة المجلس (هذه المصادقة التي تم الحصول عليها عام 1921). والحال أن إيران لم تكن انتخبت برلمانها الجديد عام 1979.

بيد أن عزلة إيران خلال احتجاز الدبلوماسيين الأميركيين ساهمت في تقاربها مع موسكو. تحسنت العلاقات الاقتصادية بوضوح، ومالت طهران طوعاً نحو بلدان الشرق لشل آثار الحصار الذي فرضه الغرب. ومنذ أيلول/سبتمبر 1980، أبدت موسكو عداها لمبادرات الرئيس العراقي، معتبرة أن إضعاف النظام الإسلامي الذي خرج لتوه من دائرة نفوذ الولايات المتحدة، سوف يجبره على السقوط مجدداً في أحضان الغربيين. أضف إلى ذلك أن القادة السوفيات يعتبرون أن هذا النزاع يخلق انقسامات في معسكر حلفائهم العرب-العراق من جهة، وليبيا وسوريا من جهة أخرى- وسوف يسهل تصرفات الولايات المتحدة في المنطقة.

ومع أن الإتحاد السوفياتي سعى آنذاك ليحوز رضی المتحاربين في آن معا وشدد على حياده، إلا أنه لم يكن يريد ترك الجمهورية الإسلامية دون إنجاد، علماً أنه لم يكن يتمنى لها الهزيمة، وفي الوقت ذاته لم يكن يتمنى لها النصر. فالهزيمة قد تؤدي على الأرجح إلى إرساء نظام ليبرالي يميني أو ديكتاتورية عسكرية موالية للغرب، في حين أن النصر قد يؤدي إلى صعود للسلفية يعرض الوضع القائم للخطر، وقد ينقل العدوى إلى جمهورياته الإسلامية في الجنوب، ويهدد استقرار أفغانستان.

هكذا أوقف في بداية الحرب تسليم العراق معدات حربية، ومنح إيران إمكانية تمرير أسلحة وذخائر عبر أراضيها وسمح للبلدان الشرقية، كما سوريا وكوريا الشمالية، بتقديم قطع غيار وتجهيزات عسكرية لطهران.

إن الاضطهاد الذي تعرض له أعضاء حزب توده في بداية عام 1983 مرتط جزئياً، بالتأكيد، بانعطاف السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، التي أبدت رغبتها في تنمية علاقاتها بالغرب، لكنه ينم أيضاً عن تقادم العلاقات بين طهران وموسكو. فبعد تراجع القوات العراقية عام 1982، أحس القادة السوفيات بالقلق أكثر فأكثر حيال تطور الأحداث. أخذوا على السلطات الإسلامية تسليحها وإصرارها على مواصلة الحرب، وبوجه خاص عقدها اتفاقات مميزة مع باكستان وتركيا، الحليفين المميزين للولايات المتحدة في المنطقة.

حوالي نهاية عام 1982، استأنف الإتحاد السوفياتي تسليم الأسلحة للعراق وقرر زيادة قدرة هذا البلد الدفاعية-دون أن يعطيه مع ذلك وسائل النصر الكلي. وهي بادرة أثارت غضب الإمام ضد «عملاء موسكو الداخليين». فتم توقيف أكثر من ألف من أعضاء توده، من بينهم الأمين العام للحزب، قيانوري، وطردت إيران الدبلوماسيين السوفيات، وأغلقت المصارف الإيرانية-الروسية، وبيت الثقافة السوفياتي.

منذ نهاية السبعينات، كانت العلاقة بين الإتحاد السوفياتي والعراق فترت بعض الشيء. فالأخير كان قد انتقد السياسة السوفياتية في أثيوبيا ودعم حرب أريتريا، باسم التضامن بين الشعوب العربية، وندد بغزو القوات السوفياتية أفغانستان. كما كانت بغداد قد خفضت عدد العراقيين الذين يتدربون في معسكرات سوفياتية لمنع «اعتناقهم الماركسية». علاوة على ذلك، لم يكن يخفي نيته في التوجه أكثر فأكثر نحو الغرب لتلبية حاجاته التجارية والحصول على تجهيزات عسكرية، وكان إعدام مناضلين شيوعيين عام 1978 خطوة إضافية نحو تقادم العلاقات بين البلدان.

إلا أن «التحالف» لم ينقطع يوما بصورة كلية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1983، جرى تأكيد التقارب بين البلدين من جديد، بعد زيارة وزير خارجية العراق، طارق عزيز، لموسكو. وبعد أشهر، في نهاية نيسان/أبريل 1983، تم توقيع اتفاق تعاون «اقتصادي وتقني وعلمي» بين العراق والاتحاد السوفياتي، الذي وافق على بناء مفاعل نووي في العراق، ليحل محل منشآت تموز، التي دمرها الطيران الإسرائيلي في 7 حزيران/يونيو 1981.

سمح تحسين العلاقات مع بغداد للكرملين بأن يراقب بشكل أفضل تطور الوضع في الخليج، هذا التطور الذي قد يتيح جعل الحضور الأميركي في تلك المنطقة أشد فأشد كثافة.

من الذي غدى الحرب؟

إن في متناول الدول الكبرى دائما أن تضع نهاية لحرب محدودة في العالم الثالث، ولو عن طريق الرقابة على تدفق الأسلحة، الذي تتحكم به. ولقد كان النزاع العراقي-الإيراني، في البدء، حادثا يمكن التحكم به سريعا، لاسيما بالطريقة التي بدأها. لكن الكثير من المؤشرات يدل الآن على أن الغرب ترك هذه الحرب تتعفن عن وعي، مكتفيا طالما لم يهدد التصعيد بإحراق الخليج بتعيين الحدود التي يجب ألا يتخطاها. جرى اعتبار الهجوم العراقي في أيلول/سبتمبر 1980 «خطأ مؤسفا» في حين يجري النظر إلى الهجمات الإيرانية داخل الأراضي العراقية كتهديد للسلام العالمي. يبقى أن نعرف ما الفائدة من هكذا حرب اتفقت كل الدول العظمى سلفا على ألا يكون من واجب أحد طرفيها، أوفي وسعه، كسبها. لا شك أن الحوافز السياسية لعبت دورا كبيرا في اختيار البلدان الغربية الدفاع عن هذا أو ذلك من المتحاربين. لكنها موهت الاعتبارات الاقتصادية التي لم يكن وزنها أقل حسما. فالحرب ساهمت في الواقع في ازدهار سوق أسلحة يدر ربحا وفيرا، وسدت العجز التجاري للغرب في حين كان هذا الأخير يجتاز مرحلة طويلة من الركود.

منذ أيلول/سبتمبر 1980، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن حيادهما، وحثا البلدين على وقف القتال. وأعلنت المجموعة الأوروبية، من جهتها، في بلاغ صدر بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 1980، أنها ستستخدم كل الوسائل لوضع حد لهذا النزاع (15)، والحال أنها شاركت جميعا في إطلته، وساهمت في تغذيته بصورة سرية إلى هذا الحد أو ذلك.

وفقا للمعهد الدولي للأبحاث من أجل السلام، قدم 17 بلدا أسلحة لإيران و18 للعراق. وسبعة بلدان (من ضمنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) زودت كلا من المتحاربين، إما مباشرة أو مدورة (16).

رغم الحظر الأميركي على مبيعات الأسلحة إلى إيران، المقرر بعد قصة الرهائن، أشاحت وزارة الخارجية بنظرها منذ بداية الحرب عن الصفقات غير المنتظمة لشركات أميركية كانت تقدم مجموعة واسعة من التجهيزات العسكرية وقطع الغيار لإيران. وقد أمكن تسليم هذه السلع إما بالتزوير أو بإخفاء طبيعة الحمولات أو وجهتها، أو بواسطة بلد ثالث (كوريا الجنوبية، إسرائيل، بريطانيا، ألمانيا الغربية).

في تموز/يوليو 1983، استندت مجلة تايم إلى تقارير سرية صادرة عن المكتب الأميركي للرقابة على الذخائر، لتكشف مضاعفة مبيعات الأسلحة والذخائر إلى كوريا الجنوبية، التي تعيد تصديرها إلى إيران. فشركة إيرلاينز الكورية وشركتان تابعتان للدولة في سيول أجرت 60 شراء منفصلا لصواريخ هوك وقطع غيار خلال عام 1982 (17). وباعت شركات أميركية أسلحة وذخائر أيضا لشركة لوفو البريطانية التي أعادت تصديرها مباشرة إلى إيران (18).

لكن قسما مهما من التجهيزات العسكرية المقدمة لإيران بعد موافقة واشنطن جاء من إسرائيل، التي كان من بين نواياها إضعاف العراق وإطالة نزاع يمزق العالم العربي، إلى الأبد (19). وإن حاجة إيران للحصول على كمية كبيرة من المعدات الأميركية أجبرتها -بالتعارض غالبا مع مبادئ سياستها الخارجية- على التفاوض على صفقات مع تجار أسلحة أيا تكن هويتهم. وقد كان لإسرائيل مكانة مميزة لأن تجهيزها العسكري هو من النوع الموجود في إيران (والذي كانت حصلت عليه من الولايات المتحدة في السنوات العشر الأخيرة). والصدقة الطويلة التي انعقدت بين الضباط الإيرانيين والإسرائيليين لم تنقطع بعد الثورة وسهلت المساعي. هكذا مرت معدات حديثة جدا آتية من إسرائيل (صواريخ أرض-جو MIM وأرض-أرض MGM52 لانس، تجهيزات إلكترونية، قذائف كوبرهيد وهيراب، مدافع، الخ)، عبر الموانئ الأوروبية قبل إرسالها إلى بندر عباس (20). واستفاد العراق أيضا من السلاح الأميركي الذي قدمته الأردن ومصر والسعودية.

وبعد إطلاق سراح الرهائن الأميركيين مباشرة، ورفع العقوبات عن طهران، هرعت البلدان الأوروبية لاستعادة جزء من السوق الإيرانية. زودت بريطانيا الجمهورية الإسلامية بصورة منتظمة بقطع الغيار للدبابات الإنكليزية شيفتين وسكوربيون، الموروثة من جبخانة الشاه العسكرية. ووقعت عقدا مع بغداد أيضا لصيانة هذه الدبابات ذاتها، التي أسرتها القوات العراقية.

وباعت إيطاليا إيران طوافات من طراز شينوك ش470، وصواريخ سيكلر، ومعدات إلكترونية وقطع غيار لطوافات أوغوستابل (21). وبخصوص الكتلة السوفياتية، أمنت منذ بداية الحرب أسلحة خفيفة، وصواريخ أرض-أرض، وأرض-جو، للقوات البرية الإيرانية، إما مباشرة أو بواسطة كوريا الشمالية وسوريا وليبيا. وهاتان الأخيرتان دعمتا طهران لأسباب تتعلق بالسياسة الإقليمية. لكن في عام 1982، ومنذ قلب ميزان القوى على الجبهة، استأنف الاتحاد السوفياتي تسليم الأسلحة للعراق بعد عام من الانقطاع. فتلقت القوات العراقية كمية ضخمة من المعدات العسكرية: طائرات ميغ25، طوافات قتال مي MI24 (24)، ودبابات ت55، ت62، ت72، وناقلات دبابات أتاحت زيادة قدرة القوات العراقية على الحركة على 1200 كم من الجبهة. وتزايدت هذه الأسلحة بعد توقيع اتفاق مهم بين موسكو وبغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 1983.

كما أن الصين زودت هي الأخرى الطرفين المتحاربين بالأسلحة: دبابات ت69 (نسخة معدلة عن ت54 السوفياتية) مجهزة بأشعة ليزر وما تحت الحمراء تم إرسالها إلى العراق عبر العربية السعودية (أول تسليم في آب/أغسطس 1982) (22)، في حين حصلت إيران على دبابات مماثلة وطائرات بواسطة كوريا الشمالية.

وتاجرت شركات سويسرية وكندية مع بغداد وطهران في الوقت ذاته، فباعت شركة بيلاطس فلوغزوغوبرك السويسرية، وشركة برات وويتتي إيركرافت الكندية العراق طائرات وتجهيزات جوية (23)، في حين كانت شركات سويسرية أخرى تجهز المضادات الجوية الإيرانية بمدافع أورليكون (24)، وشركات كندية تقدم للجيش الإسلامي قطع غيار.

لكن باريس هي أكبر ممون غربي للعراق. فمنذ وقت طويل تزود فرنسا العراق بالمعدات العسكرية الحديثة. بيد أنها المرة الأولى التي تباع فيها أسلحة لبلد في حالة حرب، ولقد تم تسليم قسم كبير من الطلبات العراقية (صواريخ جو-جوسوبر 530 ومضادات للدروع س س2 وطائرات نقل س160، وطوافات غازيل وبوما وطوافات ثقيلة سوبر-فريلون) بين عامي 1980 و1982.

في بداية عام 1983، تطاولت لائحة المشتريات بشكل واضح. فقد طلب العراق من فرنسا أن تزوده بـ29 ميراج 21، تضاف إلى 60 مطاردة قاصفة كانت جرت التوصية عليها، و100 دبابة Mx، 200 صاروخ كزوسيت، وصواريخ رولان سطح-سطح. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 1983، أعارته باريس خمس طائرات هجوم سوبر ايتندار، أخذت من وحدة تضم 71 طائرة نبيت للبحرية الفرنسية وتشكل جزءا من سلاح فرنسا النووي التكتيكي (25). وهذه الطائرات القادرة على إطلاق صواريخ سطح-سطح كزوسيت أم.ب-39 (باتت بغداد مزودة بها)، عززت سلاح الجو العراقي القتالي إلى حد بعيد.

إن فرنسا، المصممة على إعادة توازن القوى في الخليج إلى سابق عهده واللعب على الوجه الرادع لانخراطها لصالح العراق، هي البلد الغربي الوحيد الذي اختاره معسكره بصراحة (مع أنها سعت لتهدئة غضب القادة الإسلاميين ولتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع إيران)، وربما أيضا أحد البلدان النادرة التي تتمنى حقا إنهاء الحرب. لكن أخطاءها يمكن أن تؤدي، رغما عنها، إلى إطالة الحرب وتوسيع ميدان المعركة.

بيد انه لا يبدو أن باريس تنسى الرهان الاقتصادي لهذه الحرب. فدعمها السياسي والعسكري للعراق كان مثمرا بشكل خاص، حتى الآن، بالنسبة للصادرات الفرنسية. فمن أيلول/سبتمبر 1980 إلى آذار/مارس 1983، اشترت بغداد أسلحة من فرنسا بقيمة تزيد عن الـ40 مليار فرنك.

من جهة أخرى، لقيت هذه المبادرات الارتياح لدى دول الخليج، التي تتمنى تنوع مصادر أسلحتها وتميل بالتالي إلى التوجه أكثر شطر فرنسا. هكذا وقعت هذه الأخيرة في نهاية عام 1983 مع الكويت والإمارات العربية عقودا (بقيمة إجمالية مقدارها 140 مليون دولار للأولى و590 مليوناً

للتانية)، تتعهد بموجبها بأن تقدم طائرات وتجهيزات دفاع جوي، وفي كانون الثاني/يناير 1984، عقدت السعودية اتفاقا مماثلا، مقابل 4.1 مليار دولار (27)، ويمتص العراق والعربية السعودية لودهما 70 إلى 80% من الصادرات الفرنسية من المعدات الحربية، وتساهمان هكذا وإلى حد بعيد في تمويل صناعة أسلحة تشغل أكثر من مليون فرنسي.

شهادة حول الثورة الإيرانية

بقلم بول بالتا

بين أيلول/سبتمبر 1978 -تاريخ عودتي من الجزائر حيث أمضيت 5 سنوات كمراسل لجريدة لوموند- إلى آذار/مارس 1979، كنت مثلي مثل زملائي الأجانب أحد الشهود المميزين للثورة الإيرانية. خلال الأسابيع الحاسمة التي تم فيها إسقاط سلالة بهلوي وإلغاء ملكية عمرها 2500 سنة، كانت الإضرابات تشل معظم قطاعات النشاط، بما فيها الصحافة الإيرانية. وهو ما رفع المراسلين الخاصين للصحف العالمية الكبرى إلى مرتبة المؤرخين لما اعتبره أوسع انتفاضة اجتماعية في الأزمنة الحديثة. فلا ثورة أكتوبر في روسيا، ولا الثورة الصينية التي توجت مسيرة ماوتسي تونغ الطويلة -التي ل انزال نحس إلى اليوم بأهميتها الإيديولوجية وإشعاعها-نجحتا خلال مخاضهما في إنزال ملايين الأشخاص إلى الشارع.

لقد عشت، في حياتي المهنية، بعض الأيام الثورية التي غيرت مجرى الأمور في بلد أو في منطقة وعبرت عن مطلب مشترك لمئات الملايين من الأشخاص، لكن تصورتها أو تسببت بها هيئات أركان صغيرة. وأنا أفكر، بوجه خاص، في صعود «الضباط الأحرار» في مصر عام 1952، وتأميم جمال عبد الناصر عام 1956 الشركة العالمية لقناة السويس الذي فتح الطريق أمام صياغة هوراري بومدين النظام العالمي الجديد، عام 1974، وأفكر أيضا في قلب الملكية في العراق، في 14 تموز/يوليو 1958، الذي سجل رفض الهيمنة الأجنبية على المنطقة وأدى إلى وصول حزب البعث الذي سوف يحارب إيران الخميني. إن «عصيان الخبز» في تونس، في كانون الثاني/يناير 1984، التي استلهمت تقنيات تم استخدامها في طهران ضد الشاه، كان لها طابع أكثر عفوية وكانت تعبر عن الرغبة، التي يتقاسمها المزيد من شعوب العالم الثالث، في الإفادة من أنظمة ديمقراطية حقا.

في وسعي أن أذكر انفجارات شعبية أخرى، تمردات فاشلة أو ثورات في العمق، لكن لا يمكن مقارنة أي منها بالزلازل الإيرانية. لقد غدا سقوط الباستيل في 14 تموز/يوليو 1789 رمزا في أوروبا، ثم في العالم. والحال إنه على امتداد أشهر واجه شعب عاري اليدين، من طهران إلى عبادان، ومن أصفهان إلى مشهد، خامس جيش في العالم، وتحدى الدولة الأعظم في العالم، لإسقاط العديد من الباستيلات. فكيف لم يكن نضاله رمزا للعالم الثالث وانتصاره. أملا؟ إذا استثنينا بعض المراقبين الذين يغتابون الإسلام والعالم الثالث بصورة منهجية، معبرين عن تشككهم إزاء كل ما يصدر عنهما، فمعظم الصحفيين الذين عاشوا حماس الشعب الإيراني شاركوه في الغالب تأثره وأحيانا حماسه.

لقد كتبت تقارير عن هذه الانتفاضة يوما بيوم في جريدة لوموند، ثم في كتاب بعنوان، (1) L'iran insurgé (إيران الثائرة) صدر والحدث لم يبرد بعد، لكن كانت عناوينه الفرعية تعبر مذاك عن جوانب اليقين وجوانب الحيرة لدينا. هل نحن أمام «انعطاف عالمية»؟ بالتأكيد، إذا حكمنا على أساس تعديل ميزان القوى في الخليج، وانعكاسات الحدث على النزاع الإسرائيلي-العربي، وبوجه خاص على أساس تأثير هذه الثورة على الجماهير الإسلامية كما أمكنني أن ألاحظ خلال تحقيقاتي في المغرب، في طريق عودتي من طهران. هل في الأمر «1789 إسلامية»؟ يجب التشديد على السؤال لأنه طفر في نفوسنا خلال الأيام الثورية بمناسبة نقاشات مع رجال الدين وتؤكد غداة انتصار القوى الثورية حين ظهر أن رجال الدين ينوون ممارسة هيمنتهم. كانت الأسئلة تتطرح بالشكل التالي: لقد قلبت ثورة 1789 المجتمع الفرنسي رأسا على عقب وبدلت أوروبا (كان يقول سان جوست آنذاك: «السعادة فكرة جديدة في أوروبا») التي تتطبع بها إلى الآن، فهل سيكون للثورة الإيرانية، التي يمكن مقارنتها بها من حيث الاتساع الشعبي، الأهمية نفسها على صعيد الأفكار والعادات؟ هل ستؤدي إلى إحياء للفكر الإسلامي؟ هل ستكون خميرة للعالم الثالث؟ هل ستفتح -كما تزعم- عهدا جديدا في عالم خلقت فيه المادية حاجة روحانية؟ وبين الأمل والشك، أردت مع ذلك أن أعتقد بأن قوى التقدم قد تتغلب على النقل السوسولوجي وأغلال التاريخ ونزعة «رجال الدين» المحافظة.

والآن بعد مرور سنوات على هذه الأحداث، بم نحكم عليها؟ كيف ولماذا تحولت الثورة الإيرانية إلى ثورة إسلامية؟ لماذا لم تف هذه الأخيرة بوعودها؟ كيف نفسر انزلاقات النظام الحالي وثغراته وأخطأه؟ هل كان يمكن توقعها؟ هل كانت محتومة؟ هل خدعت نفسي أو إني انخدعت؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب أن أتذكر باختصار الطريقة التي عشت بها هذه الثورة التي لم يكن لها من «مثال» في مكان آخر والتي كان من الصعب أن نطبق عليها الترسيمات-الماركسية، أو العالمثالية، أو غيرها-المستعملة عموما لفك رموز الظواهر الاجتماعية-السياسية أو تحليلها.

بدأت المرحلة الثورية بحصر المعنى في أيار/مايو 1977 بالرسالة المفتوحة إلى الشاه للكاتب علي أصغر سيد جواد، الملقب بـ«ساخاروف إيران». وسوف نمر فيها بسلسلة من المظاهرات، والموكب والانتفاضات التي ستشكل لحظات قوية تصل إلى ذراها في الأيام الثورية في 10 و11 و12 شباط 1979. ما كانت تلك الحركات الجماهيرية التي لم يُر لها مثل في السابق؟ إن الصور التي عرضها التلفزيون آنذاك أعطت عنها فكرة دقيقة بلا ريب لكنها تبقى دون ما شعر به أولئك الذين تابعوا تلك الموجات غير المنقطعة من ملايين الأشخاص المصممين لكن المنضبطين، المتحدين رغم تنوعهم.

في بلد الشعراء هذا، ليس أمرا غير ذي بال أن يكون مثقفون هم الذين نظموا أول مظاهرة عامة -لصالح حرية التعبير وضد الرقابة: في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1977، نظم كتاب كانوا يطالبون بمقر رُفض إعطاؤهم إياه، نظمو «أمسيات ثقافية» في معهد غوته. احتل المشاركون -الذين ارتفع عددهم من 3000 إلى 15 ألفا في عشرة أيام- الشوارع المحاذية، وصبوا مكبرات للصوت واستمعوا بخشوع إلى أبيات تمجد الحرية، قبل أن يستقبلوا استقبال الأبطال الشاعر سلطانبور الذي كان قد أمضى أربع سنوات في السجن) 2.

بقي التوتر يتصاعد حتى يوم الجمعة الأسود (8 أيلول/سبتمبر 1978). للمرة الأولى منذ سنوات نزل جمهور ضخم إلى الشارع يصرخ قائلًا: كفى كان ذلك «موكب التحذير». وحين أطلق الجيش النار على المتظاهرين مغامرا بقتل العديدين، كان يسرع بذلك التمرد الشعبي. ولقد أتاح يوم «الأحد الأحمر» (5 تشرين الثاني/نوفمبر 1978 لمجموعات منظمة أن تجرب تقنيات ثورية لحرب الغوار المدنية. أطلق الجيش النار من جديد فاتحا دورة العصيان، الدموية أو غير الدموية، في طهران والمدن الكبرى في البلد. وفي التأسوعاء، عشية الحداد الشيوعي الكبير (العاشوراء) بدأت مسيرات عملاقة ضمت ملايين الأشخاص. حصل في التأسوعاء (10 كانون الأول/ديسمبر 1978) «موكب الاحتجاج»: أعطى ترخيصا به في اللحظة الأخيرة الشاه الذي كان يخشى أن يؤدي حظره إلى مذبحه وانفجار لا يمكن التحكم بهما، لكنه اشترط ألا يتم تهزئ اسمه. وقد فرض المنظمون احترام التعليمات. وفي الحادي عشر، كان «موكب التحدي»: الجمهور، الذي كان قام بمسيرته البارحة بتعقل، وعى قوته، وراح يهتف وقد زاد عدده وزاد تمرده: «مارغ بار شاه» (ليمت الشاه). وفي الأربعاء (بعد أربعين يوما على عاشوراء)، في منتصف كانون الثاني/يناير، بعد رحيل الشاه، جاء «موكب النصر الأول»، ثم لدى عودة الخميني في أول شباط/فبراير 1979، «موكب الحماس». وأخيرا في الثامن منه «موكب الثورة»: باتت الشعارات أقوى، وسياسية أكثر، في حين لبس المتظاهرون-وقد زاد عددهم- الكفن أو شريطا أبيض حول الرأس، إشارة إلى أنهم مستعدون للموت.

كان دور رجال الدين حتى ذلك الحين، وخلافا للاعتقاد الذي أريد إشاعته، دورا غير مسيطر مع أنه كان مهما. فشئى الروافد الاجتماعية والسياسية شاركت في النضال، كل بتقنياته الخاصة به. وكانت حركات الغوار (مجاهدو الشعب، المسلمون، وفدائيو الشعب، الماركسيون، وآخرون) المنخرطة في الكفاح المسلح منذ عقد تقريبا، رأس الحرية. وتأتي بعدها الأحزاب السياسية: الجبهة الوطنية وتشعباتها (الجبهة الوطنية الديمقراطية، العصابة الاشتراكية، الخ)، حزب الأمة الإيرانية، حركة تحرير إيران لمهدي بازركان، وبالطبع حزب توده الشيوعي، رغم التباساته. ولعب الجامعيون، شديدا النشاط، دورا أساسيا أيضا، بالإضافة إلى ديمقراطيين وعلمايين يتمحورون حول الجمعية الإيرانية للدفاع عن حريات الإنسان وحقوقه، التي أسسها بازركان، الوزير الأول فيما بعد لدى الخميني.

وماذا عن رجال الدين؟ أولا، هم يملكون شبكة فعالة بصورة مخيفة. فالطائفة الشيعية تضم في صفوفها 600 ألف سيد، متحدرين من عائلة النبي، و500 ألف ميرزا أونصف سيد من جهة الأم. وتضم أيضا 180 ألف ملا (رجل دين) ينقسمون إلى عدة فئات، مع أن المؤسسة الدينية لا تلحظ بالتحديد منظمة تراتبية. كما أنه ليس من اكليروس بالمعنى المسيحي للكلمة، لأن منح الأسرار غير موجود في الإسلام. بيد أن بنية الملاهات وتأثيرهم وعددهم من القوة بحيث يمكن الكلام على «اكليروس» وحتى عن «قوة اكليريكية». وهذه القوة تمارس عبر 80 ألف مسجد ومعبد عملت كخلايا سياسية حقيقية وأثبتت قدرتها على الدعوة والتعبئة.

لاشك أن الحركة ليست مونوليتية، فهي تضم «تقدميين»، و«وسطيين»، و«محافظين»، إذا استخدمنا مصطلحات غربية من المستحسن تنويعها. لأننا نصنف تحت هذا النعت الأخير الملا الذي تعاون مع نظام الشاه، كما الملا الذي كان معاديا للنظام المذكور لكن لديه مصالح يدافع عنها، كما الملا الفقير الذي يقف ضد الاستبداد لكنه أسير رؤية تقليدية للمجتمع. وكيف نحدد المخلصين للإمام الخميني المنخرطين في المعركة لأجل الاستقلال وضد الامبريالية، لكن لهم فهما ماضويا للتاريخ والدين؟

والمعسكر «التقدمي» متنوع هو الآخر. فالأكثر جذرية ربما هم مجاهدو الشعب. إن فكر علي شريعتي (3)، المتوفى عام 1977، جسور ومستقبلي وإشكالي، بينما فكر الخميني متشدد ومؤسسي ومعيارى. لقد ترك لنا الأول بحث حول الإيديولوجية والمذهب الشيعي الأحمر، والثاني حكومة الفقيه (4) والحكومة الإسلامية (5)، وهنا يكمن الفرق بكامله. ولنستشهد بجاك بيرك، توضيحا لكلامنا: «إن الرسالة التجديدية التي ينوي شريعتي تكليف رجال الله بها تطرح كمسألة إصلاحا يحررهم من كل كهنوتية. إنه لا يرى في الحداثة إفرازا للغرب بل مرحلة ضرورية لكل ثقافة»، مثلما «ينوي تخليص جماعته من المأزق الضار للمستقبل الذي بدون جذور أو للأصالة الماضوية)» 6.

كانت قد أثرت في أيضا محادثاتي مع طاهر أحمد زادة، والد مؤسسي فدائيي الشعب، لكن الذي كان هو ذاته أورثوذكسيا بالكامل. كان قد فكر، مع ذلك، وهو في السجن، بالطريقة التي على الإسلام أن يرد بها على متطلبات العالم الحديث. كان يقول لي: «لا يمكن جمهورية إسلامية إلا أن تحظر سبع نقاط أساسية مخالفة لطبيعتها: الاستغلال، والديكتاتورية، الإمبريالية والاستعمار، الجهل وانعدام الأخلاق، الرجعية التي تحول دون تقدم البشرية، الطبقات الاجتماعية، المرادفة للمساواة، والطغليين، رموز الظلم. بالمقابل، يجب أن تقوم هذه الجمهورية على سبعة مبادئ: تكافؤ الفرص، الديمقراطية التي تستتبع الحرية والشورى، توزيع الثروات المعقول والعقلاني، المعرفة والفضيلة، الثورة المتواصلة التي تضمن التطور والتقدم، المساواة والأخوة وصيانة حقوق الإنسان، الإنتاجية النافعة التي تمنع مواطننا من الإثراء دون حق على حساب الجماعة». وأفكر أيضا بأية الله طالقاني الذي كان يجب أن يردد هذه الكلمات لعلني: «ربوا أولادكم بحيث يفهمون عصرهم لا عصر آبائهم». لكن طالقاني قد مات، وأوقف رجال الدين أحمد زادة بعد أن كان حاكما لخرسان، وهو في السجن من جديد، أما مؤلفات شريعتي فإذا لم تكن محظورة إلا أنه لا يمكن العثور عليها... لكن لا نستيقن الأمور.

عام 1978، تضامنت الروافد المختلفة للحركة الدينية بمواجهة سلطة الشاه: إن محمد رضى بهلوي هو رئيس الدولة المسلم الوحيد الذي عاملها باحترار كلفه غالبا. منذ عام 1962 أكد ما يلي: «إن الرجعية السوداء مؤلفة من أناس أميين وذوي نوايا سيئة: لم يتطور فكرها منذ ألف عام». وكذلك: «يتمرغ الزعماء الدينيون في برازهم، وهم يقرقرون كالديبان في القذارة والوحل. إذا لم يستيقظوا من سباتهم، فإن يد العدالة الحازمة ستضربهم كالصاعقة)» 7.

علاوة على ذلك، فإن لدى رجال الدين تأرا ضد التاريخ الحديث. ففي الواقع، ثمة واحدة من مكونات الحياة السياسية الإيرانية لا يعرف الأوروبيون إلا القليل عنها لكنها توضح تطور البلد: في كل مرة أساء الشاه استغلال سلطته المطلقة فيرهن عن تعسف لا يُحتمل اتجاه الشعب، واضعا البلد في ذيل دولة أجنبية كبرى أو عدة دول، آثار رد فعل لدى أربع قوى متحالفة، هي، رجال الدين والبازار والمثقفون التقدميون والشغيلة. كانت تلك هي الحال عام 1891 -من ضمن حالات أخرى- حيث أمر آية الله شيرازي بـ«إضراب التبغ» ضد الانكليز الذين كانوا قد حصلوا على امتيازات غير معقولة، وعام 1906 حين جرى تبني الدستور الذي وضعه حدا للحكم المطلق، وعام 1951 لدعم مصدق الذي أمم النفط والذي أطاحته

السي.أي.إي. بعد ذلك بعامين. والحال انه منذ القرن التاسع عشر، وعند أي من الانتفاضات الشعبية، اضطر رجال الدين في النهاية إما للرضوخ للسلطة الأوتوقراطية والعصرية للشاه (لاسيما رضى خان)، أو للسير خلف المعارضة القومية والعصرية التي كانت تدعو للتعددية وتنادي بديمقراطية تستوحى المثال الذي تطور في الغرب، من دون أن تجحد القيم الإسلامية.

هذه المرة، لا ينوي الجهاز الديني تكرار أخطاء الماضي. قرر إذا ألا يُحرم من النصر الذي في مناول يده لكن الذي لم يتم الظفر به بعد، والذي تنوي المشاركة به قوى أخرى. إن الزعيم الديني المنفي آية الله خميني، والذي تحركه روح الثار، يُظهر أنه كان سياسيًا خارق. يتصرف كاستراتيجي ماهر كي يقود قواته إلى النجاح، حتى إذا كان عليه لبلوغ ذلك أن يصادر الثورة مسخرًا لمصلحته الاضطراب الذي تتسبب به كل هزة كبرى والذي يساهم هو ذاته في زيادة حدته: إن موقفه -وموقف رجال الدين الذين يدعموه- مختلف من جهة أخرى قبيل سقوط الملكية عنه بعد سقوطها. هو سافونارولا [راهب دومينيكي (1452-1498) طالب بالإصلاح وحاول إقرار نظام تيوقراطي في مدينة فلورنسا (م)] الإسلام، ولديه بالتالي جانب زاهد. يعيش ببساطة ويبدو غير مبال بالعالم، لكنه مخطط بارد.

اقتربت منه في فرنسا مرتين أو ثلاثًا. كان يعرف من أنا بواسطة بني صدر، وكان أفراد أسرته يلخصون له مقالات الصحافة الفرنسية حول إيران وقد طلب أن يترجموا له مقالاتي حرفيا. وقد ذكرته بذلك إبان لقائنا الأول واقترحت عليه أن نتكلم بالعربية -وهو اقتراح استقبله كل آيات الله الآخرين بمودة واهتمام- لكنه بقي بارد الأعصاب، لم يبتسم حتى، وبعد لحظات من الصمت، تكلم بالفارسية دون أية كلمة توضيحية. وفي الطائرة التي كانت تقلنا إلى طهران ليل 31 كانون الثاني/يناير-أول شباط/فبراير 1979، أذن لي ولزميلين لي أو ثلاثة، أن نذهب فنتحدث معه قبل ساعة من الهبوط. كان منحنيًا على كرة الطائرة، ويتطلع متأملًا. سألته عن إحساسه حين تطأ قدمه أرض وطنه بعد سنوات طويلة من النفي. فتردد ثم أجاب: «لا شيء». هذا كل ما قاله. هل كان يؤمن بما يقول؟ هل أراد تحاشي شروح طويلة؟ في كل حال، كان ذلك جوابًا مخيفًا.

وفي إيران، بعد النصر، غدا أكثر بُعدًا فمن مجلسه على شرفة، كان يحيي الجمهور المتقاطر في الأسفل. ثم رتب الفنيون تلاعبات حاذقة بالأضواء الملونة كانت تجعل الناظر يتوهم أنه أمام رؤيا سماوية. وبدأوا يسمونه إمامًا بصورة منهجية، ويضفون عليه ألقابًا أخرى من مثل: «المقاتل المجيد، الزعيم الأسمى، المرشد الأعلى، موسى عصرنا، محطم الأوثان، مبيد الطغاة، محرر البشرية». وشرعت الصحافة تشدد على الطابع الشامل للثورة وعلى الرسالة المدعو لها وهي إعادة تشكيل الأمة (جماعة المؤمنين) حول إيران التي ستكون «مركزها».

في نوفل-لوشاتو، كان «مرشد الثورة» يتكلم لغة مزدوجة معطيا تصريحات حَرِيَّة بالألا تصدم الذهن الغربية وبأن تكسب قوى التقدم. فلنحكم على ذلك: «بعد زوال نظام الشاه، سوف نقدم برنامجنا الذي يستلهم الأفكار التقدمية الكبرى للإسلام وسوف يرى العالم بأسره مدى التسميم الذي خلقته اتهامات كاذبة ضد الإسلام بخصوص النساء والأقليات الدينية وأوضاعها». أو أيضًا: «لسنا ضد التلفزيون والسينما، والتحديث، نحن ضد الامبريالية... إن التحديث الحقيقي يكمن في تكوين أناس لهم حق الاختيار والنقد، مقاتلين يعرفون كيف يقاومون السيطرة الأجنبية، والظلم والنهب». «كيف يدعي الشاه تحديث إيران إذا كان يسجن المتقنين ويقتلهم... لقد قاتلت نساؤنا كالأسود. وستكون لهن في الجمهورية الإسلامية المكانة التي يستحقنها» هذا ما كان قد أعلنه لنا، وهي جمل ملتبسة كان الأوروبيون والإيرانيون التقدميون يفسرونها بصورة ايجابية. كذلك وجه في عيد الميلاد عام 1977 رسالة إلى المسيحيين يعلن فيها بوجه خاص: «أطلب منك، يا أمة المسيح، أيتها الأمة العظيمة، أن تصلي لأجل شعبنا الذي يصارع ملكًا يضطهده ولأجل خلاص هذا الشعب».

بالمقابل، وبصدد بعض النقاط الجوهرية المتعلقة باستراتيجيته السياسية، تكلم بثبات ملفات للنظر بلهجة بسيطة واضحة تتميز عن لهجة السياسيين الإيرانيين وتعود عليه بشعبية مؤثرة أذهلت العالم بأسره. ففي نوفل-لوشاتو، أكد باقتضاب ما يلي: «يجب أن يرحل الشاه، وأن تسقط الملكية!» كان معظم معاونيه القريبين منه متشككين ويدعون إلى تدابير انتقالية، كتنازل الشاه لصالح ابنه أو مجلس وصاية. لكنه صمد ورجح. أكد أيضًا: «يجب أن يرحل الأميركيون عن إيران». حتى مهدي بازرگان، وزيره الأول فيما بعد، اعتبر المطلب غير واقعي وطموحًا للغاية، وتخيل تهيئة ومراحل. لكن آية الله أصر ورجح. وفيما بعد، حين تم أخذ رهائن السفارة الأميركية، عرض لإذلال جديد الدولة الأعظم (بانتظار أن يفعل الأمر ذاته مع الاتحاد السوفياتي، لاسيما بتفكيك توده). وسيكون الفشل المزري للحملة الانتقامية التي خططت لها إدارة الرئيس كارتر عنصرًا إضافيًا استخدمه رجال الدين لإقناع الجماهير بأن الإمام معصوم عن الخطأ والله معه.

على سعيد التكتيك، برهن رجال الدين عن تجريبية فعالة ويعطون انطباعًا بأنهم يتحكمون بالحدثة فالحاتف بات سلاحًا: يستخدمونه لنقل الشعارات التي يتم تطبيقها فورًا في كل إيران. وقد باتت الأشرطة بالنسبة للخميني ما كانت المطبوعة بالنسبة لكالفن، ووفقًا لتعبير برونو اينيان. سجلت ندأت «مرشد الثورة» في نوفل، وأعيد نسخها بمئات الآلاف، وتم توزيعها في الحال. هكذا تحولت هذه الأشرطة، إلى مدفعية ثقيلة تطلق رشا ضد السلطة. وخلال المسيرات والموكب، قدم رجال الدين أنفسهم كمنظمين دقيقين وكمخرجين خارقين في الوقت ذاته. عرفوا كيف يبدون مرنين بما يكفي لضمان تعاون القوى السياسية الأخرى، وحاذقين بما يكفي لطمس الإسهام الحاسم في الغالب لبعض المجموعات، كحركات الفوار. هكذا صوروا أنفسهم كالصانعين الرئيسيين، إذا لم يكن الوحيدين، للثورة، وقد كان هذا التكتيك بديهيًا بشكل خاص خلال الانتفاضة. وهو ما سأعود إليه.

مذاك، بدا الخميني كالراية الفضلى. فعلى مدى الأسابيع، في طهران وأصفهان ومشهد وعبادان والأهواز، وباختصار، من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، رأيت كل أصحاب المهن -الصحفيين والأطباء والمحامين والمهندسين والموظفين، الخ- وشتى شرائح السكان، ما عدا القادة العسكريين وحفنة من الموالين للشاه، يندفعون بعضهم وراء بعض إلى أحضان الثورة وهم يصيحون «دورود بار خميني» (يعيش الخميني). حتى خصومه الإيديولوجيون مشوا تحت رايته. العالم بأسره أذهلته موجة القعر الشعبية تلك والإرادة الجماعية لهذه الحركة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر. هذا الإجماع -حتى إن كان ظاهريًا- أدهش كل المراقبين الأجانب (8) الذين عايشوا الأحداث. فثمة علمانيون، وتحديثيون وماركسيون وحتى مسلمون إيرانيون جيّدون لم يكونوا يؤيدون مفهوم الجمهورية الإسلامية أخذتهم هذه الموجة في طريقها، وغالبًا تركوها تأخذهم عن وعي. كانوا بعيدي النظر، وكانوا يعرفون مع ذلك أن انتصاره سيعطي المستقبل تلويحًا آخر ويحدده، إلا أنهم قدموا دعمهم للخميني، مقدرين أن الجوهر هو تحقيق النصر، مخاطرين بأن يجدوا أنفسهم فيما بعد في وضعية الأقلية، كي يتمكن الشعب من تحديد مشروعه للمجتمع. وكان آخرون، على العكس، ممن اقتنعوا أن رجال الدين سيعجزون عن إدارة الدولة، يعتقدون أنهم قد يتمكنون من استعادة الحركة أو على الأقل التأثير على توجهات الثورة ليجعلوا منها الجمهورية الإيرانية، لا بل الجمهورية الإسلامية الديمقراطية. وقد أسر لنا أحدهم بمناسبة الذكرى الخامسة لإعلان الجمهورية الإسلامية في 31 آذار/مارس 1979: «عزائي الوحيد، اليوم، هو وجود سلطة وطنية في طهران». وبإلها من تعزية هزيلة! إلا أنه، حتى في تلك الفترة، كانت اللعبة ما تزال مفتوحة، وان ضاقت إلى حد بعيد.

يجب أن لا ننسى -وهذه نقطة أساسية- أن ثورة شباط/فبراير 1979 لم تكن من صنع رجال الدين، على الأقل هيئة أركان الخميني وحكومة مهدي بازرگان (9). فلنذكر بالأحداث ليل الجمعة 9 شباط/فبراير-السبت 10 شباط، أعطى الجافيدان (الخالدون) في الحرس الإمبراطوري، دون علمهم ودون إرادتهم، إشارة الانتفاضة. نزلوا في سبع شاحنات من ثكنة سلطانباد «ليؤدبوا» الهومافار (فنيي سلاح الجو) الذين أذنبوا برؤية فيلم عودة الخميني الذي عرضه تلفزيون الدولة. وتواصل إطلاق النار، كثيفا، حتى فجر. تحدى هومافاز مجردون من السلاح الرشاشات التي كانت تبيدهم على صحبات «الله أكبر»، لكن من كانوا يصلون إلى الجافيدان كانوا يخنفونهم بأيديهم. وقد اكتسحت المدينة هتافات: «الله أكبر».

جمع فدائيو خلق في التاسعة من صباح السبت حوالي مئة ألف شخص في الجامعة في مسيرة سياسية. كانوا يجهلون أنذاك أحداث الليل، فجأة، برز رسل يصيحون: «إنها المجزرة، الجيش يطلق النار». مذاك سيكون المناضلون المتمرسون بالقتال في حركات الغوار رأس حربية الانتفاضة التي فاجأت الخميني المنشغل بمفاوضات سرية مع القادة العسكريين. وقد أكد في النهار حظر اللجوء إلى السلاح وأعلن أن ساعة الجهاد لم تحن بعد. فاتصاع أنصاره بينما احتل الآخرون النقاط الإستراتيجية. امتلأت العاصمة بالمباريس. وبث الراديو نبأ إعلان الأحكام العرفية ومنع التجول عند الرابعة والنصف بعد الظهر. سارعت إذاعة رجال الدين عندئذ فاستقلت القطر السائر وهي تندد بهذه «التدابير غير القانونية وغير الشرعية».

الساعة 4.30 بعد الظهر: الشمس تلمع. المدينة المحمومة تتحدى منع التجول. وكما لو أن الشوارع والساحات والجادات تتصاع لأمر، تغطت بالنيران. التقنيات التي تم تجربتها يوم «الأحد الأحمر» انتشرت بصورة مذهلة: سوف يتم استخدامه فيما بعد في لبنان وتونس ومراكش الخ. ظهرت دواليب المطاط المحترقة التي يتصاعد منها دخان كثيف أسود، هو حاجز للحماية وفي الوقت ذاته علامة على انضمام. راح أناس يركبون درجات نارية ينتقلون من مجموعة إلى أخرى معطين توجيهات، ثم يفرغون خزاناتهم مستخدمين البنزين في إشعال حرائق. وأحيانا كانت سيارات تنزل رسلا أو منظمين في أمكنة إستراتيجية، ثم تعود لتستعيدهم قبل أن تتطلق إلى أمكنة أخرى. لم يبق حي لم يشارك في الانتفاضة.

سيكون يوم الأحد 11 حاسما. حوالي الخامسة صباحا، كان 50 ألف شخص يطوقون المانيفكتورة ومستودع الأسلحة قرب ساحة جاله حيث حدثت «الجمعة الأسود». وقد كانت التقية مثيرة. فالجمهور يقترب مطيعا وأمر جرى إطلاقها في الأماكن الملائمة. ويفصل متطوعون ليطلقوا زجاجات مولوتوف. العسكريون يطلقون النار في الهواء، والجمهور يتراجع ليهاجم من جديد مقتربا أكثر قليلا. إطلاق نار جديد. فترجع، فتقدم من جديد. وهكذا دواليك على مدى ثلاث ساعات. الضغط يصبح في كل مرة أشد خنقا. وبين وقت وآخر، وبصورة منتظمة، كان مبعوثون يذهبون للتفاوض مع العسكريين المحاصرين، الذين أدركوا في النهاية أنهم حتى لو أطلقوا النار على الجمهور، الذي بات عدده أكبر مرتين، لن يمنعه من مهاجمتهم وذبهم. غدا التوتر غير محتمل. أخيرا رضخوا مقابل إنقاذ حياتهم. وقد حدث الهرج والمرج عندئذ: سارع ملاحات إلى الانضمام للحشد، حاملين رشيقات، فيما كان مناضلو حركات الغوار يحملون الأسلحة ليضعوها في مأمن، لكنهم يستخدمون بعضها لمهاجمة أهداف أخرى. الأوامر تنتقل من قم لأذن: «إلى الراديو!»، «إلى الشرطة العسكرية!»، «تكنات، أبنية إدارية، قصور إمبراطورية، تسقط بالتتالي. الخميني يأمر بإيداع الأسلحة المصادرة في مركز قيادته: لم ينصع غير أنصاره والمعزولين. بدأ سباق عندئذ بين رجال الدين والحركات السياسية الأخرى للاستيلاء الحقيقي على السلطة.

صلب الخميني لهجته في الحال. «سوف ندمر آثار الغرب الذي دمرنا (...) الدول العظمى تخشى الإسلام لأنه يبني الإنسان الكامل». دان الموسيقى التي نجحت مع ذلك المواكب الثورية، وأكد أن «الزبي الإسلامي واجب» بالنسبة للنساء، وأعاد التطبيق وفقا للقانون القرآني، وألغى الاختلاط في المدارس، ودفع باتجاه المحاكمة المختصرة لرجال النظام السابق وأمر بإعدامهم بالرصاص في الحال، وفرض رقابة صارمة على الصحف، ورفض «التعبير الديمقراطي الذي هو كلمة غربية»، وندد بالحركات اليسارية...

لاشيء يعبر بشكل أفضل عن تبدل المناخ غير المقال الذي أمليته في 28 شباط/فبراير 1979 والذي نشرته لوموند في 2 آذار/مارس. وهذا نصه الحرفي:

«طهران. «لم نتخلص من موناشرية [الموناشرية هي حكم الملوك/ وكلمة ملأشرية هنا لعب بالكلمات المقصود منه حكم المملأهات أو رجال الدين في إيران (م)] لمقايتها بملأشية». هذا اللعب بالكلمات (10) مزدهر لدى المتقنين والعلمانيين والتحديثيين الذين يرون تطور النشاطية المقلقة للملاهاة المحافظين المحيطين بالخميني أو المترئسين للجان التي تحمل اسمه. هكذا ما من قانون مصوت عليه أو معلن للعموم يحظر بيع الكحول أو استهلاكه. مع ذلك، تم جلد شبان في ساحة بالمدينة بعد أن دوهموا وهم يشربون. الأحد الماضي، دخل أفراد ميليشيا تابعين لإحدى لجان الخميني إلى البارك أوتيل حيث يقيم الصحفيون الفرنسيون والإيطاليون وراحوا يفتشون المكان. في اليوم ذاته، كان يسري مفعول «الحظر».

«شرح رجال الميليشيا أنهم» «يطبقون شريعة الإسلام». وقد جرى لفت انتباههم إلى أن هذه الشريعة لا تحظر شرب غير المسلمين، وأنها على كل حال، تمنع الاستيلاء على أملاك الغير. لكن على من تقرأ مزاميرك...؟ مع ذلك، خلال اضطرابات 4 و5 تشرين الثاني/نوفمبر، حين جرى إتلاف خمارات، كان الملاهاة استخدموا حجتنا ليوضحوا أن المعتدين عملاء للسافاك لا ذمة لهم ولا دين، كانوا يريدون توليد الانطباع بأنهم متظاهرون كي «يعطوا صورة قبيحة عن الحركة الدينية». لم يبق إلا أن نورد هذه الأبيات للشاعر حافظ: «لقد أوصدوا باب الحانة، رباه لا تسمح بأن يفتحوا محلها بيتا للنفاق والكذب».

«تتشكل في قطاعات شتى مجموعات ضاغطة تفرض «الإرهاب الفكري: باسم مبادئ دينية و«إرادة الشعب». وحديثا جدا، فصل محاضر في معهد طبي موضوعات لم «تلق الإعجاب» (إعجاب من؟)، فطلب من المنظمين أن يأخذوا من الآن وصاعدا رأي لجنة أئمة قبل دعوة أي كان. بدأت تظهر إعلانات في الشوارع! تحت ستار التدرع بالإجماع الشعبي، تنتقد الصحافة الإيرانية المتهمه بالكثير من التسرع بأنها «شيوعية» بسبب جرأة لهجتها.

«مع ذلك، ففي إحدى تلك الصحف أطلق آية الله ماكارن هذا التحذير لـ«إخوة السلاح الماركسيين». كتب في آيندغان: «أنا على اتصال بكل شرائح المسلمين في البلد وأعرف أن هؤلاء مستعدون للنضال بكل كيانهم لمنع إزالة الوصف الإسلامي للجمهورية الجديدة... طبعاً، إن تربيتنا والعقل والمنطق تلزمنا بأن نبرهن عن أقصى درجة من التسامح، لكن إذا تسببت بصدام معنا، فليكن معلوما لديكم أن المسلمين مستعدون للتضحية بأكثر من مليون شهيد دفاعاً عن الجمهورية الإسلامية».

«في الواقع، في كل مكان تقريبا، يتخذ العديد من الملاهاة ومن لجان الخميني قراراتهم مستندين إلى سلطة خفية، ابلغ مثال عليها مجلس الثورة الذي لم يعلن إلى الآن ممن يتألف في حين أنه يلعب دور البرلمان. العديد من المسلمين قلقون حيال هذا التكنم، تماما كما فاجأتهم مبادرة حديثة لأية الله خميني طلب فيها تعليق قانون حماية العائلة. وهذا القانون الذي تم تبنيه عام 1975، يتيح بوجه خاص لامرأة بأن تطلب الطلاق، وتقمع المادة

16 منه تعدد الزوجات بصرامة. وقد أعلن السيد انتظام، الناطق بلسان الحكومة، أن وزير العدل سيضع نصا «أكثر تطابقا مع أحكام القرآن» ويحيله إلى مجلس الثورة. وقد ردت في الحال جمعيات نسائية عديدة، تشكلت في خضم النضال في الأشهر الأخيرة، وأعلنت احتجاجها. «ثمة عنصر مقلق آخر: الضغوط المكشوفة أو الموهمة الممارسة على الصحافة. فعقب دفاع أمين سر نقابة الصحفيين عن زملاء له انتقدتهم مدير التلفزيون، حاصر مئة عضو تقريبا من أعضاء لجان الخميني مقر صحيفة اطلاعات هاتفين بعبارة مهينة من مثل: «إنزال إذا كنت رجلا». ونذكر أيضا حالة تعيينات في مناصب مسؤولية لموظفين في دوائر النظام السابق زعموا أنهم «تعرضوا لسوء المعاملة» في حين جرى تحويلهم إلى المعاش بسبب «رداعتهم». وهم يعوضون اليوم من انعدام جدارتهم بالحماس الإسلامي المفرط.

«ضمن هذا السياق بالذات، ابتعد آية الله طالقاني عن مجلس الثورة. ويقال أنه انتقد بوجه خاص وجود «ملاهاة سافاكين»، انضموا قبل قليل إلى الثورة، حول الخميني، وإنه بعد مباحثة دامت ساعتين ونصفا كلفه الزعيم الروحي بإدارة شؤون العاصمة. إن مهمة طالقاني لن تكون سهلة، فمجلس علماء طهران تحت سيطرة محافظين يتحكمون بمعظم أفراد ميليشيا لجان الخميني. لقد قال لنا أحد الجامعيين الأكثر حظوة بالاحترام: «إذا جرى الاستمرار في الطريق الحالية، سيمضي البلد باتجاه شعبية فاشية.»

دعونا نلاحظ اليوم، بعد مرور سنوات، أن ناصر باكدامان، الذي كتبت اسمه عن قصد، برهن عن الكثير من بعد النظر. يُستحسن أن نميز مرحلتين في سلوك رجال الدين. حتى الثورة، كانت انتقاداتهم لسلطة الشاه صحيحة وتصيب الهدف دائما. من جهة أخرى كانوا يشددون، ليس بدون مهارة، على انتهاك نظام الشاه حقوق الإنسان، الأمر الذي عاد عليهم بعطف المنظمات الإنسانية والدولية التي سوف يرفضون صفتها التمثيلية حين ستعمد فيما بعد إلى التنديد بتجاوزاتهم هم. كيف يمكن أن ننسى هذا التصريح للوزير الأول مهدي بازرگان: «لن تكون جمهوريتنا الإسلامية القادمة مجالا للمقارنة مع أنظمة كالنظام الليبي أو نظام العربية السعودية. ستكون عادلة ومتسامحة، ستكون نموذجا بالنسبة للعالم!» كم من الملاهاة وآيات الله الذين سمعناهم يقولون: «ياله من ظلم! حين سنصل إلى السلطة لن تروا شيئا من كل هذا»، وذلك في معرض الحديث عن توقيفات تعسفية، وإعدامات كيفية، واحتجاز الشرطة جنث «شهداء»، وعن رفض الدفن، وعن السافاك، والتعذيب الخ. وهي تدابير كانوا يصفونها بأنها «فاشية»، وغير إنسانية، ومخالفة لروح الإسلام» وهي تدابير مارستها للأسف! الجمهورية الإسلامية الظاهرة، وبأي اتساع!

حين سئل بعض الملاهاة وآيات الله حول مشروعهم للمجتمع الذي سيبنونه وحول الطريقة التي يتصورونها لإدارة الدولة، بعد النصر، لم يظهروا الكثير من الفصاحة واكتفوا بعموميات من مثل: «لدينا القرآن مرشدا» أو «سوف نستلمهم حكم محمد وحكم علي». وحين كان يجري لفت انتباههم إلى أن مجتمع القرن العشرين مختلف جذريا عن مجتمع القرن السابع، كانوا يجيبون بأن الإمامة هي بالضبط إسهام لا يقدر بثمن للمذهب الشيعي، لأن الإمام موجود ليفسر التعاليم الدينية ويكيفها مع متطلبات العالم الحديث، لأنه، وفقا لتعبير هنري كوربين الممتاز: «القرآن هو الإمام الصامت، والإمام القرآن المتكلم». والحاصل أن رجال الدين هؤلاء لم يكونوا يراوغون حقا: لم يتسن لهم الوقت ليفكروا بكل هذه المشكلات، ولم يكن ثمة ما يحثهم على ذلك في عالمهم الخاص بهم فنذ موت المصري سيد قطب، منظر «الاشتراكية الإسلامية» (شقته عبد الناصر عام 1966)، لم تأت الحركة الأصولية بأي شيء جديد. في كل حال، لم تنتج أعمالا ملفتة للنظر.

لكن بمواجهة هذا الفراغ، كان ثمة في معسكر رجال الدين مجموعات أو أفراد ظلوا مخلصين للأورثوذكسية لكنهم يبرهنون عن عدم امتثالية ويسعون لتطوير فكر تجرد منذ أيام ابن خلدون، حين أقصى اللاهوتيين الفكر النقدي. ومع أن مجاهدي الشعب، وتلاميذ علي شريعتي، ومفكرين أفرادا من مثل طاهر احمد زاده، أقليات فقد كانوا يبديون لنا كخميرة. أضف إلى ذلك أنه إبان الغليان الثوري، كان جامعيون قد ذهبوا للقاء عمال مضربين وكانت قد وضعت صيغ عامة لإعادة تسيير مصانع أو تحديد بنى نقابية جديدة. كان متفقون وعلماء اقتصاد وكتاب وشعراء قد بدأوا «يفكرون»، أثناء النضال، المستقبل.

باختصار، إزاء صفات الإبداع والخلق التي برهنت عنها المجموعات في الممارسة، كنت أتساءل إذا لن يقبض للإيرانيين أن يستخلصوا، من خارج الإيديولوجيات المسيطرة، طريقهم الخاص ناهلين من إرثهم الاجتماعي والثقافي والروحي. ألم يقدموا البرهان على ذلك مرارا منذ أبعاد الأزمنة؟ هم أتباع المذهب الشيعي، ألم يكونوا من قبل «مبدعي» الزرادشتية والمأنوية؟ لاشك أن كل مجتمع ينطوي على قوى تدفعه باتجاه الجمود وأخرى باتجاه التقدم، والجمهورية الإسلامية لم تكن خارج القاعدة. لكن قوة الحماس الثوري، وعمق الانقلاب الاجتماعي كانا من الشدة بحيث كان بالإمكان التساؤل بصورة مشروعة إذا كانت إيران ستسعى للدخول في الحدائث ومواجهة صراعاتها الاجتماعية، ليس وفقا لترسيمات مستوردة - متصورة في حقبة معينة وسياق لا علاقة له بتاريخها- بل وفقا لعبريتها الخاص بها. فبفضل الهوية المستعادة للحضارة الإيرانية، أليست هذه الحضارة قادرة على اختراع ديالكتيك اجتماعي فريد، مختلف عن ديالكتيكات البلدان المصنعة في أوروبا وأميركا، وحري بالهام مجتمعات أخرى في العالم الثالث؟ كنت أطرح هذه الأسئلة على نفسي في نهاية كتاب إيران الثائرة، الذي صدر في أيار/مايو 1979، مضيفا، والحق يقال «بديهي أن هكذا مسعى لن يتم من دون تناقضات، وصدامات، وتمزقات» (ص 289-290).

إلا أنه، مع مرور الأشهر، راح الأمل بهكذا نهضة يضمحل. ففي حين كانت تتساءل معظم المنظمات السياسية الإيرانية، في الواقع، بصدد المضمون الذي يجب إعطاؤه للثورة، وما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الوليد، كان رجال الدين، وبوجه أخص نواة مصممة متحلقة حول الإمام الخميني، ينظمون بصورة منهجية أخذ الإشراف على السلطة. ولا جدال أن رجال الدين هؤلاء يملكون حس الدولة، فلم ينسوا أن السلطة هي وسائل القمع قبل كل شيء. وسعيا وراء هذا الهدف، استعادوا فور انتهاء ثورة شباط/فبراير 1979 قدامى السافاك، وأخذوا الإشراف على اللجان الثورية التي شكلها محرومو المدن، ثم خلقوا مؤسسة عائلات الشهداء التي تتحكم بتجارة السوق السوداء (السجائر ومنتجات أخرى) وتشكل شبكة مخبرين هائلة. وفي مرحلة ثانية، استولوا على السلطة التشريعية وعلى كل الجهاز القضائي، وأخيرا طهروا التربة الوطنية وأغلقوا الجامعة ربيع عام 1980 بهدف أسلمتها.

وبالتوازي مع ذلك، حيد رجال الدين خصومهم ومنافسيهم وصفوهم بالتدريج، بدءا بالحلقات الأضعف: الجامعيين العلمانيين والعصريين، المدافعين عن تصور غربي لحقوق الإنسان، مناضلي الجبهة الوطنية والأحزاب الأخرى. وقد جعلت مسألة الرهائن في تشرين الثاني/نوفمبر 1979 من رجال الدين أبطال النضال ضد الإمبريالية الأميركية وأتاحت لهم أن يدفخوا بغلبتهم أبعاد أيضا: أزاحوا الإصلاحيين كمهدي بازرگان قبل أن يركزوا هجماتهم على خصومهم الأشد خطورة، مجاهدي خلق. فهؤلاء مسلمون ولديهم -كما رأينا- مشروع مجتمع. كانوا العناصر الأكثر نشاطا في الثورة، وهم يمتلكون مخزونات مهمة من الأسلحة، ولديهم تنظيم جيد وقد اعتادوا على العمل السري. وخطأهم يكمن في أنهم تأخروا جدا في ملاحظة أن رجال الدين قد نظموا جهازا قمعيا فعالا. وهنا ينطرح سؤال: هل أخذ رجال الدين السلطة لخدمة الإسلام أو استخدموا الإسلام ليستولوا على السلطة؟

تصور الجمهورية الإسلامية نفسها، على صعيد السياسة الخارجية، على أنها «المركز» المحرك لـ«الإسلام السياسي». وحظوتها حقيقة لدى قسم من الجماهير الإسلامية، لكن لدى قسم فقط، حيث أن القسم الآخر، الذي تغريه الحداثة أكثر، خيب أمله غياب مشروع عظيم للمجتمع في إيران. ومعظم الأنظمة القائمة في العالم العربي والإسلامي تأخذ على طهران -التي تتهمها بخيانة الإسلام- تحريكها لـ«أممية إسلامية»، مؤسسة إلى حد بعيد على «السلفية» ولا رفض اللجوء إلى التخريب والإرهاب. مع ذلك فإن الحرب مع العراق هي التي تستنفر الجزء الأساسي من جهود حكومة طهران.

إن الخميني أمين لمنطقة، حين يصر على المطالبة برحيل الرئيس صدام حسين وزوال حزب البعث العراقي كي يقبل بالسلام. ألم يثبت جودة تحليلاته وتفوق الإسلام حين طلب سقوط الشاه ورحيل الأميركيين على إيران وحصل على ذلك؟ والحال أنه على صعيدي الإستراتيجية والإيديولوجية (أكثر مما على صعيد الدين) قد يكون لهزيمة العراق نتائج هائلة: فبعد هذا الانتصار للإسلام على العروبة، سوف تزاح (11) على الأرجح أنظمة شبه الجزيرة العربية -البطن الرخو للخليج- وتصبح أنظمة الشرق الأدنى والمغرب مهددة بصورة أكثر مباشرة. إلا أنه بانتظار هذا النصر الاحتمالي، تهدد إطالة الحرب -التي أمنت في مرحلة أولى تعزيز حكومة طهران- بتدمير إيران وإنهاك الجمهورية الإسلامية. على الأقل، سوف يتعرض «العقد الاجتماعي الإسلامي» الجديد الذي وعد به رجال الدين لخطر جدي. فلقد بتنا بعيدين -كما نرى- عن الآمال العظام التي عقدها الشعب الإيراني في نهاية عام 1978 وبداية عام 1979. لماذا وكيف وصلت الأمور إلى هنا؟ ما هو، اليوم، واقع إيران؟ لقد بين لنا ذلك شابور حقيقات، بفضل تحليل واضح، ودقيق وصارم، في أول دراسة مخصصة لتطور السلطة الإسلامية في إيران منذ سنوات خمس.

بول بالتا

30/تموز/يوليو 1984

هوامش سوق مزدهرة

- 1- تم توجيه الرسالة إلى سفراء البلدان الغربية، لا سيما سفيرى ألمانيا واليابان. طلبت إيران إجراء نقاش خاص لتحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالغرب (لوموند، 5-6 حزيران/يونيو 1983).
 - 2- النتائج الاقتصادية للثورة في إيران»، تقرير تم وضعه بحفز من Joint Economic Committee، بالتعاون مع دوائر البحث في الكونغرس، مكتب الطباعة للحكومة الأمريكية، واشنطن 1980. انظر بوجه خاص إلى الدراسة التي وضعه برنارد رايب، «الولايات المتحدة وإيران: نظرة إضافية» ص 5-21.
 - 3- MEED، 27 أيار/مايو 1983.
 - 4- إيران، آفاق اقتصادية MOCI»، 2 كانون الثاني/يناير 1984.
 - 5- فاينانشال تايمز، 10 آذار/مارس 1982.
 - 6- فاينانشال تايمز، 5 حزيران/يونيو 1981.
 - 7- فيليب شحاده، «العقوبات الاقتصادية والتجارة الإيرانية» MERIP Reports، تموز/يوليو-أب/أغسطس 1981.
 - 8- An-Nahar Arab Report and MEMO، 30 حزيران/يونيو 1984.
 - 9- فاينانشال تايمز، 10 آذار/مارس 1982.
 - 10- MEED، 29 تشرين الأول/أكتوبر 1982.
 - 11- وفقا للمعطيات الحكومية. تبعا لمصادر غير رسمية، بلغ هذا الرقم 23 مليار دولار في 1983-1984.
 - 12- فاينانشال تايمز، 28 نيسان/أبريل 1983.
 - 13- رودني ويلسون، «الشرق الأوسط والمجموعة الأوروبية»، أيار/مايو-حزيران/يونيو 1982.
 - 14- MEED، 11 أيار/مايو 1984.
 - 15- MEED، 10 شباط/فبراير 1984.
 - 16- النفط والغاز العربيين، 15 شباط/فبراير 1984.
 - 17- MEED، 25 شباط/فبراير 1983.
 - 18- MEED، 29 نيسان/أبريل 1983.
 - 19- MEED، 10 شباط/فبراير 1984.
 - 20- MEED، 19 آب/أغسطس 1983.
 - 21- MEED، 6 كانون الثاني/يناير 1984.
 - 22- MEED، 14 كانون الأول/أكتوبر 1983.
 - 23- النفط والغاز العربيين، 15 شباط/فبراير 1984.
 - 24- MEED، 4 كانون الثاني/نوفمبر 1983.
- هوامش السلطة الإسلامية وحرب الخليج
- 1- فاينانشال تايمز، أول آذار 1984.
 - 2- لوموند، 28 آذار/مارس 1984.
 - 3- أوفيشيال إيرنانيو أجنسي، 8 أيار/مايو 1983.
 - 4- فاينانشال تايمز، 2 كانون الأول/ديسمبر 1983.
 - 5- النفط والغاز العربيين، 15 شباط/فبراير 1984.
 - 6- اطلاعات، 30 تموز/يوليو 1983.
 - 7- MEED، 6 كانون الثاني/يناير 1984
- هوامش مخاوف الدول العظمى

- 1- Military Transactions in the US International Accounts, 1976-1982. Survey of Current Business, mai -1983
- 2- شايلا ريان، The Reagan Budget: Money is Policy، ميريب ريبورتس، أيار/مايو 1982.
- 3- المرجع نفسه.
- 4- شابور حقيقات، مرجع مذكور.
- 5- نيويورك تايمز، 5 آذار/مارس 1981.
- 6- إنتاج المناطق الأخرى بالنسبة للإنتاج العالمي هو كما يلي: الاتحاد السوفياتي: 22.9%، الولايات المتحدة: 18.7%، أمريكا اللاتينية: 11.7%، أفريقيا: 8.3%، أوروبا: 6.2%، الشرق الأقصى: 3.1، (لوموند 6 آذار/مارس 1984).
- 7- انظر MEES: 17 تشرين الأول/أكتوبر 1983، بيزنس ويك، آذار/مارس 1983، النهار 17 تشرين الأول/أكتوبر 1983.
- 8- المصدر) IEA: وكالة الطاقة الدولية.
- 9- واشنطن بوست، 19 حزيران/يونيو 1981.
- 10- واشنطن بوست، 16 شباط/فبراير 1983.
- 11- MEED، 6 كانون الثاني/يناير 1983.
- 12- لوموند، 28 شباط/فبراير 1984.
- 13- لوموند، 3 آذار/مارس 1984.
- 14- تنص المادة 5 من معاهدة 1921 على ما يلي: «إذا أراد ثالث أن يستخدم الأراضي الفارسية قاعدة عمليات ضد روسيا، أو أن يهدد حدودها، وإذا لم يكن في مقدور الحكومة الفارسية، بناء على طلب روسيا، أن تضع حداً لذلك التهديد، يكون لروسيا عندئذ الحق بإدخال قواتها إلى فارس، لخوض العمليات العسكرية الضرورية للدفاع عن نفسها. إلا أنها تلتزم بسحب قواتها ما أن يزول الخطر.»
- 15- لوموند، 26 أيلول/سبتمبر 1980.
- 16- معهد ستوكهلم للأبحاث من أجل السلام العالمي، الدليل السنوي 1983.
- 17- لوموند، 21 تموز/يوليو 1983.
- 18- MEED، 24 حزيران/يونيو 1983.
- 19- لوموند، 14-15 شباط/فبراير 1982.
- 20- ليبراسيون، 7 شباط/فبراير و12 تموز/يوليو 1983.
- 21- ليبراسيون، 7 شباط/فبراير 1983.
- 22- MEED، 21 تشرين الثاني/يناير 1983.
- 23- MEED، 21 تشرين الثاني/يناير 1983.
- 24- ليبراسيون، 7 شباط/فبراير 1983.
- 25- لما كانت معدة لحاملتي الطائرات فوش وكليمنصو، فلقد جرى تصورهما على أساس أن تحمل شحنة نووية تتراوح بين 15 و25 كيلو طن.
- 26- لوموند، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1983.
- 27- النهار، 23 كانون الثاني/يناير 1984.
- هوامش شهادات حول الثورة الإيرانية
- 1- بول بالتا وكلودين رولو، إيران الثائرة، 1789 إسلامية؟ منعطف عالمي. دار سندباد، كولكسيون الوثائق الكبرى، باريس 1979.
- 2- إن سعيد سلطانبور، الذي جرت تحيته كـ«شرارة الثورة» عام 1978، اغتاله عام 1981 نظام كان يعلن آنذاك: «لن يعود أي شيء كما في أيام الشاه حين يصبح نحن في السلطة.»
- 3- Histoire et Destinée، سندباد، باريس، 1982. هذا هو المؤلف الوحيد لشريعتي المتوفر بالفرنسية.
- 4- مقتطفات من المبادئ السياسية والفلسفية والاجتماعية والدينية لأية الله خميني، دار هالييه، باريس 1979.
- 5- فايلول، باريس، 1979.
- 6- مقدمة لـ Histoire et Destinée، مرجع مذكور.
- 7- تصريحات الشاه، طهران 1967، بمناسبة التتويج، الطبعة الفارسية.
- 8- نقرأ بين ما نقرأ الحديث مع ميشال فوكو الذي يختم كتاب كليرل بريير وببير بلاتشييه، إيران، الثورة باسم الله، منشورات لوسوي، باريس 1979.
- 9- روى مهدي بازركان كيف خاف جهاز أمن الخميني، في ليل السبت-الأحد 11 شباط/فبراير، انقلاباً عسكرياً، فأخفى القادة الرئيسيين، الذين امضوا الليل ساهرين، بانتظار توقيفهم بين لحظة وأخرى. انظر إيران الثائرة، مرجع مذكور، ص 96.
- 10- ظهرت عبارة الملارشية، التي اخترعها أحد أصدقائي الإيرانيين، في الصحافة للمرة الأولى. واعتمدها الزملاء فيما بعد.
- 11- أي أمن للخليج؟ كتاب جماعي، منشورات المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، باريس 1984، 204 صفحات.